الرّصيد الوطني للأطروحات
يحظر النسخ و التوزيع

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة الجزائر
كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير

رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير
فرع الاقتصاد القياسي

الموضوع

تحليل الجباية العادية في الاقتصاد الجزائري
دراسة قياسية للفترة1976-2005

إعداد الطالب:
عدون أحمد

تحت إشراف الأستاذ الدكتور:
فرحي محمد

السنة الجامعية: 2007/2006

Document téléchargé depuis www.pnst.cerist.dz CERIST

"الإهداء"

إلى **الوالدة الكريمة** التي ربتني.

إلى **الوالد الكريم الذي درسني في الإبتدائي.**

إلى **الزوجة المحترمة و بنتينا المحبوبتين.**

إلى **كل موظف و تاجر شريفين.**

إلى **كل هؤلاء أهدي ثمرة هذا الجهود.**

*** أحمد عدون ***

Document téléchargé depuis www.pnst.cerist.dz CERIST

"كلمة شكر"

لا يسعني إلا أن أتقدم بجزيل الشكر و العرفان للأستاذ الدكتور فرحي محمد الذي تفضل بالإشراف على إنجاز هذه الرسالة، و الذي لم يبخل علي لا بوقته ولا بجهده و جميل صبره. كما لا يفوتني أن أشكر كل من ساعدني على الحصول على المعلومات الإحصائية و خاصة منهم موظفو وزارة المالية.

*** أحمد عدون ***

Document téléchargé depuis www.pnst.cerist.dz CERIST

الفهـــــرس

الصفحة

المقدمة ..... أ

الفصل الأول: السياسة الجبائية كأداة للسياسة الاقتصادية

مقدمة الفصل 1

المبحث الأول:أهمية السياسة الجبائية و أهدافها 1

المطلب الأول:تطور وظائف الدولة 2

المطلب الثاني:تطور مفهوم الجباية 4

المطلب الثالث:السياسة الجبائية كأداة اقتصادية 6

المبحث الثاني:الموازنة العامة 7

المطلب الأول:تعريف الموازنة 7

المطلب الثاني:مبادئ الموازنة 8

المطلب الثالث:تحضير و تنفيذ الموازنة 10

المبحث الثالث:الإنفاق العمومي 12

المطلب الأول:تعريف النفقة 13

المطلب الثاني:تقسيمات الإنفاق 14

خلاصة الفصل 17

الفصل الثاني: موقع و أهمية الإيرادات الضريبية في الإيرادات العمومية

مقدمة الفصل 18

المبحث الأول:أنواع الإيرادات 18

المطلب الأول:الإيرادات الوطنية 18

المطلب الثاني:الإيرادات الخارجية 20

المبحث الثاني:الإيرادات الضريبية 22

المطلب الأول:تعريف الضرائب و الرسوم 22

المطلب الثاني:مبادئ فرض الضرائب 35

المطلب الثالث:الضغط الضريبي 40

المطلب الرابع:مرونة الضرائب 46

المبحث الثالث: الفعالية الاقتصادية و الاجتماعية للضرائب 47

المطلب الأول:الأهداف الاقتصادية 47

المطلب الثاني:الأهداف الاجتماعية 49

المطلب الثالث:قياس فعالية النظام الضريبي 50

خلاصة الفصل 52

الفصل الثالث: تطور الجباية في الاقتصاد الجزائري

مقدمة الفصل..... 54

المبحث الأول: تطور النظام الجبائي 55

المطلب الأول:النظام الجبائي في الجزائر 55

المطلب الثاني:تطور الإيرادات الجبائية 67

Document téléchargé depuis www.pnst.cerist.dz CERIST

المطلب الثالث:مراحل الجباية..... 72
المبحث الثاني: تحضير قانون المالية و الموازنة في الجزائر..... 75
المطلب الأول:تحضير قانون المالية و الموازنة..... 75
المطلب الثاني:المصادقة على قانون المالية و الموازنة و تنفيذه..... 77
المطلب الثالث:الرقابة على تنفيذ قانون المالية و الموازنة..... 78
خلاصة الفصل..... 83
الفصل الرابع: محاولة نمذجة الجباية العادية
مقدمة الفصل.... 84
المبحث الأول: النمذجة القياسية..... 84
المطلب الأول: ماهية النمذجة..... 85
المطلب الثاني:طرق إعداد و بناء النموذج..... 86
المطلب الثالث: اختبار النموذج..... 89
المطلب الرابع:استخدام النموذج..... 95
المبحث الثاني: نمذجة الجباية العادية..... 97
المطلب الأول: تخصيص النموذج..... 97
المطلب الثاني: تقدير و اختبار النموذج..... 103
خلاصة الفصل..... 115
الخاتمة..... 119
قائمة المراجع..... 123
قائمة الجداول..... 127
قائمة الأشكال البيانية..... 128
ملاحق....... 129

Document téléchargé depuis www.pnst.cerist.dz CERIST

المقدمة:

تشتمل هذه المقدمة على سبعة محاور أساسية تشكل إشكالية البحث، و التي من الواجب التطرق إليها في كل بحث مهما يكن موضوعه، و هي تتمثل في: موضوع البحث، الفرضيات التي يقوم عليها، الأهداف المرجوة منه،أهميته، منهجيته، حدوده و خطوطه العريضة.

1- موضوع البحث: يعتبر ظهور الدولة ككيان مستقل بذاته أهم مظهر من مظاهر التطور البشري و رمزا للتحضر و التقدم ، غير أن هذا التطور لم يخل من مشاكل و تعقيدات في الحيات البشرية من أهمها مشكل تمويل الحكومات لنفقاتها العمومية و ضمان تطبيق سياساتها الاقتصادية والاجتماعية و الثقافية.

و من الطبيعي أن تسعى كل حكومة إلى الرفع من حجم مداخيلها المالية لمواجهة متطلبات التنمية و تطبيق سياساتها المعلن عنها أثناء حملاتها الانتخابية. و كما هو معلوم فإن الجباية تعتبر وظيفة اقتصادية و اجتماعية للدولة، و بالتالي فإنها أهم مصدر مالي تعتمد عليه الحكومات مهما تكن مبادئها و توجهاتها.

و إذا كانت لكل دولة خصوصياتها السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية فإن للجزائر خصوصية مالية تتمثل في ثنائية المصادر الجبائية و هي : الجباية العادية و الجباية البترولية وعليه فإن هذه الدراسة تطرح الإشكالية التالية للبحث:" ما مدى إمكانية تحديد العوامل المؤثرة في حجم مداخيل الجباية العادية و هل يمكن صياغة الجباية العادية في الاقتصاد الجزائري في نموذج قياسي يمكن من التنبؤ بتغيراتها؟".و بالتالي فسوف تتاح إمكانية التعرف على أسباب ضعف هذا النوع من المداخيل مقارنة مع تلك المتعلقة بالجباية البترولية، هذه الأخيرة التي تخضع لعوامل خارجية معروفة ألا و هي السوق العالمية و الأوضاع الجيوسياسية و الطبيعية.

إن التقنيات الإحصائية و علم الاقتصاد القياسي الذي يقوم على بناء النماذج القياسية تعتبر أهم وأحدث وسيلة لتحديد العوامل المشار إليها آنفا ، و هي في نفس الوقت وسيلة من الوسائل المساعدة على اتخاذ القرار و التنبؤ بحجم مداخيل الجباية العادية.

و كما هو معلوم فإن النموذج القياسي يعتبر وسيلة هامة لأية دراسة علمية للظواهر الطبيعية، وهو يعتمد على التصور النظري للظاهرة المدروسة، حيث أن النظرية تعطينا تشخيصا منطقيا للسلوك الاقتصادي للظاهرة على المستويين الجزئي و الكلي، و لابد أن يكون للمبادئ و الأفكار الشخصية تأثير على هذا التشخيص ، بالإضافة إلى العوامل الطبيعية و السياسية المحيطة بالظاهرة المدروسة.

Document téléchargé depuis www.pnst.cerist.dz CERIST

2-فرضيات البحث: إنه من واجب أي باحث يسعى إلى حل الإشكالية المتعلقة بالموضوع الذي يبحث فيه أن يقدم فرضيات يظن أنها سوف تساعده على ذلك. و الفرضيات التي سوف يتم الاعتماد عليها في هذا البحث تتمثل فيما يلي:

* أنه بالإمكان صياغة الجباية العادية في شكل نموذج قياسي مبني على عدد من المتغيرات.

* أن المتغيرات المكونة للنموذج القياسي هي المتغيرات الأساسية التي تؤثر على حجم مداخيل الجباية العادية.

* أن النموذج القياسي الذي تثبت فعاليته يساعد على اتخاذ القرار و التنبؤ بالتغيرات التي قد تحدث على حجم المداخيل من الجباية العادية.

* أن الدولة الجزائرية جادة في السعي إلى الاعتماد على الجباية العادية في تمويل نفقاتها العمومية و بالتالي توجيه عائدات الجباية البترولية نحو الاستثمار فقط.

3- أهداف البحث: إن أهم المراد تحقيقها من هذا البحث تتمثل فيما يلي:

* التعريف بالسياسة الجبائية التي تنتهجها كل دولة من خلال التعريف بالجباية نفسها وإبراز دورها كأداة اقتصادية و تحديد علاقتها بكل من الموازنة العامة و بالإنفاق العمومي.

* التعريف بالإيرادات العامة و تحديد أنواعها مع التركيز على الإيرادات الضريبية و دورها الاقتصادي و الاجتماعي.

* التعريف بالنظام الجبائي الجزائري و تطوره التاريخي مع التركيز على حجم الإيرادات الجبائية و المراحل التي تمر بها عملية جباية الضرائب، بالإضافة إلى سياسة الموازنة التي تنتهجها الحكومة.

* محاولة بناء نموذج قياسي مكون من المتغيرات التي تؤثر في حجم إيرادات الجباية العادية، و التأكد من مدى فعالية هذا النموذج و إمكانية استخدامه في اتخاذ القرار و التنبؤ،و السعي إلى تطويره.

* تقديم توصيات للسلطات العليا للرفع من فعالية النظام و السياسة الجبائيين.

4- أهمية البحث: إن اعتماد الدولة الجزائرية منذ الاستقلال على الجباية البترولية في تمويل نفقاتها العمومية لا يخلو من خطورة مالية و اقتصادية،و السبب في ذلك هو أن هذا المصدر المالي يرتبط إلى حد بعيد بالعوامل الخارجية المختلفة و التي لايمكن التحكم فيها. و هو الأمر الذي جعل من الاستقلال الاقتصاد و المالي للبلد مرهونين بسعر برميل البترول. ومن هذا المنطلق تتضح أهمية هذا البحث حيث:

Document téléchargé depuis www.pnst.cerist.dz CERIST

* إنه يوضح دور الجباية في تمويل النفقات العمومية وعلاقتها بالسياسة المالية و الاقتصادية و الاجتماعية و حتى الثقافية التي بدأت الدول تنتهجها منذ ظهورها (أي الدولة) ككيان مستقل.

* إنه يبين تطور كل من الجباية البترولية و العادية في السياسة الاقتصادية للدولة الجزائرية.

* لم يعثر الباحث على أية دراسة أكاديمية مستفيضة في تحليلها لواقع و دور الجباية العادية في النظام الجبائي الجزائري و خاصة من الناحية الإحصائية أو بالأحرى من الناحية القياسية. كذلك لم يعثر على أية محاولة للتفسير العلمي للأسباب التي جعلت مداخيل الجباية العادية أقل بكثير من الجباية البترولية، فمن ذا الذي يمكنه الإجابة على السؤال التالي: ما الفرق بين سياسة اقتصادية لدولة بترولية و أخرى غير بترولية؟ أي كيف أن كلا الدولتين بإمكانهما تمويل نفقاتهما العمومية بنفس المستوى، إن لم نقل أن غير البترولية أحسن حالا من تلك الغير بترولية من الناحيتين الاقتصادية و المالية؟

5- منهجية البحث:إن الإجابة على إشكالية هذا البحث و التأكد من صحة فرضياته تتطلب يتطلبان استخدام الأسلوب الاستقرائي الذي يقوم على أساس استخلاص خواص المجتمع المدروس انطلاقا من خواص العينة المختارة من هذا المجتمع.

و كما هو معلوم فإن أي باحث جاد لا يمكنه الاستغناء عن تجارب الباحثين السابقين، و تتمثل هذه التجارب في الدراسات و البحوث العلمية المدونة في أمهات الكتب و المراجع المتعلقة بموضوع البحث. كذلك فإن أهم شرط يقوم عليه أي بحث هو تحديد إطاره النظري بشكل دقيق يمنع الخروج عن الموضوع و بالتالي فإن الباحث يتفادى الخوض في متاهات تجعل من الصعب فهمه.

إن أهم وسيلة يمكنها إضفاء الطابع العلمي على البحث هي استخدام تقنيات الإحصاء والاقتصاد القياسي و الاستفادة من الإعلام الآلي من خلال برنامج SPSS الذي أثبت نجاعته في إعطاء نتائج دقيقة للدراسات العلمية.

و حتى يمكن إبراز دور النماذج القياسية في تحليل واقع الجباية العادية في الجزائر و التنبؤ بحجمها و اتخاذ القرارات اللازمة المتعلقة بها فقد تم الاعتماد على المعطيات الإحصائية الخاصة بالفترة 76-2005 و اتخاذها كعينة للسياسة الجبائية و محاولة نمذجتها. و قد تطلبت عملية جمع المعطيات الإحصائية القيام بأبحاث على مستوى وثائق كل من وزارة المالية، الديوان الوطني للإحصائيات و المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي، بالإضافة إلى بعض مواقع الإنترنت الوطنية و الدولية قصد مقارنة هذه المعطيات و التأكد من صحتها.

6- حدود البحث: إن أي دراسة في علم الاقتصاد عموما و السياسات الاقتصادية على وجه الخصوص معرضة للخروج عن جادة الموضوع و بالتالي فإنها تتطلب الحذر في تحديد مجالها، والسبب في ذلك هو اتساع رقعة علم الاقتصاد و الطابع النظري و الإنساني الذي يتميز به، لذلك

Document téléchargé depuis www.pnst.cerist.dz CERIST

سوف يقتصر الباحث على تعريف كل من الجباية و الإيرادات العامة ثم يتطرق إلى السياسة الجبائية الجزائرية.

و على هذا الأساس فإن حدود البحث تتمثل فيما يلي :

-عدم الإطناب في علم الاقتصاد القياسي و بناء النماذج و لا في علم المالية العامة.

-الاكتفاء باستخدام النموذج الخطي العام نظرا لسهولة تطبيقه من جهة و ثبوت فعاليته من جهة أخرى.

-استخدام النموذج أو مجموعة النماذج التي تثبتت صحتها من الناحية العلمية في الكشف عن المتغيرات الأساسية التي تؤثر في السياسة الجبائية و بالتالي اتخاذ القرارات المناسبة لتحسين مردود هذه السياسة وفقا للأوضاع السياسية و الاقتصادية الوطنية و الدولية.

7- خطوات البحث: بعد أن تم تحديد كل من موضوع البحث، الفرضيات التي يقوم عليها، الأهداف المرجوة منه، أهميته،منهجيته و الحدود التي رسمت له، فقد تم تقسيمه إلى أربعة فصول، كل منها يحتوي على مبحثين أو ثلاثة مباحث.

إذ يتطرق الفصل الأول إلى السياسة الجبائية بشكل عام حيث تم تقسيمه إلى ثلاثة مباحث، يتناول أولها التعريف بأهمية السياسة الجبائية و أهدافها، أما الثاني فيتعلق بكل جوانب الموازنة العامة،و أما المبحث الثالث فقد خصص للتعريف بالإنفاق العام و أقسامه.

و يهتم الفصل الثاني بجانب هام من جوانب اقتصاديات الأمم ألا وهو الإيرادات العامة، و قد قسم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث شملت على التوالي التعريف بأنواع الإيرادات ثم التدقيق في الإيرادات الضريبية بما فيها فعاليتها الاقتصادية و الاجتماعية.

ثم يتولى الفصل الثالث شرح التطورات التي حدثت في السياسة الجبائية الجزائرية،و ذلك من خلال مبحثين اثنين يتعلق الأول بتطور النظام الجبائي أما الثاني فقد خصص لتحضير قانون المالية و الموازنة بشيء من التفصيل.

أما الفصل الخامس و الأخير فقد خصص للجانب التطبيقي لعلم الاقتصاد القياسي في محاولة لحل إشكالية مداخيل الجباية العادية في الجزائر و التعرف على المتغيرات التي تتحكم في حجمها. وقد قسم هذا الفصل إلى مبحثين اثنين، يتعلق الأول بعلم و تقنيات النمذجة و استخداماتها الميدانية، ويتعلق المبحث الثاني بنمذجة الجباية العادية من خلال استخدام المعطيات الإحصائية للفترة من 1976 إلى 2005.

أخيرا فقد تم ختام هذه الرسالة بخلاصة لما شملته من معلومات و أفكار، إضافة إلى النتائج والاستنتاجات التي توصل إليها الباحث و الصعوبات التي واجهها أثناء قيامه ببحثه ثم التوصيات التي اقترحها على السلطات المعنية بناءا على هذه الإستنتاجات.

Document téléchargé depuis www.pnst.cerist.dz CERIST

الفصل الأول

السياسة الجبائية كأداة للسياسة الاقتصادية

- مقدمة الفصل
- المبحث الأول: أهمية السياسة الجبائية وأهدافها
- المبحث الثاني: الموازنة العامة
- المبحث الثالث: الإنفاق العمومي

Document téléchargé depuis www.pnst.cerist.dz CERIST

مقدمـــة الفصل:

لم يكن للدولة دور كبير في تسيير الآلة الاقتصادية لأن الاقتصاد في حد ذاته كان متخلفا من حيث تنظيمه، ومن حيث علاقات المجتمعات ببعضها البعض. وعند ظهور النظام السياسي المتمثل في الدولة المستقلة بكيانها، مجتمعها، ترابها واقتصادها بدأ تدخلها في ميدان تسيير الحركة الاقتصادية وخاصة في الدول التي تبنت الخط الاشتراكي وبعدها الدول الرأسمالية التي تراجعت بعد الحرب العالمية الأولى عن فكرة الحرية الاقتصادية المطلقة وحياد الدولة التام. وقد تعاظم دور الدولة مع مرور الزمن ومع التطور التكنولوجي والاجتماعي الذي عقد الحياة بشكل ألزم السلطات بالتدخل في مختلف الميادين كالعدالة، الدفاع والتعليم، وقد عرف آدم سميث هذا الدور بقوله: "هو عرض مجموعة من السلع والخدمات الإضافية التي تكون نافعة لمجتمع كبير ولكن لا يمكن أن تعرضها المؤسسات الخاصة لأن فعل ذلك لن يكون نافعا".[1]

كما هو معروف فإن الدولة عبارة عن مجموعة مؤسسات تسيرها مجموعة من القوانين باستخدام مجموعة من الوسائل، وهي تنتهج سياسات في مختلف الميادين للوصول إلى أهداف محددة، اقتصادية، ثقافية، اجتماعية وإستراتيجية. هذه السياسات لا يمكن تأمين تطبيقها إلا باستخدام وسائل مادية ومالية وبشرية تكون في متناول الدولة وخاصة منها السياسة الجبائية التي هي موضوع هذه الرسالة.

المبحث الأول: أهمية السياسة الجبائية وأهدافها

ارتبطت السياسة الجبائية منذ ظهورها بنظرية الإيرادات العامة التي بدورها تطورت بفعل تزايد درجة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية و الاجتماعية للمجتمع . فقد كانت السياسة الجبائية قبل القرن 18 تتمثل في الحصول على إيرادات بشكل عيني لتمويل الجيوt و خدمة أفراد السلطة ثم تطورت الى الشكل النقدي بظهور العملة لتمويل الاستثمار و تشجيع الاستهلاك و حماية الطبقات الاجتماعية الدنيا. من خلال المطالب الثلاثة لهذا المبحث سوف تشرح تطورات وظائف الدولة والمراحل التي مرت بها في المطلب الأول ثم تطورات مفهوم الجباية في المطلب الثاني و أخيرا و كمطلب ثالث سوف يذكر كيف أن السياسة الجبائية أصبحت أداة اقتصادية فعالة في يد الدولة.

[1] RICHARD GOOD:GOUVERNEMENT FINANCE IN DEVELOPING COUNTRIES(Washington: The Brookings Institution, 1984), PP 44

Document téléchargé depuis www.pnst.cerist.dz CERIST

المطلب الأول: تطور وظائف الدولة

يمكن تقسيم تطور وظائف الدولة إلى ثلاثة مراحل كبرى تتعلق بمدى تدخلها في مختلف الميادين وهي: مرحلة الدولة الليبرالية، مرحلة الدولة المتدخلة (interventionniste) وأخيرا الدولة الحديثة.

أولا الدولة الليبرالية:

كانت السلطة التشريعية أثناء القرن 19 تسمح للسلطة التنفيذية بالقيام بنفقات محدودة لا يمكن الاستغناء عنها لتسيير المصالح العمومية الهامة فقط، وذلك بهدف تخفيف الأعباء المالية على المكلفين بالضريبة، هذا التشدد مستوحى من الفكر الليبرالي القائم على النظام البرلماني الذي يعتبر البرلمان رمزا للسيادة الوطنية بينما يتعامل بحذر مع الجهاز التنفيذي.

وقد كانت الدولة تتكفل بالنفقات غير المنتجة وبالتالي لا تلعب إلا دور الحكم في النزاعات بين الأشخاص دون التدخل في شؤونهم الاقتصادية وبالتالي فهي تكتفي بفرض القانون والنظام على مواطنيها ولا تأخذ على عاتقها التطور الاقتصادي والاجتماعي.

إن هذا الفكر هو الذي جعل الحكومات الليبرالية تبني ميزانياتها على أساس التوازن التام، بحيث تحصي حاجاتها المالية المستقبلية وتبحث عن مصادر تمويل توافق تلك الحاجات، ولا يسمح بأي اختلال في توازن الميزانية لأن ذلك يضطر الدولة إلى الاقتراض وبالتالي فإنها تثقل ميزانية السنة الموالية مما يدخلها في دوامة الاقتراض وخدمات الديون واللجوء إلى إصدار النقود الذي يؤدي إلى الوقوع في مشاكل التضخم وارتفاع الأسعار وتدني قيمة العملة الوطنية.

ثانيا الدولة المتدخلة (Etat interventionniste) :

كانت بداية هذه المرحلة من الأزمة التي تلت الحرب العالمية الأولى والتي فرضت إعادة النظر في أهم المبادئ القديمة للمالية.

ففي هذه الفترة بدأت الدولة تدير وتوجه اقتصاد البلاد لإلغاء بعض الفوارق الاجتماعية المبالغ فيها، ووسيلة هذا التوجه الجديد هي المالية العمومية التي اعتبرت عاملا من عوامل التطور الاقتصادي ووسيلة لإعادة توزيع الدخل الوطني وبالتالي فرض العدالة الاجتماعية.

أما بعد حدوث الأزمة الاقتصادية العالمية سنة 1929 فقد تزايد تدخل الدولة في الشؤون الاقتصادية خاصة مع ظهور نظرية ج.م.كينز القائمة على دور الدولة في خفض حجم البطالة عن طريق رفع النفقات الاستثمارية وتخفيض الضرائب. إن ظروف الحرب هي التي أجبرت الدولة على التدخل في كل النشاطات بما فيها الاقتصاد، حيث أنها أسست شركات كانت من اختصاص الخواص

Document téléchargé depuis www.pnst.cerist.dz CERIST

فقط وأصبحت مساهمة بشكل كلي في رأسمال الشركات الخاصة عن طريق التأميم أو تملك جزء من ذلك الرأسمال، وحتى بعد انتهاء الحرب فقد بقي هذا التدخل قائما ولو بشكل أقل حدة.

هناك ثلاثة مؤشرات على بداية تدخل الدولة وهي:

أ. تزايد النفقات العمومية بشكل كبير بعد الحرب مقارنة مع تزايد الدخل الوطني، مما جعل المداخيل الجبائية عاجزة عن تمويل هذه النفقات.

ب. إعادة النظر في مبدأ توازن الميزانية: وهو ما جعل الحكومات تبحث عن إجراءات أخرى لضمان تمويل النفقات.

ج. نهاية مبدأ حياد المالية العمومية: فقد بدأت سياسة الموازنة تتدخل في الشؤون الاقتصادية لأن النفقات العمومية أصبحت تمثل جزءا هاما من الدخل الوطني وبالتالي فإن القرارات المتضمنة في الموازنة أصبحت أكثر أهمية وهو ما يعني بأن المالية العمومية أصبحت وسيلة هامة من وسائل السياسة الاقتصادية.

ثالثا المرحلة الحديثة:

في النصف الثاني من القرن العشرين تطورت المالية العمومية بشكل كبير بحيث أنها تشعبت بتشعب مصادر الدخل والنفقات العمومية في كل من الدول المتطورة والدول النامية.

1.3 المالية العمومية في الدول المتطورة:

لقد تطورت الخدمات الاجتماعية العمومية في هذه الدول وشكلت عبئا ماليا على الحكومات التي أصبحت تتدخل لتعديل ميكانزمات اقتصاد السوق التي تكون لها نتائج غير مقبولة اجتماعيا وذلك ما يعني أن الحكومات أصبحت تتدخل للوقاية أو على الأقل تحجيم آثار الأزمات الاقتصادية.

ففي حالة الكساد وارتفاع حجم البطالة ترفع الدولة من حجم نفقاتها وتخفض الضرائب لتحفيز النشاط الاقتصادي، أما في حالة التضخم فإنها تقلل من نفقاتها وترفع الضرائب وتنتهج طريقة التقشف وخفض عجز الميزانية.

إن هذا التدخل يتم في أقات معينة وبوسائل معينة يتم تحديدهما وفق طرحين اثنين:

الطرح النقدي: وهو أن يتم تطبيق سياسة نقدية انكماشية (restrictive) لمقاومة التضخم وسياسة نقدية توسعية (exponsionniste) في حالة الكساد.

الطرح الجبائي: وهو أن تستخدم الدولة الموازنة كوسيلة للتدخل في الحياة الاقتصادية والاجتماعية.

إذن فبإمكان الدولة أن تتدخل لخفض اللاعدالة الناتجة عن الاقتصاد الرأسمالي باستخدام سياسة جبائية محفزة للقطاعات الموجودة في أزمة اقتصادية مثل الزراعة والحرف التقليدية أو إتباع سياسة

Document téléchargé depuis www.pnst.cerist.dz CERIST

الدعم المباشر ومنح قروض بفوائد تحفيزية.

2.3 المالية العمومية في الدول النامية:

تحاول الدول النامية الدخول في اقتصاد متطور ولكنها لا تملك رؤوس الأموال الكافية ولا الطاقة البشرية الكفؤة، وتتميز بنمو ديمغرافي سريع وعدم التحكم في أسعار موادها الأولية الخاضعة لقوانين السوق الدولية التي تتحكم فيها كبريات الشركات متعددة الجنسيات.

إن العلاقة بين المالية العمومية والاقتصاد قوية في هذه الدول حيث أن للحكومة دور كبير في تحريك الاقتصاد نظرا لضعف القطاع الخاص المتميز بغياب المقاولين ونقص عدد المدخرين وضعف رؤوس الأموال.

ويتميز تدخل الدولة بقيامها بنفقات ضخمة تقابلها مداخيل قليلة حيث أنه مباشرة بعد استقلالها أخذت على عاتقها تسيير الإدارة الموروثة عن الاستعمار وخلقت خدمات جديدة ومصالح جديدة مثل الرآسة، الوزارات، الإدارات المحلية، الجيش والسفارات وغيرها، إضافة إلى أنها واجهت الانفجار السكاني وما نتج عنه من مطالب صحية وتربوية.

المطلب الثاني: تطور مفهوم الجباية

لقد كان للعامل الزمني أثر كبير على تطور مفهوم الجباية، حيث أن تطور المجتمع وازدياد دور الدولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية وعلاقات الدول بعضها ببعض ووقوع الأزمات التي كانت تحدث بينها، كل ذلك ساهم في تغير مفهوم الجباية.

إن طبيعة النظام السياسي والأوضاع الاقتصادية والاجتماعية هي التي تحدد مفهوم الجباية في الزمان والمكان وبالتالي تحدد حجم الضرائب والرسوم والمكلفين بدفعها، والغرض من فرضها، وذلك باعتبارها وسيلة من الوسائل المالية التي تستخدمها الدول.

بالإمكان اعتبار أن مفهوم الجباية تطور خلال مرحلتين كبريتين هما: ما قبل القرن 18 وما بعده.

أولا قبل القرن 18:

شهدت هذه الفترة ظهور دولتين كبيرتين هما الإمبراطورية الرومانية والدولة الفارسية ثم الدولة الإسلامية.

ففي عهد الإمبراطورية الرومانية ودولة الفرس كانت الضرائب تفرض على المنتوج الفلاحي وعلى السلع التجارية وتدفع بشكل عيني، ثم مع ظهور النقود أصبحت تدفع نقدا ولكن بشكل بدائي

Document téléchargé depuis www.pnst.cerist.dz CERIST

محتشم. كذلك فرضت ضرائب على الأشخاص حسب سنهم ومنهم من يدفع ضريبته في شكل سخرة يؤديها للدولة في الصالح العام كبناء الجسور أو شق الطرقات.

كان جزء كبير من مداخيل الضرائب يوجه لتمويل الحروب والنزاعات بين الدول ولم يكن لها أي دور اقتصادي أو اجتماعي.

وأمام قيام الدولة الإسلامية في القرن السابع ظهرت الزكاة كبديل لتلك لضرائب باعتبارها عبادة روحية وركنا من أركان الإسلام.

إن هذه الضريبة إن صح اعتبارها كذلك تفرض على الأموال والزروع والحيوانات والمعادن وفق شروط محددة وفي أوقات معينة وبنسب مختلفة اختلاف حجم الثروة، أما غير المسلمين الذين هم تحت راية الدولة الإسلامية فقد فرضت عليهم الجزية التي تقتطع من أموالهم والخراج على ممتلكاتهم العقارية وذلك لقاء خدمة الدولة لهم من حماية وخدمات اجتماعية لهم.

إن أهم ما يميز الجباية الإسلامية أن الهدف من فرضها كان اقتصاديا واجتماعيا.

ثانيا بعد القرن 18:

عرف القرن الثامن عشر ظهور الثورة الصناعية في انجلترا وقيام الثورة الفرنسية وظهور النظام الاقتصادي الليبرالي الذي عرف ظهور مدارس اقتصادية متعددة ومفكرين جدد، خاصة منهم الطبيعيون الذين انتقدوا تعدد الضرائب واقترحوا فرض ضريبة واحدة على الدخل الصافي تكون نسبية وبالتالي تحترم مبدأ العدالة في تحمل الأعباء، كذلك اقترحوا فرض ضريبة على المنتوج الفلاحي لأنهم اعتبروا الفلاحة المصدر الوحيد والمتجدد للثروة، من بين هؤلاء يمكن ذكر فرانسوا كيني (F.QUESNAY)[1] الذي وافقه كل من دافيد ريكاردو وآدم سميث في هذا الفكر.

هناك من اقترح فرض ضرائب تصاعدية حتى تكون أكثر عدالة وطالب بإدخال رؤوس الأموال وعوامل الإنتاج ضمن مجال فرض هذه الضريبة ومن هؤلاء جون هوبسون (JOHN HOBSON)[2].أما منتسبو المدرسة الكلاسيكية وعلى رأسهم الفريد مارشال (ALFRED MARSHAL)[3] فقد اعتبروا أن السوق هو الذي يحدد الضريبة وليس الدولة، عكس كينز الذي اعتبر تدخل الدولة ضروريا لتأمين التوازن الاقتصادي وبالتالي التوزيع العادل للثروة وضمان التشغيل باستخدام الضرائب كوسيلة لذلك.

[1] فعالية النظام الضريبي بين النظرية و التطبيق د.ناصر مراد دار هومه 2003 ص11

[2] المرجع السابق ص12

[3] المرجع السابق ص13

Document téléchargé depuis www.pnst.cerist.dz CERIST

المطلب الثالث: السياسة الجبائية كأداة اقتصادية

كما هو معلوم فإن اقتصاد أية دولة يتعرض إلى تقلبات وعدم استقرار مهما يكن النظام الاقتصادي المطبق، هذه التقلبات تكون في شكل دورات اقتصادية تتمثل في فترات رواج أو فترات انكماش تحاول الدولة تعديلها بشكل يخدم النمو الاقتصادي ويضمن الرفاه للمواطن.

إن أهم وسيلة مالية تستخدمها الدولة لتأمين الاستقرار الاقتصادي هي السياسة الجبائية التي بواسطتها يمكن التحكم في الوظائف الاقتصادية الهامة مثل الاستهلاك، الاستثمار، الادخار والتشغيل.

أهم ميزة تتميز بها السياسة الجبائية أن نتائجها تظهر بشكل سريع جدا عكس أية سياسة أخرى، فهي مثلا تشجع الاستهلاك بخفض الرسم على القيمة المضافة.

يمكن تصنيف السياسات الاقتصادية في صنفين اثنين:

أولا سياسة توسعية (Politique Expansionniste):

تقوم هذه السياسة على أساس تشجيع الاستهلاك في حالة الكساد بتخفيض الرسوم المطبقة على النفقات مثل الرسم على القيمة المضافة (T.V.A)، رفع مداخيل المواطنين عن طريق تخفيض الضرائب المفروضة على الدخل مما يؤدي إلى تخفيض الأسعار ورفع المداخيل وبالتالي دفع المواطنين إلى الرفع من نفقاتهم الاستهلاكية، مما يشجع الإنتاج والنشاط الاقتصادي.

كذلك يمكن تشجيع الاستثمار وتوجيهه باستخدام تحفيزات جبائية للمؤسسات تتمثل في تطبيق ضرائب ورسوم بنسب صغيرة أو إلغاؤها كليا والسماح بتطبيق نسب اهتلاك محفزة (تنازلية عوضا عن خطية) كذلك يمكن توجيه الاستثمار نحو مناطق يراد تنميتها اقتصاديا ونحو قطاعات مختارة تعاني من مشاكل اقتصادية أو مالية مثل السياحة والحرف التقليدية.

أما بالنسبة لسياسة التشغيل فإنه من السهل اللجوء إلى سياسة جبائية مناسبة، فالدولة تشجع التشغيل بخفض الأعباء المالية المفروضة على أرباب العمل مثل الرسم على النشاط المهني (T.A.P) والدفع الجزافي (V.F).

ثانيا سياسة استقرارية (Politique Stabilisatrice):

تطبق هذه السياسة في حالة الانكماش الذي يتميز بتزايد معدلات البطالة وارتفاع حدة التضخم، فالسياسة الجبائية هي أفضل وسيلة لمقاومة التضخم والحد من آثاره وهدفها في هذه الحالةهوخفض الإنفاق الاستهلاكي الزائدعن الحاجة والعمل على تعبئة الموارد الاقتصادية وتوجيهها لأغراض التنمية وذلك برفع معدلات الرسوم والضرائب غير المباشرة والمباشرة مما يرفع الأسعار ويقلل من المداخيل، كذلك يمكن خفظ حجم الاستثمار برفع حجم الضرائب المفروضة على الأرباح وتطبيق نسب اهتلاك

Document téléchargé depuis www.pnst.cerist.dz CERIST

متشددة إضافة إلى تشجيع الادخار بتطبيق ضرائب ورسوم منخفضة.

المبحث الثاني: الموازنة العامة

إن لكل دولة سياستها المالية الخاصة بها ، و الحكومة هي التي تقوم بإعداد هذه السياسة وفقا لبرنامجها المقدم أثناء الحملات الانتخابية ، و لكن مهما اختلفت السياسات المالية بين الحكومات في الدولة الواحدة أو بين الدول فان عملية تخطيط تحصيل الإيرادات و إنفاقها ضرورية و لا يمكن الاستغناء عنها.

من خلال المطالب الثالثة التالية سوف تفصل عملية التخطيط هذه ، حيث سيقدم تعريف الموازنة كمطلب أول ثم تحدد المبادئ الأساسية للموازنة في المطلب الثاني وأخيرا يتطرق إلى عملية تحضير و تنفيذ الموازنة في المطلب الثالث.

المطلب الأول: تعريف الموازنة

يمكن تعريف الموازنة بأنها "مجموعة الحسابات التي ترسم لسنة ميلادية واحدة جميع الموارد وجميع الأعباء الدائمة للدولة بشكل مفصل ودقيق".[1]

من خلال هذا التعريف يمكن القول بأن الموازنة هي مخطط مالي تعده الحكومة الممثلة في وزارة المالية نهاية كل سنة ويخص السنة الموالية، تحدد فيه النفقات والإيرادات التي تخص الدولة. وهناك أيضا ما يسمى عندنا بالميزانية الإضافية التي تحضر في منتصف السنة بهدف تصحيح أخطاء التقدير.

الموازنة وسيلة لتنفيذ سياسات الحكومة الاقتصادية، الاجتماعية والإستراتيجية، وهي أيضا وسيلة للرقابة الإدارية تتميز بطابعها التشريعي والتقديري. حيث أن إعدادها وتنفيذها وتعديلها يخضع لقوانين دستورية ويخضع لرقابة البرلمان. كذلك فإنها تبنى على أساس توقعات المداخيل الجبائية التي ترتكز على فرضيات اقتصادية تتمثل في تطور الإنتاج الداخلي الخام، الادخار، الاستهلاك وتطور الاستثمار المنتج، استقرار أو عدم استقرار الأسعار في السوق الداخلية والخارجية، ثبات القوة الشرائية للعملة الوطنية وهو أمر يصعب تحقيقه في حالة التضخم الذي يغير حجم المداخيل والنفقات مما يضطر الحكومة إلى مراجعة سياساتها الخاصة بالأجور والمرتبات، أسعار الفائدة والسياسة الجبائية.

[1] صالح الرويلي :اقتصاديات المالية العامة (الطبعة الرابعة ،الجزائر: OPU،1992)، ص 17

Document téléchargé depuis www.pnst.cerist.dz CERIST

هناك أيضا فرضيات متعلقة بمداخيل الأشخاص الخاضعين للضريبة، الأرباح المحققة من طرف الشركات، حجم التحصيل للسنوات السابقة إضافة إلى معدل النمو الديمغرافي. كل هذا يبين أهمية المعطيات الإحصائية في إعداد الموازنة.

إضافة إلى توقعات المداخيل الجبائية هناك أيضا توقعات مداخيل المصادر الأخرى التي سيأتي ذكرها. إن هذه التوقعات لا تنفي ضرورة وأهمية الحفاظ على برامج الإنفاق العمومي الموجودة أصلا والتي لها ارتباط بمعدل النمو الديمغرافي، أي أن توقع انخفاض المداخيل لا يفرض بالضرورة تخفيض الإنفاق العمومي.

إن تحضير الموازنة يرتكز على الدقة في التقدير التي تضمنها السلطة التنفيذية ذات الأجهزة المتعددة والمنتشرة على مستوى التراب الوطني وبالتالي فهي مؤهلة لمعرفة احتياجات المجتمع وإمكانياته المالية.

إذن فمن الواجب الانطلاق من القاعدة إلى القمة للوصول إلى توقع منطقي للاحتياجات والإمكانيات المتاحة في المجتمع، في الواقع العملي ننطلق من الوحدات إلى الوزارات المختلفة إلى وزارة المالية التي تقوم بدراسة المعطيات وتحضر الموازنة العامة في شكل مشروع تعرضه على البرلمان للمناقشة والإثراء ثم المصادقة.

المطلب الثاني: مبادئ الموازنة

هناك أربعة مبادئ أساسية تقوم عليها الموازنة وهي:السنوية،الشمولية،عدم التخصيص والتوازن.

أولا مبدأ السنوية:

يجب أن يتم تنفيذ الموازنة على مدى سنة واحدة، إما أن تكون بدايتها في أول جانفي كما هو الحال في الجزائر أو أي شهر آخر كأول جويلية في الولايات المتحدة الأمريكية ونهايتها تكون في 31 ديسمبر أو 30 جوان على التوالي.

يعتبر هذا المبدأ حلا أمثلا لمشكلة المدة التي تنطبق عليها هذه الموازنة. حيث اتضح أنه إذا كانت المدة أقل فإن تقدير حجم الإيرادات والنفقات سوف يصعب نظرا لموسمية الحياة الاقتصادية، فقد ترتفع الإيرادات في فصل من فصول السنة وقد تنخفض في فصل آخر، ونفس الشيء بالنسبة للنفقات.

إضافة إلى ذلك هناك مشكل التعقيدات والمجهودات الإدارية التي يتطلبها إعداد وتنفيذ الموازنة في فترات متقاربة. أما في حالة زيادة مدى الموازنة عن السنة فسوف يحدث مشكل الأخطاء في

Document téléchargé depuis www.pnst.cerist.dz CERIST

التقدير التي تزداد طرديا مع ازدياد المدة المقدرة نظرا للطابع غير المستقر للحياة الاقتصادية وحتى السياسية للمجتمع الحديث.

أما في الجزائر فهناك ما يسمى بقانون المالية التكميلي الذي يحضر في منتصف كل سنة بهدف مواجهة أي تغيير قد يحدث فجأة أثناء السداسي الأول من السنة، وذلك بإدخال التغييرات الضرورية على السياسة المالية للدولة سواء في حالة زيادة أو نقصان المداخيل والنفقات.

ثانيا مبدأ شمولية الموازنة:

يعني هذا المبدأ أن كل قطاع في الدولة يجب أن يظهر مصادر دخله ونواحي إنفاقه بشكل دقيق وشامل دون النظر إلى موازنتهما في الأخير، يقصد من ذلك مراقبة كل العمليات المالية من قبل السلطة التشريعية على المستوى الوطني، ومراقبة نشاط أي وحدة أو مصلحة في تنفيذها للموازنة سواء من حيث المداخيل أو النفقات.

يجب كذلك على الموازنة أن تكون موحدة وتشمل كل قطاعات الدولة في بيان واحد حتى تكون واضحة وسهلة الفحص والتحليل وبالتالي يسهل على السلطة التشريعية تجسيد الأولويات في نفقاتها.

تنقسم الموازنة في الجزائر إلى ثلاثة أقسام:

- الموازنة العامة للدولة.

- الموازنات المختلفة، وهي موازنات ملحقة تشمل: الموازنة الملحقة الخاصة بالبريد والموازنات الأخرى.

- الحسابات الخاصة في الخزينة: وهي حسابات لدى المصالح المالية التي ترسم النفقات والإيرادات المطبقة خارج مجال الموازنة العامة من طرف ادارات الدولة التي ليس لها شخصية قانونية أو مالية مستقلة وهي تشمل ستة أصناف وهي:

* حسابات التخصيص الخاص (Comptes d'affectation spéciale).
* الحسابات التجارية (Comptes du Commerce).
* حسابات القروض (Comptes de Prêts).
* حسابات التسبيقات (Comptes d'avance).
*حسابات التسوية مع الحكومات الأجنبية.
*حسابات المساهمة و السندات(بتعليمة من الوزير).

ثالثا مبدأ عدم التخصيص (Principe de non spécialisation):

التخصيص في معناه العام هو عدم الحديث عن نفقة جديدة دون تقديم ما يقابلها من مصادر

Document téléchargé depuis www.pnst.cerist.dz CERIST

تمويل، أي أن أي نوع من الإيرادات لا يوجه بالضرورة إلى نفس النوع من النفقات كأن توجه مداخيل الرسوم الجمركية إلى قطاع الجمارك فقط.

رابعا مبدأ توازن الموازنة:

معنى هذا المبدأ هو أن تكون مجموع النفقات والإيرادات متساويتين، حيث أنه في حالة زيادة النفقات على الإيرادات فسوف يحدث عجز في الموازنة مما يرفع من حجم النقود المتداولة في السوق فيؤدي ذلك إلى التضخم وارتفاع الأسعار مما يجبر الدولة على الاستدانة.

أما في حالة زيادة الإيرادات على النفقات فمعنى ذلك وجود ضغط ضريبي كبير على المكلفين بالضريبة، مما يقلل من فرص الادخار وبالتالي ينخفض حجم الاستثمار فيحدث الكساد والانكماt في النشاط الاقتصادي.

إذن فمن الواجب تقدير حجم المداخيل الجبائية وغير الجبائية المفروضة حاليا وكلفة المحافظة على نفس مستوى النفقات الحالية مع الأخذ بعين الاعتبار التوقعات الاقتصادية والديمغرافية.

إذا قلت المداخيل عن النفقات وجب رفع معدلات الضرائب والرسوم أو فرض ضرائب ورسوم جديدة، تحسين تحصيل الضرائب وقمع الغt والتدليس الضريبي، كذلك يمكن خفض النفقات، أما اذا زادت المداخيل عن النفقات فيجب على الدولة أن ترفع من حجم نفقاتها أو أن تخفض من الضغط الضريبي بتخفيض معدلات الضرائب والرسوم.

هناك حد أدنى من الضغط الضريبي إذا لم يصل إليه المشرع فمعنى ذلك أن ثقل المالية العمومية ليس في مستوى يؤهلها إلى توجيه الاقتصاد والعكس صحيح. هذا الاستنتاج توصل إليه كل من كالدور، براست وريتشارد قود الذين حددوا الضغط الجبائي الأمثل في 20% إلى 25% من الناتج الداخلي الخام في الدولة النامية و10% إلى 15% في الدول المتقدمة.

لكن هذا المبدأ لا يعني أن حدوث توازن في الموازنة سوف يؤدي بالضرورة إلى توازن اقتصادي عام لأن عجز الميزان التجاري الناتج عن ارتفاع حجم الواردات عن الصادرات سوف يحدث عجزا في التوازن الاقتصادي، مما يدفع السلطات إلى إحداث عجز في الموازنة لزيادة الإنتاج وتشجيع التصدير عن طريق الرفع من حجم الاستثمار.

إن هذه الحقيقة تجعل الباحث يعتبر أن توازن الموازنة ليس ضروري وليس بظاهرة صحية للاقتصاد الوطني.

Document téléchargé depuis www.pnst.cerist.dz CERIST

المطلب الثالث: تحضير وتنفيذ الموازنة

إن أهم المحطات التي تمر بها أية سياسة مالية تتمثل في تحضير الموازنة ثم تنفيذها .

أولا تحضير الموازنة

يعتمد تحضير الموازنة على توقعات النفقات والإيرادات مع الأخذ بعين الاعتبار المبادئ الأربعة المذكورة.

فمن ناحية النفقات تتقدم المصالح المختصة في كل وزارة بتقييم للنفقات المتوقعة في تسييرها كأجور الموظفين والوسائل المادية. وبطبيعة الحال فإنها تسعى الى تضخيم تلك النفقات وتخفيف القيود المالية التي تفرضها وزارة المالية، مما يؤدي إلى اللجوء إلى المفاوضات بين الطرفين أو تحكيم رئيس الحكومة.

أما من ناحية الايرادات فمن غير الممكن توقع حجمها بشكل دقيق بسبب وجود عوامل عديدة غير متوقعة وغير متحكم فيها يمكن أن تحدث وتعرقل تلك التوقعات. من أهم هذه العوامل نجد الظروف الاقتصادية والسياسية وحتى الطبيعية، سواء منها الداخلية أو الخارجية.

إن تحضير الموازنة يتم على العموم عبر المراحل التالية[1]:

أ/ يعد مكتب الموازنة (أو الوزارة المنتدبة للموازنة) مشروع سياسته ويقدمه إلى مجلس الوزراء أو الرئاسة، أو يحضر مع وزارة أو مكتب التخطيط، أو يعرض عليهما في الدول ذات الاقتصاد المخطط، المشروع هذا يعتمد على اسقاطات للمداخيل والنفقات ويقترح تعديلات عليها.

ب/ يتخذ مجلس الوزراء أو الرئيس قرارات مؤقتة حول حجم الانفاق ومشاريع النفقات الجديدة والتغييرات في الضرائب من حيث مجالات تطبيقها ومعدلاتها.

ج/ تصدر الوزارة المنتدبة للموازنة أو مكتب الموازنة توصيات الى دوائر الانفاق أو الوزارات يجب عليها أن تتبعها في تحديد طلباتها.

د/ تتحادث كل من الوزارة المنتدبة للموازنة أو مكتب الموازنة من جهة ودوائر الانفاق من جهة أخرى حول طلبات الإنفاق للتقريب بينها لأنه من الطبيعي أن تسعى كل دائرة الى تضخيم طلباتها للحصول على الحد الأدنى.

ه/ يقدم مكتب الموازنة توصيات إلى وزير المالية أو الرئيس التنفيذي في النظام الرئاسي بهدف مراجعتها ثم يقدمها إلى مجلس الوزراء.

و/ إن قرارات الإنفاق والتعديلات في الجباية يتخذها مجلس الوزراء أو الرئيس.

[1] RICHARD GOOD,Op.Cit, PP 20

Document téléchargé depuis www.pnst.cerist.dz CERIST

ر/ يمكن للوزارات المعنية طلب تدخل مجلس الوزراء أو الرئيس إذا رأت بأن حصتها من الموازنة غير كافية.

ز/ القرارات النهائية يتخذها مجلس الوزراء أو الرئيس.

ك/ يحال مشروع الموازنة على البرلمان لمناقشته.

ي/ يصادق البرلمان على المشروع ويمكنه اجراء تعديلات عليه. ثم يصادق عليها مجلس الأمة بعد مناقشته واثرائه.

بعد هذه المرحلة يتم اصدار قانون المالية السنوي بشكل رسمي في الجريدة الرسمية، وفيه تحدد بشكل دقيق طبيعة وحجم المبالغ المتعلقة بموارد ونفقات الدولة وكذلك التعديلات التي اتخذت والخاصة بالسياسة الجبائية.

ثانيا تنفيذ الموازنة:

إن تنفيذ الموازنة هو التطبيق الفعلي لما جاء في قانون المالية السنوي وفيه يتم الإنفاق الحكومي وفق القرارات المتخذة وحسب المداخيل الفعلية التي تم تحصيلها.

في هذه المرحلة تحاول الحكومة التقليل من آثار الاضطرابات الاقتصادية التي تؤدي إلى اختلالات في التحصيل وبالتالي تغير برامج الإنفاق مما يؤدي إلى اضطراب في خطة الموازنة مما يجبر الحكومة على إعادة النظر في موازنتها.

إن لكل وزارة مصالح تمتلك الحق في تقرير التحصيل والإنفاق، وكل عملية إنفاق تمر بثلاثة مراحل وهي: الالتزام بالإنفاق (Engagement)، حساب حجم الإنفاق (Liquidation)، ثم الأمر بالإنفاق (Ordonnancement) أما عملية التحصيل فإن لكل وزارة مصالح تصدر ما يصطلح عليه بسندات التحصيل (Titres de recettes) الخاصة بالمداخيل غير الجبائية مثل (Droits de voierie)، أما المداخيل الجبائية فإن إدارة الضرائب هي المكلفة بتحصيلها.

المبحث الثالث: الإنفاق العمومي

تعتبر عملية الإنفاق جزءا هاما من السياسة المالية للدولة و هي احد عنصري الموازنة العامة والمتمثلان في الإيرادات و النفقات ، و قد ازدادت أهمية دراسة نظرية الإنفاق نظرا لتطور مفهوم دور الدولة في الحياة الاقتصادية للمجتمع و التي انتقلت من كونها دولة حارسة تحرص حرصا شديدا

Document téléchargé depuis www.pnst.cerist.dz CERIST

على توازن موازنتها إلى دولة حديثة متدخلة في كل المجالات و ليس من مبادئها توازن الموازنة نظرا لضخامة دورها الاقتصادي و الاجتماعي مما يؤدي إلى اختلال الموازنة.

للتفصيل في هذا الجانب الهام من السياسة الاقتصادية قسم هذا المبحث إلى مطلبين اثنين : الأول يخص تعريف النفقة العمومية و أهميتها و تطورها و الثاني يخص تقسيمات الإنفاق على أفراد المجتمع بطريقة مباشرة أو غير مباشرة.

المطلب الأول: تعريف النفقة

هناك تعريفين اثنان للنفقة العامة وهما:

التعريف الأول: "استخدام مبلغ من المال من قبل هيئة عامة تحقيقا لمنفعة عادية"[1]

التعريف الثاني: تشمل (النفقة) كافة النفقات التي تقوم بها الدولة، أو مؤسساتها العامة، الوطنية والمحلية، بغض النظر عن الصفة السياسية أو الصفة الآمرة أو طبيعة الوظيفة التي يصدر عنها الإنفاق، لما في ذلك من مواكبة لتطور دور الدولة وتوسعه[2].

ترتبط النفقات بمفهوم السلع العمومية أو بالأحرى الخدمات الحكومية التي يختلف تعريفها باختلاف النظام السياسي والاقتصادي المتبع، غير أن صفتها المشتركة بين كل الأنظمة أنه ليس لها الطابع التجاري ولا تخضع لقانون العرض والطلب.

وعلى العموم فإن لهذه الخدمات دور اقتصادي واجتماعي وثقافي كبير مثل الصحة والتعليم والدفاع، وأهم ما يميز هذه الخدمات هو أن القطاع الخاص ليس قادر ولا مستعد لتوفيرها بسبب ضعف الربحية فيها، إذ لا يرغب القطاع الخاص في توفير الورق للإدارة العامة أو شراء غواصات حربية أو شق الطرقات والأمن. ومن المستحيل توفيرها لأشخاص دون استفادة آخرين مثل البث الإذاعي والتلفزي الذين يستفيد منه الجميع ولا يمكن منع أي شخص من التمتع به.

ليس الهدف من القيام بالإنفاق العمومي تغطية تكاليف السلع والخدمات العمومية فقط بل هناك أيضا أهداف أخرى مثل تشجيع النمو الاقتصادي، استقرار الأسعار، وهي أهداف اقتصادية وحماية الاستقلال والتراب الوطني وهو هدف استراتيجي. فمن الممكن أن تكون مداخيل الدولة أقل من نفقاتها ورغم ذلك فإنها تبقي على تلك النفقات من أجل دعم الأسعار وتقديم المساعدات المالية بمختلف أشكالها.

[1] د. صالح الرويلي ،مرجع سبق ذكره ، ص 25

[2] د.سوزي عدلي ناشد ، الوجيز في المالية العامة (الاسكندرية: دار الجامعة الجديدة للنشر 2000)، ص 33

Document téléchargé depuis www.pnst.cerist.dz CERIST

هناك عدة عوامل تؤثر في قرارات المسئولين الخاصة بتوجيه نفقات الحكومة،ومنها الوضعية الاقتصادية للبلاد، تحركات الجمعيات والنقابات العمالية والأحزاب السياسية التي تتخذ من الأوضاع الاجتماعية والمعطيات الديمغرافية والتطور العلمي مبررات لها للمطالبة بتوجيه النفاق نحو ما تراه أكثر فائدة مثل التربية، الصحة والدفاع الوطني.

انطلاقا من هذه المعطيات فإن مسؤولية أصحاب القرار والمحللين الاقتصاديين تكون كبيرة في تحديد حجم ونوعية الخدمات الواجب توفيرها والإنفاق عليها بشكل يحقق توازنا اقتصاديا يؤدي إلى تشغيل تام واستقرار في الأسعار، علاقات خارجية متينة ونموا اقتصاديا مقبولا، إضافة إلى توزيع عادل للدخل الوطني وضمان استفادة كل الأفراد من الخدمات العمومية.

المطلـب الثاني: تقسيمات الانفاق:

إن تزايد تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمجتمع جعل حجم نفقاتها يرتفع وبالتالي تزايدت حاجتها الى مصادر دخل أضخم وأكثر استقرارا ومن ثمة برزت أهمية التدقيق في طريقة الانفاق لهذه المداخيل بشكل يضمن العدالة في توزيع الثروة بعد العدالة في تقسيم الأعباء المالية على أفراد المجتمع (الضرائب).

فالإنفاق يتطلب وضع برامج وخطط محددة تستند الى حسابات خاصة يمكن من خلالها مراقبة عمليات الانفاق ومراجعتها بهدف تصحيح الأخطاء التي تقع، كذلك استخدام معطيات الإنفاق لتحليلها ومعرفة مدى تحقق الأهداف المقصودة من كل عملية انفاق.

تتم عملية الإنفاق في الجزائر من خلال ما يسمى بميزانية الدولة المقدمة كل سنة في شكل وثائق منها ما ينشر بشكل علني ومنها ما لا ينشر نظرا لطابعها السري وهي كالتالي:

1 - قانون المالية الابتدائي والتكميلي وملحقاتهما.

2 - مراسيم التقسيم: التي تدقق وتشرح أوجه ومواضع الإنفاق الصادرة في قانون المالية، مع الإشارة الى أن الإنفاق على رآسة الجمهورية ووزارة الدفاع الوطني والأعباء المشتركة لا تنشر في الجريدة الرسمية.

3 - القرارات المتعلقة بتقسيم اعتمادات الدفع: وهي تتعلق بميزانية الدولة حسب القطاعات.

هناك ثلاثة أصناف من النفقات أقرها المشرع الجزائري في المادة 23 من القانون 84-17 المؤرخ في 1984/07/07 والمتعلق بقوانين المالية.

أ- نفقات التسيير.

Document téléchargé depuis www.pnst.cerist.dz CERIST

ب- نفقات الاستثمار.

ج- القروض (PRETS) والتسبيقات (AVANCES)

أولا نفقات التسيير:

توزع هذه النفقات على الدوائر الوزارية في شكل أجور ومصاريف على الوسائل المادية المستعملة من قبل الموظفين الذين يسهرون على سير أجهزة الدولة المتمثلة في الإدارة، فهي تتسم بكونها غير منتجة وليست لها قيمة مضافة ولا دور اقتصادي مباشر.

إن هذا النوع من النفقات يتمفصل حول أربع وحدات مرتبطة وهي: الباب (TITRE)، القسم(PARTIE)، الفصل (CHAPITRE)، المادة (ARTICLE) والمادة 24 من القانون 84-17 المذكور جمعت نفقات التسيير في 4 أبواب:

الباب الأول: أعباء الدين العمومي: وهي تشمل خدمات الدين العمومي (الاهتلاك المالي) (AMORTISSEMENT FINANCIER)، دفع فوائد الدين العام وهي توجد في ميزانية الأعباء المشتركة.

الباب الثاني: تخصيصات السلطات العمومية: وهي تشمل نفقات التسيير للهيئات السياسية (المجلس الشعبي الوطني، مجلس الأمة، المجلس الدستوري ...) وهي توجد أيضا في ميزانية الأعباء المشتركة.

الباب الثالث: نفقات وسائل المصالح: وهي تشمل الاعتمادات المخصصة لتشغيل مختلف المصالح، مثل نفقات الموظفين، التجهيزات، المباني ...

الباب الرابع: التدخلات العمومية: تشمل نفقات التحويل (أعمال ثقافية، اقتصادية أو اجتماعية) و يسمح التدرج من الباب الى القسم الى الفصل الى المادة بالتفصيل في أوجه الانفاق بشكل دقيق أكثر فأكثر، فمثلا الباب الثالث يقسم إلى 7 أقسام وهي:

القسم الأول: الموظفين – أجور، القسم الثاني: الموظفين – معاشات ومنح، القسم الثالث: الموظفين – أعباء اجتماعية،القسم الرابع: وسائل وتشغيل المصالح،الباب الخامس: أشغال الصيانة،الباب السادس: مساعدات التشغيل،الباب السابع: نفقات متعددة.

ثانيا نفقات الاستثمار:

عكس الصنف الأول من النفقات فإن هذا الصنف يتسم بطابع الإنتاجية وخلق قيمة مضافة ومصادر دخل جديدة وبالتالي فهو يعكس الدور الاقتصادي لتدخل الدولة الذي يجعل منها مستثمرا حقيقيا وبشكل يكون إما مباشرا كإقامة المصانع أو غير مباشر كإعانات الاستثمار الممنوحة للأفراد. وقد قسمت المادة 39 من القانون 84-17 المذكور نفقات الاستثمار إلى ثلاثة أبواب وهي:

Document téléchargé depuis www.pnst.cerist.dz CERIST

الباب الأول: استثمارات منفذة من طرف الدولة: وهي تتعلق بالنفقات الخاصة بممتلكات الدولة أو ممتلكات المنظمات العمومية أو شبه العمومية.

الباب الثاني: دعم الاستثمار الممنوح من طرف الدولة.

الباب الثالث: نفقات أخرى في شكل رأسمال.

و تستفيد من نفقات الاستثمار القطاعات التالية:

القطاع 0: المحروقات.

القطاع 1: الصناعة.

القطاع 2: المناجم والطاقة.

القطاع 3: الزراعة والري.

القطاع 4: الخدمات.

القطاع 5: منشآت اقتصادية وإدارية.

القطاع 6: التربية والتكوين.

القطاع 7: منشآت اجتماعية وثقافية.

القطاع 8: البناء ووسائل الانجاز

القطاع 9: قطاعات أخرى

Document téléchargé depuis www.pnst.cerist.dz CERIST

خلاصة الفصل:

خضع المجتمع البشري إلى تطورات عديدة من كل الجوانب سواء الاجتماعية أو الثقافية أو الاقتصادية، و كان أهم مظهر من مظاهر هذا التطور تكوين الدولة المستقلة التي بدأت تتدخل بشكل تدريجي في مختلف النواحي المعيشية لأفراد المجتمع ، حيث أنها كانت في بداية الأمر تتكفل بتسيير المصالح العمومية الكبرى و لا تتدخل في الشؤون الاقتصادية ، مما جعل حاجتها للتمويل قليلة وبالتالي فإن توازن الميزانية السنوية لم يكن صعب التحقيق . و لكن مع مرور الزمن و تزايد الأحداث الدولية أصبحت الدولة تزداد تدخلا في الحيات الاقتصادية مما أدى إلى زيادة النفقات الحكومية وبالتالي دفع الدولة إلى تنويع مصادرها المالية.

لقد اعتبرت الجباية أهم مصدر تمويل للنفقات الحكومية منذ ظهور الدولة المستقلة ، و بالموازاة مع تطور النظام الاقتصادي و السياسي الدوليين حدث تطور في مفهوم الجباية وطرق فرضها و إنفاق عائداتها مما أدى إلى ظهور مدارس و نظريات علمية متعددة ، كلها تسعى إلى الرفع من حجم المداخيل الجبائية و العدالة و الواقعية في فرضها على المجتمع.

كما هو معلوم فإن السياسة الجبائية تعد وسيلة فعالة للتحكم في الوظائف الاقتصادية المتمثلة في الاستهلاك، الادخار، الاستثمار و التشغيل، وهي إما أن تكون توسعية إذا شجعت هذه الوظائف أو تكون استقرارية إذا خالفت ذلك.

تعتبر السياسة الجبائية جزءا من السياسة المالية للدولة و التي تجسدها من خلال الموازنة العمومية التي تتجدد كل سنة وتخضع لمبادئ أساسية تتمثل في السنوية،الشمولية،عدم التخصيص والتوازن.و تمر عملية إعداد الموازنة بمرحلتين أساسيتين هما التحضير التنفيذ، حيث أن التحضير يعتمد على توقعات كل من الإنفاق و الإيرادات التي هي من مسؤوليات كل وزارة،أما التنفيذ فإنه يتمثل في التطبيق الفعلي لما جاء به قانون المالية و الموازنة أو القانون التكميلي.

كما سبق ذكره فإن عملية الإنفاق تعتبر جزءا أساسيا من السياسة المالية للدولة و هي تغطي خدمات تقدمها هذه الأخيرة لأفراد المجتمع. و تخضع هذه العملية لعوامل عديدة كالوضع الاقتصادي والاجتماعي و تحركات النقابات العمالية و الأحزاب، كما أنها تخضع أيضا لمبدأ العدالة في توزيع الثروة و الحق في مراقبتها من طرف هيأت الدولة وممثلي الشعب.

تقسم النفقات العمومية إلى قسمين اثنين هما: نفقات التسيير و نفقات التجهيز،حيث أن الأولى تتعلق بالأجور و المصاريف التي يحتاجها الموظفون و الوسائل المادية المسخرة لهم، أما الثانية فإنها تتعلق بوسائل الإنتاج التي تعطي قيمة مضافة و مصدر دخل جديد للدولة.

Document téléchargé depuis www.pnst.cerist.dz CERIST

الفصل الثّاني

موقع وأهمية الإيرادات الضريبية في الإيرادات العمومية

- مقدمة الفصل
- المبحث الأول: أنواع الإيرادات
- المبحث الثاني: الإيرادات الضريبية
- المبحث الثالث: الفعالية الاقتصادية والاجتماعية للضرائب

Document téléchargé depuis www.pnst.cerist.dz CERIST

مقدمة الفصل:

تعتبر الإيرادات إحدى مكونات الموازنة العامة بالإضافة إلى الإنفاق. وقد اهتم بها المفكرون نظرا لصعوبة تأمينها لأن مصدرها يكون داخليا أو خارجيا و يشكل مجهودا ماليا يجب أن يقوم به المجتمع في الحالتين.

و قد تعاظم هذا الاهتمام بتزايد دور الدولة في الحياة الاقتصادية و الاجتماعية و بالتالي تزايد احتياجاتها للأموال لتطبيق برامجها الاتفاقية مما جعل الحكومات تحاول تنويع مصادر إيراداتها ، فبعد أن كانت هذه الإيرادات تتم بشكل عيني في فترة الرق و الإقطاع يتمثل في السخرة و دفع جزء من الإنتاج ، أصبحت تحصل في شكل نقدي في ظل الدولة الحديثة.

لتفصيل هذا الجانب العام من السياسية الاقتصادية للدولة فقد قسم هذا المبحث إلى ثلاثة مطالب، الأول يخص المصادر الرئيسية للإيرادات ، و الثاني يخص أهم مصادر الإيرادات و هو الضريبة موضوع هذا البحث ، أما المطلب الثالث فقد خصص للفعالية الاقتصادية و الاجتماعية للضرائب.

المبحث الأول: أنواع الإيرادات

هناك مصادر مالية عديدة تتوفر للدولة والتي بواسطتها تغطي نفقاتها، وهي تنقسم إلى مصدرين اثنين هما: المصدر الوطني الذي يشمل الأملاك العمومية ، الجباية ، و إصدار النقود من جهة والمصدر الخارجي الذي يشمل القروض و المساعدات الحكومية و غير الحكومية.

المطلب الأول: الإيرادات الوطنية

يتمثل هذا النوع من الإيرادات في كل المصادر الداخلية التابعة للسيادة الوطنية من أملاك عمومية بمختلف أنواعها و إصدار للنقود يقوم به البنك الوطني و جباية الضرائب من الأشخاص الطبيعيين و المعنويين.

أولا مداخيل الأملاك العمومية:

تتمثل هذه الأملاك في العقارات والمنقولات مثل المنشآت الاقتصادية والتجارية، الأماكن العمومية، المساكن والغابات، شواطئ البحار، الثروات الطبيعية، كذلك هناك بعض الأسهم والسندات التي يصطلح عليها بالدومين المالي و هي تتمثل في امتلاك الدولة لبعض أو كل أسهم وسندات المؤسسات الاقتصادية، ويتم استغلال هذه المصادر إما عن طريق البيع أو الكراء أو التسيير المربح.

Document téléchargé depuis www.pnst.cerist.dz CERIST

إن هذا النوع من المداخيل يتميز بقلة حجمه إذا ما قورن مع المصادر الأخرى1 نظرا لأن معظم مصادره لا تقدم إلا خدمات عمومية مثل شركات النقل الحضرية و الحديدية و الجوية و الموانئ التي قد تكون نتائجها المالية سلبية. غير انه هناك مصادر أخرى تدر أرباحا و بالتالي تشكل مصدرا حقيقيا للإيرادات العمومية مثل العقارات و الأسهم. و الجانب الايجابي لهذا المصدر هو انه يتميز بالاستقرار و إمكانية التحكم فيه و سهولة توقع مردود أثناء إعداد الموازنة السنوية.

ثانيا إصدار النقود.

كما هو معلوم فإن النقود تعتبر وسيلة للتبادل، مقياسا للقيمة، مستودعا للقيمة ووسيلة للدفع، وهي بالتالي عنصر فعال واستراتيجي في التنمية الاقتصادية.

إن إصدار النقود من صلاحيات الدولة التي تحدد حجمها بواسطة البنك المركزي وفقا لمعطيات وقيود اقتصادية محددة. حيث من المعلوم أن إصدار النقود يؤدي إلى الزيادة في النفقات العمومية وبالتالي زيادة التضخم. ففي الدولة النامية تمارس إمكانية الرفع من المخزون النقدي وبالتالي يمكن تمويل الإنفاق عن طريق طبع النقود وإصدارها.

إذا نتج عن طبع النقود ارتفاع في الإنتاج أو الصادرات اعتبرت العملية فعالة اقتصاديا وغير متسببة في التضخم، وإذا كانت نسبة حجم النقود إلى الناتج الداخلي الخام (P.I.B) صغيرة فإن إمكانية حدوث التضخم تكون ضعيفة، لذلك فإن تحديد الحجم الأمثل للمخزون النقدي يكون في ظل استقرار الأسعار بحيث لا يتسبب في حدوث التضخم، فإذا تجاوزت الحكومة هذا الحد فإن ذلك سوف يؤدي إلى ارتفاع في مستوى الأسعار وفي نفس الوقت فإنها تضمن توفير مصدر حقيقي للتمويل النقدي يفوق دخلها الاسمي وبذلك تتوفر فرص لتمويل النفقات العمومية.

إن أهم أثر يحدثه التضخم هو اختلال موازنة الحكومة مما يؤدي إلى انخفاض في المردود الحقيقي للضرائب وإلى الرفع من النفقات على الأجور والمرتبات ولكن بوتيرة أقل من ارتفاع مستوى الأسعار، يطلق على هذا الاختلال اسم عجز الميزانية ويغطى بإصدار النقود في حالة حدوث صعوبات في فرض الضرائب وتحصيلها أو في حالة وقوع كوارث طبيعية وزيادة في الطلب على الإنفاق الحكومي في الدول ذات الهياكل الاقتصادية الضعيفة، كذلك إذا لم تتمكن الحكومة من الحصول على مصادر خارجية للتمويل.

1 حسب مديرية العامة للضرائب فقد وصلت نسبة مساهمة مداخيل أملاك الدولة إلى موازنة الدولة حتى 2005/09/25 0.81% و نسبتها إلى مداخيل الجباية العامة في نفس الفترة 1.46 % اماالضغط الجبائي الذي تمثله فهو يساوي 0.43 %

Document téléchargé depuis www.pnst.cerist.dz CERIST

ثالثا الجبايـة:

وهي أهم مصدر لتمويل نفقات الدولة وقد عرفت(بتشديد الراء) بأنها: " تلك العمليات التي تقوم بها الدولة لتأمين مصادر لتمويل نفقاتها، تتميز بطابعها القانوني الملزم، تقوم الدولة بموجبها بفرض ضرائب ورسوم على الأشخاص الطبيعيين والمعنويين، سواء المواطنين أو الأجانب المقيمين، إما أن تدفع هذه الضرائب بشكل مباشر فتسمى ضرائب مباشرة أو بشكل غير مباشر فتسمى ضرائب غير مباشرة "[1].

هناك أيضا تسميات أخرى لهذه الضرائب، فالمباشرة تسمى ضرائب المداخيل وغير المباشرة تسمى ضرائب على الاستهلاك وتشمل الرسم على رقم الأعمال، حقوق التسجيل والرسوم الجمركية. أما فيما يخص اقتطاعات الضمان الاجتماعي فهي كذلك تعتبر ضرائب مباشرة إذا دفعها الموظف أو المستخدم وغير مباشرة إذا دفعها المستخدم(بكسر الدال)، وهي بالتالي مصدر شبه جبائي لخزينة الدولة يستفيد منها دافعها بشكل مباشر في حالة المرض أو الإحالة على التقاعد، وذلك بعكس الضرائب الأخرى المذكورة آنفا، فإن دفعها يكون بغير مقابل مباشر وتؤدي إلى خفض الدخل المتاح والثروة.

المطلب الثاني: الإيرادات الخارجية

يتمثل هذا النوع من الإيرادات في كل المصادر الخارجية سواء من المؤسسات المالية كصندوق النقد الدولي، البنك العالمي و نوادي البنوك أو المنظمات الخيرية الحكومية و غير الحكومية.

أولا القرو f :

يمكن تعريف الاقتراض بأنه "تحويل لقدرات الإنفاق من الأفراد والمؤسسات الموجودين على التراب الوطني إلى خزينة الدولة وبالتالي فهو امتصاص لقدرات الاستهلاك دون الرفع من حجم النقود المتداولة في السوق". هناك أيضا إمكانية الاقتراض من الحكومات الأجنبية أو البنوك العالمية والنوادي المالية في شكل أموال تحول إلى حساب الحكومة المركزية"[2] .

بالنظر إلى ضخامة النفقات العمومية وصعوبات تطبيق السياسة الجبائية وسوء تقدير المداخيل الأخرى فإن الدولة تضطر إلى الاقتراض سواء من الداخل أو من الخارج.

إن طريقة الاقتراض تتمثل في بيع السندات والأسهم، تشجيع الادخار والحصول على الأموال من البنك المركزي أو البنوك التجارية، وقد تضطر الدولة إلى إجبار المواطنين على إقراضها ولو

[1] د.سوزي عدلي ناشد ،مرجع سبق ذكره، ص 141

[2] د.سوزي عدلي ناشد ،مرجع سبق ذكره، ص38

Document téléchargé depuis www.pnst.cerist.dz CERIST

بشكل مؤقت في حالة سوء تقدير الموازنة أو حدوث تغيرات طارئة وغير متوقعة سواء في النفقات أو المداخيل أو كلاهما، وهي طريقة تستخدم بهدف تجنب فرض ضرائب جديدة أو الرفع من معدلاتها وكذلك لرفع حجم الاستثمار الذي يرفع من الإنتاجية الوطنية و بالتالي يرفع من الدخل الوطني مما يؤدي إلى تأمين مصادر لتسديد الديون وفوائدها وتجنب السقوط في فخ الاستدانة الدائمة .لذلك فانه من الأفضل توجيه مداخيل القروض إلى مشاريع استثمارية بدلا من توجيهها إلى نفقات استهلاكية غير مبررة و غير قادرة على تامين تسديدها.

أما عملية الاقتراض من الخارج فتلجا إليها الدولة في حالة عدم التمكن من توفير مداخيل كافية على المستوى المحلي، و ذلك مع اشتراط توفيرها لضمانات بالتسديد و مزايا للمقرضين، إن هذه العملية تؤدي إلى ارتفاع في الثروة الوطنية و بالتالي زيادة في القدرة الشرائية الداخلية عكس القرض الداخلي الذي لا يشكل أية زيادة في الثروة الوطنية بل يقتصر على إعادة توزيعها على أفراد المجتمع، لذلك فان الاقتراض الخارجي يؤثر على الاقتصاد الوطني بشكل ايجابي و يدفع عجلة التنمية ، غير أن أهم نتيجة خطيرة قد تنجم عن هذه العملية هي حالة العجز عن السداد التي ترهن السياسة الاقتصادية إلى الدول و البنوك الدائنة بل و قد تهدد السيادة و الاستقلال الوطنيين.

من الناحية التقنية فان عملية الاقتراض تتم بإصدار قانون يعطيها الشرعية و الضمان للتسديد دون التدخل في طريقة هذا الإصدار و لا سعر الفائدة المقترح بالنسبة للقروض الاختيارية عكس القروض الإجبارية التي تحدد كل ما يخصها و يتم الاقتراض ببيع السندات بأنواعها إلى الجمهور مباشرة أو عن طريق البنوك باعتبارها وسيطا بين الدولة و المكتتب أو عن طريق البورصة.

يتم تسديد القروض في مدة زمنية يكون طولها متوقفا على حجم هذه القروض و هناك طريقة أخرى تتمثل في تحويل القروض قصيرة الأجل إلى أخرى متوسطة أو طويلة الأجل برفع سعر الفائدة، و أخيرا يمكن استهلاك القرض برد قيمته بشكل تدريجي و خاصة بالنسبة للقروض متوسطة و طويلة الأجل.

ثانيا المساعدات الخارجية:

عرف هذا النوع من الإيرادات بدايته الفعلية مع صدور مخطط مارشال الأمريكي وهو يقسم الى نوعين هما:

أ. المساعدات الحرة: تتمثل في قروض مالية تقوم بموجبها الحكومات أو المنظمات غير الحكومية (ONG) بتحويل جزء من أموالها نحو الدول المحتاجة، وهي تتميز بعدم وجود مقابل لها. والهدف من تحويلها هو تمويل ميزانية التجهيز للحكومة المستفيدة.

Document téléchargé depuis www.pnst.cerist.dz CERIST

ب. المساعدات المرتبطة: تتمثل في قروض توجه إلى تمويل مشاريع خاصة تكون إنتاجية بالدرجة الأولى وفق شروط محددة وتتميز بأنها طويلة الأجل وذات سعر فائدة ضعيف.

المبحث الثاني: الإيرادات الضريبية

باعتبار أن الضرائب و الرسوم تعد من أهم مصادر التمويل للنفقات العمومية فمن المهم أن تعرف كل التفاصيل عنها، و ذلك من خلال تقديم تعريف لها و تحديد للهدف من فرضها، أنواعها وتعريف المبادئ الواجب احترامها أثناء فرضها.

المطلب الأول تعريف الضرائب والرسوم:

يمكن تعريف الضرائب بأنها " اقتطاعات نقدية مباشرة من الأشخاص الطبيعيين والمعنويين حسب قدرتهم على المساهمة، تقوم بها الدولة بشكل نهائي وبدون مقابل، الهدف من فرضها هو تغطية النفقات العمومية مثل الدفاع والتعليم، الصحة، شق الطرقات والإدارة، كذلك فإنها تهدف إلى التأثير على سلوك المستهلكين من الناحية الاقتصادية والاجتماعية كتشجيع استهلاك مادة ما وتوفير السكن والعدالة في توزيع الدخل الوطني ومكافحة التضخم، وهي كذلك وسيلة للتأثير على الهيكل الاقتصادي وتوجيهه قصد الرفع من درجة النمو مثل تشجيع الاستثمار في قطاع ما عن طريق تخفيض الضرائب والرسوم المفروضة عليه"[1].

إذن وعكس الماضي حيث كان دفع الضريبة في شكل عيني ونقدي كدفع جزء من المنتوج الصناعي أو الفلاحي فإنه أصبح يقتصر على الشكل النقدي الذي يدفع مباشرة إلى خزينة الدولة وذلك بسبب التكاليف الكبرى لعملية التحصيل التي تتمثل في الجمع والنقل والتخزين والتوزيع لتلك المنتوجات.

إذا صدرت الضرائب بشكل قانوني ورسمي فلا يمكن مناقشتها من أي جانب كان مثل حجمها، مكان وزمان دفعها، وليس لدافعها مقابل مباشر، وذلك عكس الأسعار التي تدفع مقابل سلع وخدمات.

أما بالنسبة للرسوم فيمكن تعريفها بأنها مبلغ نقدي يدفع مقابل الحصول على خدمات تقدمها الدولة، وتتناسب قيمة الرسوم مع حجم تلك الخدمات. كمثال على ذلك يمكن ذكر الرسوم القضائية، حقوق التسجيل.

[1] د. صالح الرويلي ،مرجع سبق ذكره ، ص 109

Document téléchargé depuis www.pnst.cerist.dz CERIST

إن مداخيل الرسوم لا تغطي سوى نفقات عمومية معينة عكس الضرائب التي تتقيد بمبدأ عدم التخصيص السابق ذكره. غير أنه وقع انحراف في هذا المبدأ بعد فرض الرسم الوحيد الإجمالي على الإنتاج (TUGP) والرسم الوحيد الإجمالي على تأدية الخدمات (TUGPS) اللذان عوضا بالرسم على القيمة المضافة (TVA) التي لا تؤدى على مقابل خدمات بل هي مفروضة على الخاضع بحكم عدم إمكانية استغنائه عن النشاطات التي فرضت عليها هذه الرسوم كالاستهلاك مثلا.

أولا تقسيمات ا لضرائب:

هناك ثلاثة تقسيمات معروفة للضرائب وضعها المشرعون بهدف تحديد وعاء كل ضريبة وهي:الضرائب على الأشخاص و الضريبة على الأموال1، الضريبة الموحدة و الضريبة المتعددة ، الضرائب المباشرة و الضرائب غير المباشرة ، و لكل تقسيم مزاياه و نقائصه. و حتى يمكن اختيار أي من هذه التقسيمات أفضل فسوف يذكر حجم نقائص كل منها و بالتالي يكون الاختيار أكثر إقناعا.

أ). الضرائب علĂ الأشخاص و الضرائب علĂ الأموال

بالنسبة لضرائب الأشخاص فإنها تخص شخص المكلف دون النظر إلى نشاطه و قد ظهرت في العصر الروماني حيث كانت العلاقات الاجتماعية و الاقتصادية بسيطة مما جعل هذه الضريبة موحدة و لا تفرق بين الأشخاص ثم مع التطور قسم السكان إلى طبقات وفقا لمراتبهم الاجتماعية و كل طبقة تدفع قدرا مناسبا لها، غير انه لم يتم التفريق بين الأفراد في كل طبقة مما يجعلهم يدفعون نفس القدر من الضرائب مهما اختلفت مدا خيلهم.

مما تقدم يتضح للدارس إن مبدأ العدالة في التكاليف غير محترم في هذا النوع من الضرائب.

أما الضرائب على الأموال فهي تخص ثروة الشخص من أراضي ووسائل إنتاج أو سلع إنتاجية أو استهلاكية و ممتلكاته المالية من أسهم و سندات ، أيضا يدخل ضمن الأموال مداخيل الأفراد من أعمالهم سواء النقدية أو العينية.

و مع تطور الاقتصاد من الحالة العينية (ثروات عقارية،سلع،منتوجات فلاحيه.....) إلى الحالة النقدية(ثروات منقولة من نقود و أسهم و سندات) و ظهور قيود كثيرة على امتلاك العقارات و وسائل الإنتاج، و بالتالي اعتبار الدخل مصدرا رئيسيا للضريبة، فقد أصبح من السهل تقدير مداخيل الأشخاص.

1د. سوزي عدلي ناشد ،مرجع سبق ذكره، ص 134

Document téléchargé depuis www.pnst.cerist.dz CERIST

غير أن الجانب السلبي لاعتبار الأموال وعاءا للضريبة هو عدم إمكانية تقييمها كلها نقدا لان بعضها كان عينيا، كذلك كان من الصعب معرفة مداخيل الأفراد النقدية بشكل دقيق (التهرب من التصريح الصحيح).

ب). الضريبة الموحدة و الضريبة المتعددة

ظهر نظام الضريبة الموحدة في القرن السابع عشر حيث كانت الفلاحة هي مصدر الثروة الأساسي مما جعل الدول تفرض ضريبة واحدة على المنتوج الفلاحي و على المداخيل الصافية للمصادرالأخرى كالعقارات و النشاط المهني. و هناك من اقترح فرض ضرائب أخرى على التجارة الدولية و على الملح و المشروبات و منهم من اقترح أن يكون الريع العقاري وعاءا رئيسيا للضريبة نظرا لتطور سوق العقار خاصة و التطور الاقتصادي بشكل عام. وقد تطورت فكرة الضريبة الواحدة نظرا لتعدد مصادر الدخل لأنها تحقق مبدأ العدالة و قدرة الدفع و هي بسيطة من حيث حسابها ووتحصيلها.

أما بالنسبة للضريبة المتعددة فهي فكرة بعض الاقتصاديين الذين رأوا في التقدم الاقتصادي تعددا في مصادر الدخل و الثروة مما يجعل الضريبة الواحدة من غير المنطقي تطبيقها. و اعتبروا انه من الأفضل تنويع الضرائب بنوع الأنشطة و مصادر الدخل. غير الجانب السلبي لهذا التقسيم هو انه يخلق صعوبات في التحكم في الضريبة بالنسبة للمكلفين و للإدارة الجبائية.

يتضح مما ذكر أن لهذين التقسيمين مساوئ كثيرة نظرا لأنهما تجاوزهما الزمن إذا ما قورنا مع التطور الاقتصادي و الاجتماعي و لذلك فان التقسيم الثالث يعتبر أكثر وضوحا و حداثة و تماشيا مع كل التطورات الاقتصادية.

ج). الضرائب المباشرة و غير المباشرة :

إن أهم تقسيم للضرائب اجمع عليه الاقتصاديون هو الضرائب المباشرة التي تفرض على المداخيل و الثروات و الضرائب غير المباشرة التي تفرض على الاستهلاك ، رغم إن التفريق القاطع بينهما أمر صعب ، حيث هناك بعض الضرائب من الممكن اعتبارها مباشرة وفق معيار معين و غير مباشرة وفق معيار أخر.

توجد ثلاثة معايير مختلفة للتفريق بين الضرائب المباشرة و غير المباشرة و هي :

- المعيار القانوني : من حيث وجود أو عدم وجود علاقة بين المكلف بها مع الإدارة حيث انه يدفع ضريبته مباشرة إليها بعد ظهور اسمه في الجداول التي تصدرها هذه الإدارة أما إذا دفعها من دون أن يكون له ملف دائم لدى الإدارة فهي ضريبة غير مباشرة. غير أن هذا

Document téléchargé depuis www.pnst.cerist.dz CERIST

المعيار لا يتوفر في ضرائب تعتبر مباشرة رغم عدم وجود علاقة بين الإدارة و المكلف مثل ضريبة سندات الصندوق. كذلك فانه بإمكان المشرع أن يغير طريقة تحصيل الضريبة ، كأن يلغي الجداول الاسمية.

- المعيار الاقتصادي: إن مبدأ هذا المعيار هو أن الضريبة تعتبر مباشرة إذا دفعها المكلف بشكل مباشر من دون أن يحمل عبأها لشخص آخر، أما إذا أمكنه نقل عبئها إلى شخص آخر فهي تعتبر غير مباشرة مثل الضرائب التي تدخل في السعر فتعتبر غير مباشرة لان من يدفعها هو المستهلك و ليس التاجر أو المنتج. غير أن الوضعية الاقتصادية و المالية للمكلف قد تناقض هذا المبدأ كأن يخفض المنتج من سعر منتوجه بهدف الرفع من رقم أعماله فيصبح المستهلك معفيا من دفع الضريبة على ما يستهلكه أي أن المنتج يبيع سلعته خارج الرسم و في هذه الحالة تعتبر الضريبة المدفوعة مباشرة عكس الحالة العادية.

من ذلك يمكن استنتاج أن هذا المعيار غير ثابت و بالتالي لا يمكن اعتماده للتفريق بين الضريبة المباشرة و غير المباشرة.

- معيار الاستقرار: يقصد بهذا المعيار مدى استقرار وعاء الضريبة، فإذا كان هذا الوعاء مستقرا فان الضريبة التابعة له تعتبر مباشرة، أما إذا كان غير مستقرا أي ذو طابع عرضي فان ضريبته تعتبر غير مباشرة، مثال على ذلك الضريبة المفروضة على الأجور التي تعتبر مباشرة لان الأجور مستقرة ودائمة أما عملية تجزئة قطعة أرضية لبيعها فإنها عملية عرضية و بالتالي فان الضريبة المفروضة عليها تدخل ضمن الضرائب غير المباشرة.إن ما يؤخذ على هذا المعيار هو انه لا ينطبق على كل الحالات مثل الضريبة المفروض على فائض القيمة الناتج عن بيع عقار فهي ضريبة مباشرة رغم أن العملية قد تحدث مرة واحدة في حياة شخص بينما الرسم على القيمة المضافة يطبق على الإنتاج المتسم بالدوام و رغم ذلك فهي تعتبر ضريبة غير مباشرة.

يستخلص مما سبق أن هذه المعايير لا يمكن اعتمادها للحكم على الضريبة أنها مباشرة أو غير مباشرة بل من الأفضل اعتبار أن الضرائب المفروضة على الدخل بأنواعه ضرائب مباشرة وتلك التي تشمل الإنفاق غير مباشرة و ذلك لان ضرائب الدخل يقوم المكلف بدفعها إلى إدارة الضرائب بنفسه أو بواسطة شخص آخر (الاقتطاع من المصدر) مثل الضريبة على أرباح الشركات و الدفع الجزافي. أما ضرائب الإنفاق فان من يدفعها هو المستهلك الأخير لان المنتج لا يتحملها لأنه ينقل عبئها إلى المشتري الأول وفق نظام الدفع المجزأ (SYSTEME DE PAYEMENT FRACTIONNE) و بالتالي فان دافعها لا يحس بها.

Document téléchargé depuis www.pnst.cerist.dz CERIST

ج.1 الضرائب المباشرة:

يتضمن التشريع الجزائري فيما يخص الضرائب المباشرة 5(خمسة) أصناف من الضرائب والرسوم مدونة في " قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة " و هي الضريبة على الدخل الإجمالي، الضريبة على أرباح الشركات، الرسوم المهنية، الرسوم البلدية و الضريبة على الأملاك.

*** 1 الضريبة علÄ الدخل الإجمالي (IRG)**

تعريفها:

تنص المادة 1 من قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة في تعريف هذه الضريبة على ما يلي :

تؤسس ضريبة سنوية وحيدة على دخل الأشخاص الطبيعيين تسمى " ضريبة الدخل الإجمالي"

وعاؤها:

تشمل هذه الضريبة الدخل الصافي الإجمالي من مجموع المداخيل الصافية النقدية والعينية التالية :

الأرباح الصناعية و التجارية- أرباح المهن غير التجارية- الإيرادات الفلاحية- المداخيل العقارية الناتجة عن إيجار الأملاك المبنية و غير المبنية- عائدات الأموال المنقولة – إيرادات الديون و الودائع و الكفالات- المرتبات و الأجور و المنح و الريوع العمرية- فوائض القيمة الناتجة عن التنازل بمقابل عن العقارات المبنية و غير المبنية.

و يخضع لهذه الضريبة الأشخاص الطبيعيون المقيمون في الجزائر، أما أولائك المقيمون خارج الوطن فان عائداتهم من مصدر جزائري تخضع هي أيضا لهذه الضريبة مع الأخذ بعين الاعتبار الاتفاقيات الجبائية التي تعقد مع البلدان الأجنبية،و هي تفرض في محل الإقامة أو في المكان الذي توجد فيه مؤسستهم الرئيسية.

هناك إعفاءات من هذه الضريبة تتعلق بالحد الأدنى للمداخيل و بعض الأشخاص نظرا لوظيفتهم كالسفراء و الدبلوماسيون و ذلك وفقا لمبدأ المعاملة بالمثل و للاتفاقيات الدولية و كذلك هنالك إعفاءات ينص عليها الشارع في إطار السياسة الاقتصادية للدولة مثل تشجيع الادخار و التشغيل.

حسابها:

بالنسبة لإرباح المهن الصناعية و التجارية فان الحساب يتم وفق الجدول التالي:

Document téléchargé depuis www.pnst.cerist.dz CERIST

الجدول رقم(1)جدول الضريبة على الدخل الإجمالي

قسط الدخل الخاضع للضريبة (دج)	نسبة الضريبة
لا يتجاوز 60.000دج	%0
من 60.001دج إلى 180.000دج	%10
من 180.001دج إلى 360.000دج	%20
من 360.001دج إلى 1.080.000دج	%30
من 1.080.001دج إلى 3.240.000دج	%35
أكثر من 3.240.000دج	%40

المصدر: قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة

أما بالنسبة للأجور و المرتبات فان حساب الضريبة عليها يتم وفقا لجدول خاص يأخذ بعين الاعتبار حالتهم العائلية. و هناك مداخيل أخرى يحددها القانون تخضع إلى الاقتطاع من الصدر. كمثال على ذلك مداخيل الشركات الأجنبية التي ليس لها إقامة دائمة في الجزائر فإنها تخضع لاقتطاع من المصدر قدره 24% كذلك فان حواصل سندات الصناديق المغفلة الاسم تخضع لاقتطاع قدره 40%.

*** 2 الضريبة علÃ أربالÑ الشركات (IBS)**

تعريفها:

تنص المادة 135 من قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة في تعريف هذه الضريبة على ما يلي :"تؤسس ضريبة سنوية على مجمل الأرباح أو المداخيل التي تحققها الشركات و غيرها من الأشخاص المعنويين المشار إليهم في المادة 136 . و تسمى هذه الضريبة " الضريبة على أرباح الشركات" .

وعاؤها:

تشمل هذه الضريبة الأرباح الصافية الناتجة عن الممارسات العادية لنشاط ذي طابع صناعي، تجاري أو فلاحي.

هناك إعفاءات ينص عليها المشرع وفقا للسياسات الاقتصادية و الاجتماعية و وفقا لشروط معينة مثل إعفاء الشباب المستثمر، التعاونيات الاستهلاكية التابعة للمؤسسات و الإدارات . و قد تكون هذه الإعفاءات مؤقتة (ثلاث سنوات أو ستة سنوات) و قد يتعلق بمنطقة دون أخرى و قد تخص

Document téléchargé depuis www.pnst.cerist.dz CERIST

قطاعات معينة كالسياحة مثلا. هناك أيضا إعفاءا جزئيا يطبق على الأرباح الموجهة للاستثمار العقاري أو المنقول،يخضع لهذه الضريبة الأشخاص المعنيون المقيمون في الجزائر، أما بالنسبة للأشخاص غير المقيمين فيجب عليهم تعيين ممثل لهم بالجزائر يلتزم بالإجراءات التي ينص عليها القانون.

يحدد الربح الصافي بعد خصم كل التكاليف التي تدخل ضمن ممارسات المؤسسة لنشاطها من الربح الخام، هذه التكاليف تتمثل في أجور المستخدمين، كراء العقارات و فوائد القروض، الاستهلاكات المالية في حدود معينة يحددها القانون (800.000دج بالنسبة للسيارات السياحية) او التكاليف المحتمل حدوثها.

حسابها:

هناك 7(سبعة) معدلات للضريبة على أرباح الشركات و هي 30% و 15% ، 10% ، 40%، 20%،24%، 18%. و هي تطبق بالشكل الأتي :

- 30% على الأرباح في الحالة العادية و في حالة إعادة استثمار الأرباح أو جزء منها فتطبق على الجزء المستثمر نسبة 15%.

أما بالنسبة للمعدلات الآتية فان تحصيلها يكون عن طريق الاقتطاع من المصدر و هي :

- 10% على عوائد الديون و الودائع و الكفالات، و على المبالغ التي تقبضها شركات النقل البحري الأجنبية في إطار قاعدة المعاملة بالمثل.
- 40% على مداخيل سندات الصناديق غير الاسمية او لحاملها.
- 20% على المبالغ التي تحصل عليها المؤسسات في اطار عقد التسيير.
- 24% على المبالغ التي تقبضها المؤسسات الاجنبية التي ليس لها اقامة دائمة بالجزائر في إطار تأديتها للخدمات ما عدى مقاولات البناء و هو يغطي الرسم على النشاط المهني و الرسم على القيمة المضافة.
- 18% لمداخيل المخترعين المقيمين في الخارج بموجب رخصة استغلال براءتهم او التنازل عن علامة الصنع.

*** 3 الرسوم المهنية :**

تتكون الرسوم المهنية من الدفع الجزافي VF و الرسم على النشاط المهني TAP .

- الدفع الجزافي :

يخضع للدفع الجزافي الأشخاص الطبيعيون و المعنيون المقيمون بالجزائر و الذين يمارسون نشاطا بها بصفتهم مستخدمون يدفعون أجورا و مرتبات.

وعاؤه:

Document téléchargé depuis www.pnst.cerist.dz CERIST

يشمل الدفع الجزافي المبالغ المدفوعة لقاء المرتباتوالأجور والتعويضات والعلاوات والمعاشات العمرية سواء كانت نقدية أو عينية.

أما بالنسبة للمهن التابعة للنظام الفلاحي فان قواعد الدفع الجزافي تحدد بموجب مرسوم. و هناك إعفاءات دائمة أو مؤقتة يقرها المشرع بهدف تشجيع التشغيل و محاربة البطالة و رفع حجم الصادرات و كذلك تخفيف عبء الضريبة على بعض الفئات مثل المتقاعدين.

حسابها:

كان معدله 6% سنة 1999 و هو الآن 1%(2005) و سوف يلغى في قانون المالية لسنة 2006.

- **الرسم على النشاط المهني :**

تخضع لهذا الرسم إيرادات المكلفين الذين يمارسون نشاطا يخضع ربحه للضريبة على الدخل الإجمالي صنف الأرباح غير التجارية، و كذلك رقم الأعمال الذي يخضع أرباحه إلى الضريبة على الدخل الإجمالي صنف الأرباح التجارية أو الضريبة على أرباح الشركات.

وعاءها:

يشمل الرسم على النشاط المهني مجموع المداخيل المهنية أي رقم الأعمال الذي يحققه المكلف بما فيه الرسم على القيمة المضافة بالنسبة لغير الخاضعين لهذه الأخيرة و خارج الرسم على القيمة المضافة بالنسبة للخاضعين لها. و هناك تخفيضات عديدة يستفيد منها المكلف مثل البائع بالجملة الذي يخفض وعاء الرسم بـ 30% من رقم أعماله مقابل التصريح بزبائنه، كذلك تخفيض بـ 75% على رقم الأعمال الناتج عن البيع بالتجزئة للبنزين و الغاز وال.هناك كذلك إعفاء من هذا الرسم للذين لا يحققون أعمال أدنى يحدده المشرع.

حسابها:

إن النسبة المطبقة حاليا هي 2% على مجموع الأعمال.

*** 4** الرسوم المحصلة لفائدة البلدية :

تتكون الرسوم المحصلة لفائدة البلدية من الرسم العقاري على الملكيات المبنية و غير المبنية ورسم التطهير.

- **الرسم العقاري:**

يخضع لهذا الرسم سنويا كل الملكيات العقارية المبنية و غير المبنية بما فيها المحاجر و المناجم ما عدى تلك التي يعفيها القانون بشكل مؤقت أو دائم مثل المرافق العامة و الإدارية.

Document téléchargé depuis www.pnst.cerist.dz CERIST

وعاء العقارات المبنية:

هو حاصل ضرب القيمة الايجارية الجبائية للمتر المربع في مساحة العقار مع إجراء تخفيضات سنوية متعلقة باقدمية العقار لكن في حدود سقف معين و تحدد القيمة الايجارية الجبائية وفق نوعية استغلال هذا الأخير مثل السكن أو التجارة.

حسابها:

يحسب الرسم بتطبيق معدلين على الأساس الخاضع للضريبة و هما 3% بالنسبة للسكنات المشغولة و 10% بالنسبة للسكنات غير المشغولة أما الأراضي الملحقة للعقارات المبنية فتطبق عليها نسبة :

5% إذا كانت مساحتها اقل من 500 م.^{2}

7% إذا كانت المساحة اكبر من 500 م^2 و تساوي او اقل من 1000 م^2.

10% إذا كانت المساحة اكبر من 1000 م^2.

وعاء العقارات غير المبنية:

هو حاصل ضرب القيمة الايجارية الجبائية للمتر المربع او الهكتار في مساحة العقار. و تحدد القيمة الايجارية حسب درجة التعمير و التقسيم الذي يحدده المشرع بالنسبة للأراضي و المحاجر و الأراضي الفلاحية.

حسابها:

يحسب الرسم بالشكل التالي :

- 5% للأراضي ذات مساحة 500 م ^{2} في المناطق العمرانية.
- 7% للأراضي التي تفوق مساحتها 500 م ^{2} و تقل عن 1000 م.^{2}
- 10% للأراضي التي تفوق مساحتها 1000 م^2.
- 3% للأراضي الفلاحية
- **رسم التطهير:**

يخضع لهذا الرسم سنويا كل العائلات التي تستفيد من خدمات رفع القمامة المنزلية.

حسابها: يحدد مبلغ الرسم كالتالي :

ما بين 500دج و 1000دج عن كل مسكن.

ما بين 1000دج و 10.000دج عن كل محل تجاري ، مهني ، أو حرفي.

ما بين 5000دج و 20.000دج عن كل ارض للتخييم.

ما بين 10.000دج و 100.000دج عن كل محل صناعي او تجاري او حرفي او مهني ينتج عنه نفايات

Document téléchargé depuis www.pnst.cerist.dz CERIST

*** 5 الضريبة على الأملاك (ISP) :**

تعريفها:

تنص المادة 274 من قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة في التعريف بهذه الضريبة على " يخضع للضريبة على الأملاك :

1)- الأشخاص الطبيعيون الذين يوجد مقرهم الجبائي بالجزائر بالنسبة لأملاكهم الموجودة بالجزائر أو خارج الجزائر.

2)- الأشخاص الطبيعيون الذين ليس لهم مقر جبائي بالجزائر بالنسبة لأملاكهم بالجزائر .

تقدر شروط الخضوع للضريبة في أول يناير من كل سنة.

وعاؤها :

تشمل هذه الضريبة القيمة الصافية للأملاك العقارية و الحقوق العينية العقارية و الأموال المنقولة كالسيارات و الخيول.هناك إعفاءات نهائية أو محددة في الزمن ينص عليها المشرع وفقا للسياسة المتبعة مثل المجوهرات و المعادن الثمينة و الأملاك اللازمة لتأدية النشاط الصناعي أو التجاري أو الحرفي و غيرها، إن هذه الإعفاءات يكون القصد منها تشجيع الاستثمار و التشغيل ونشاط شركات التامين. كذلك يسمح المشرع بتخفيضات معينة لحجم الأملاك تتمثل في الديون المتعلقة بالأملاك ذاتها.

حسابها:

الجدول رقم (2) نسبة الإقتطاعات من صافي الأملاك

قسط القيمة الصافية من الاملاك الخاضعة للضريبة (دا)	النسبة
يقل او يساوي 12.000.000دج	%0
من 12.000.001دج إلى 18.000.000دج	%0.5
من 18.000.001دج إلى 22.000.000دج	%1
من 22.000.001دج إلى 30.000.000دج	%1.5
من 30.000.001دج إلى 50.000.000دج	%2
يفوق 50.000.001دج	%2.5

المصدر: قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة

*** 6 الإتـ ـاوة:**

تطبق هذه الضريبة على نشاط الشركات البترولية.

Document téléchargé depuis www.pnst.cerist.dz CERIST

وعلاها:

تخص هذه الضريبة كميات المحروقات المنتجة و المعالجة على مستوى حقول البترول البرية والبحرية مع استثناء الكميات التي تدخل في تكاليف الإنتاج و الضائعة، و تقيم حسب الأسعار الأساسية و قد تدفع عينا.

حسابها:

تقدر نسبة الإتاوة بـ 20% على قيمة الإنتاج ، و يمكن إلغاؤها أو تخفيضها لتمكين الشركات المكلفة بالضريبة من استرجاع الأموال التي صرفتها في عملية البحث و الاستغلال و لكن دون أن تقل النسبة عن 10%، كذلك تطبق نسبة 16.25% أو 12.50% في المناطق الصعبة و التي حددها المشرع في المنطقتين " أ " و " ب " على التوالي.

*** 7 الضريبة على الناتج:**

تطبق هذه الضريبة على نشاطات الشركات البترولية و هي تخص عمليات التنقيب و البحث والاستغلال للبترول، نقل المحروقات بالأنابيب ، تمييع الغاز الطبيعي و معالجة و فصل الغازات النفطية.

وعلاها:

النتيجة الإجمالية للسنة المالية المتمثلة في قيمة الإنتاج الصافية أي بعد خصم الإتاوة و الأموال المستثمرة في البحث و التنقيب و الاستغلال، و يخضع لهذه الضريبة كل من الشركة الوطنية " سونا طراك " و شركائها الأجانب وفق العقود المبرمة بينها و المتمثلة في عقد تقسيم الإنتاج أو عقد الخدمات.

حسابها:

على العموم فان النسبة تقدر بـ 85% ، و يمكن تخفيضها تقديرا لأهمية نفقات البحث و التنقيب و الاستغلال أو الاسترجاع الصناعي و تشجيعا للبحث في المناطق الصعبة، و لكن دون ان تقل هذه النسبة عن 42% ، و قد حددت النسبة بـ 75% داخل المنطقة "أ" و 65% داخل المنطقة "ب" هذا فيما يخص شركة "سونا طراك". أما بالنسبة إلى الشركات الأجنبية فان هذه النسبة تساوي تلك الخاصة بالضريبة على أرباح الشركات أي 30%.

ج.2 الضرائب غير المباشرة :

تسمى أيضا ضرائب على الاستهلاك لأنها تدفع أثناء إنفاق جزء من الدخل لذلك فإننا نستطيع اعتبار أن دفعها يشكل ضريبة ثانية على الدخل و لكن بصفة غير مباشرة. يتضمن التشريع الجبائي

Document téléchargé depuis www.pnst.cerist.dz CERIST

فيما يخص الضرائب غير المباشرة عدة أصناف من الضرائب و الرسوم مدونة في 4 (أربعة) القوانين هي: قانون الرسم على رقم الأعمال، قانون التسجيل، قانون الطابع و قانون الضرائب غير المباشرة، و كل قانون يحتوي على عدة أصناف من الضرائب و الرسوم و هي:

الرسم على القيمة المضافة (TVA): عوض هذا الرسم كلا من الرسم الوحيد الإجمالي على الإنتاج و الرسم الوحيد الإجمالي على تأدية الخدمات و الرسم على عمليات البنوك و التأمينات و قد تطرقت إليه بالتفصيل في الفصل الأول.

الرسم الداخلي على الاستهلاك (TIC): و هو يخص منتوجات محددة في المادة 25 من قانون الرسم على رقم الأعمال منها التبغ و الكبريت . يخضع لنفس القواعد المطبقة على الرسم على القيمة المضافة فيما يخص وعاؤه و طريقة تصفيته و تحصيله و هو يدمج ضمن القاعدة الخاضعة للرسم على القيمة المضافة. حسابه: هناك جدول خاص في المادة السابقة الذكر يحدد لكل منتوج حجم ما يدفععليه من الرسم.

الرسم على المنتجات البترولية (TPP): يخص هذا الرسم كل المنتجات البترولية المحلية أو المستوردة و تعفى منه تلك المصدرة.

وعاؤه و حسابه : إن الجدول التالي يبين المواد الخاضعة لهذا الرسم و حجم ما يدفع عنها من رسم TPP

الجدول رقم(3) مبلغ الإقتطاعات من المواد الطاقوية

رقما التعريفة الجمركية	بيان المنتوج	التعريفة
Ex.2710	البنزين الممتاز	777.50دج للهكتولتر
Ex.2710	البنزين العادي	629.50 دج للهكتولتر
Ex.2710	Fuel oil	68.90 دج للهكتولتر
Ex.2710	المازوت	257.25 دج للهكتولتر
Ex.2711	البروبان	35.65 ل 35كغ
Ex.2711	البوتان	25.20 ل 13كغ
Ex.2711	غاز البترول المميع	260.80 دج للهكتولتر

المصدر: قانون قانون الرسم على رقم الأعمال

Document téléchargé depuis www.pnst.cerist.dz CERIST

يخضع هذا الرسم إلى نفس القواعد المطبقة على الرسم على القيمة المضافة فيما يخص طريقة تصنيفه و تحصيله.

التسجيل:

نظرا لاهمية هذه الضريبة فقد خصص لها المشرع الجزائري قانونا خاصا و هو قانون التسجيل. و هو يخص عقود الملكية و حق الانتفاع و التمتع للاموال المنقولة و العقارية و أي عقد كان يقدم طواعية للتسجيل.

هناك أنواع من الرسوم و هي: رسوم ثابتة، رسوم نسبية و رسوم تصاعدية.

الرسوم الثابتة : تخص هذه الرسوم العقود التي لا تنص على انتقال ملكية او حق انتفاع او حق التمتع و لا لقسمة أموال منقولة أو عقارية.

هناك أصناف عديدة يحددها قانون التسجيل و لكل منها رسما معينا يجب دفعه و هو يتراوح بين 500دج و 100.000دج.

الرسوم النسبية و الرسوم التصاعدية : و هي عكس الرسوم الثابتة تطبق في حالة حدوث ما تم ذكره عنها .

هناك معدلات عديدة تتعلق بكل عملية تسجيل ، منها الثابتة مثل رسوم البيع المقدرة بـ 2.5% و رسوم السجل العقاري المتعلقة بالمساحات الممسوحة و التي تتراوح قيمتها بين 250دج و 750دج حسب المساحات

الطابع:

نص عليه قانون الطابع ، وهو يخص جميع الأوراق المخصصة للعقود المدنية و القضائية .

إن تعريفة الطابع متشعبة إلى 25 وحدة ، كل منها يخص نوعا من الأوراق و العمليات مثل طابع شهادة التامين، قسيمات السيارات، طابع السجل التجاري و جواز السفر .

أما طريقة دفعها فهي تتمثل في إلصاق الطابع نفسه في الوثائق أو دمغها لدى المصالح الإدارية المختصة

الحقوق الجمركية:

إنها أهم مصادر الدخل الجبائي من حيث مردودها الذي يتعلق بالتجارة الخارجية ، و هي تفرض لمناسبة دخول و خروج السلع من و إلى الوطن بهدف تحصيل الأموال ، حماية المنتج الوطني و الحد من خروج الثروات الوطنية و خاصة منها النادرة .

هناك عدة أنظمة تستخدمها إدارة الجمارك تتعلق بحركة السلع مثل نظام المناطق الحرة ، نظام التجارة العابرة حيث يستخدم التراب الوطني كمنطقة عبور إلى دولة أخرى ...

Document téléchargé depuis www.pnst.cerist.dz CERIST

التعريفة : هناك أربعة نسب تطبق على السلع المجمركة و هي 0%، 5%، 15%، 30% ،اما الرسوم التي تقوم إدارة الجمارك بتحصيلها فهي تتمثل في : الرسوم الداخلية ، الرسم على القيمة المضافة، اتاوة4‰ ، إتاوة ثابتة ، حقوق الملاحة ، اقتطاع 4% و الحق الإضافي المؤقت.

المطلب الثاني مبادئ فر f الضرائب:

إن لكل سياسة منتهجة مبادئ و منطلقات يجب الالتزام بها بهدف تأمين تطبيقها و إقناع الغير بمدى صلاحيتها في الزمان و المكان ، مع العلم بأن انتفاء أحد هذه المبادئ قد يؤدي إلى المطالبة بإلغاء أو إصلاح هذه السياسة.

ترتكز السياسة الضريبية حسب ما جاء به آدم سميث في كتابه "ثروة الأمم" على أربعة مبادئ أساسية تضمن حقوق كل من المكلف بها و خزينة الدولة في آن واحد و هي : العدالة، اليقين ، الإقتصاد و الملاءمة.

أولا العدالة

إن المبدأ الأساسي في فرض الضرائب هو أن يدفع كل الأشخاص الطبيعيين والمعنويين المقيمين و الأجانب الضرائب المترتبة عليهم حسب وضعيتهم المالية والاجتماعية، ويفرض ذلك بقوة القانون.

إذا كان هناك شخصان في مستوى مادي واحد فإنهما يدفعان نفس القدر من الضرائب، أما الذين لهم مستوى مادي آخر فإنهم يدفعون حجما آخرا من الضرائب يناسب ذلك المستوى، و هو ما يصطلح عليه بالعدالة الأفقية و العدالة العمودية.

في السابق اعتبر أنه من العدالة فرض ضرائب تناسبية مع دخل الأفراد، غير أنه اتضح أن أصحاب الدخل المرتفع يكونون أقدر عل دفع ضرائب أكبر حجما من الآخرين، ولذلك ظهرت نظريتان تجسدان هذا المبدأ وهما نظرية المنفعة و نظرية قدرات النفع.

أ: نظرية المنفعة [1]

تقول هذه النظرية أنه من العدالة دفع كل فرد ضريبة معادلة لما يستفيد منه من نفقات حكومية، فمثلا كل مواطن أو مقيم أجنبي يستفيد من حماية الدولة يجب عليه المساهمة في تمويل هذه الحماية ، كذلك فإن استفادة منطقة ما من الوطن من خدمات للدولة خاصة بها تفرض عليها تمويلا من أبناء

[1] RICHARD GOOD,Op.Cit, pp78

Document téléchargé depuis www.pnst.cerist.dz CERIST

المنطقة نفسها .غير أنه من الواضح أن المشكل القائم في هذه النظرية هو تحديد المعيار أو المعايير التي نتعرف من خلالها على مدى المنفعة التي يجنيها كل فرد من النفقات العمومية، فمثلا عملية شق طريق يستفيد منها صاحب السيارة أكثر من صاحب الدراجة فما بالك بمن لا يملك سيارة أو دراجة أصلا، كذلك فإن بناء مدرسة يستفيد منه أبناء الخاضع للضريبة ولا يستفيد منه الأعزب رغم مشاركتهما معا في بناءها بشكل غير مباشر.

من الواضح أن هذا المعيار صعب التحقيق في العصر الحاضر نظرا للتطور الإقتصادي الكبير وتزايد حجم النفقات الحكومية و ارتفاع مستوى المعيشة الذي حول ما كان يعتبر كماليات إلى ضروريات مما أدى إلى استحالة التعرف بشكل دقيق على حجم ما يستفيد منه الأفراد من خدمات حكومية. و لهذا فإنه بالإمكان اعتبار أن هذه النظرية غير قابلة للتطبيق في عصرنا هذا .

ب: نظرية قدرات الدفع:

هناك عدد من الاقتصاديين مثل ساي1 و كالدور2الذين اعتبروا أنه من العدل الأخذ بعين الاعتبار الحالة الاجتماعية والمالية للمكلف أثناء فرض الضريبة عليه، أي أن التضحية المالية للأشخاص يجب أن تكون متناسبة مع وضعهم المالي ولكن لا يعني هذا أن شخصا له دخل مضاعف بالنسبة لشخص آخر سوف يطالب بدفع ضعف ضرائبه بل أكثر، وذلك ما يلاحظ في الضرائب على الدخل التي تفرض بشكل تصاعدي وليس نسبي، عكس الضرائب المفروضة على الاستهلاك التي لا تفرق بين القادر وغير القادر على دفعها لأنها تدخل ضمن السلع والخدمات التي يستهلكها الغني والفقير وبالتالي فإنها مكلفة أكثر للفقير منه للغني.

يحدد حجم الضريبة التي يدفعها المكلف بطريقتين اثنتين هما: الضريبة النسبية و الضريبة التصاعدية.

الضريبة النسبية: هي ضريبة محددة بنسبة مئوية ثابتة و ليست لها علاقة بحجم وعائها ، مثل الضريبة على أرباح الشركات التي حددت نسبتها ب 30%.

الضريبة التصاعدية: هي ضريبة محددة بنسب مئوية عديدة و ذات اتجاه تصاعدي و علاقة طردية مع حجم وعائها ، مثل الضريبة على الأملاك التي تتراوح نسبتها بين 0.5% و 2.5%. فكلما ازدادت قيمة المادة الخاضعة ارتفعت قيمة الضريبة المفروضة عليها ، و لذلك فإن الزيادة في حصيلة الضريبة تكون أكبر من الزيادة في المادة الخاضعة لها.

[1] صالح الرويلي،مرجع سبق ذكره، ص 107

[2] د. ناصر مراد، فعالية النظام الضريبي بين النظرية والتطبيق (الجزائر: دار هومة،2006) ص 102

Document téléchargé depuis www.pnst.cerist.dz CERIST

من الواضح أن نظرية القدرة على الدفع أكثر منطقا وأسهل للتنفيذ من نظرية المنفعة ويمكن بواسطتها التأكد من عدالة الضريبة.

ويبين منحنى "لورانز" التالي مدى تأثير ضريبة الدخل التصاعدية على توزيع الدخل الوطني1

الشكل البياني رقم(1) منحنى" لورانز"

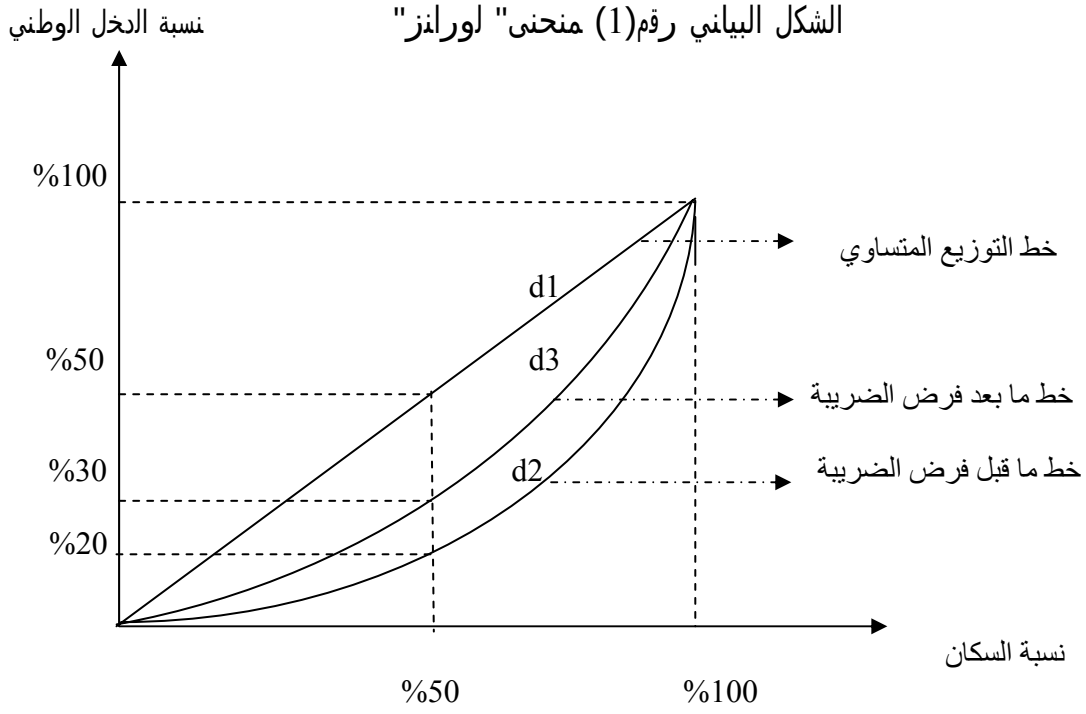

من الواضح أن الحالة المثلى للتوزيع العادل للثروة المتمثلة في المنحنىd1 هي أن كل نسبة من عدد السكان تأخذ نفس النسبة من الدخل الوطني، مثلا 50% من السكان يتقاسمون 50% من الدخل الوطني وكل 10% منهم يتقاسمون 10% من الدخل. وهذه الحالة غير قابلة للتحقيق نظرا للفوارق الاجتماعية الطبيعية بين السكان ولو أن هذه الفوارق يختلف حجمها من دولة إلى أخرى ومن نظام اقتصادي الى آخر. كذلك لا يمكن أن تأخذ نسبة قليلة من السكان نسبة أكبر منها من الدخل الوطني مما يفسر عدم وجود خط فوق خط 45°.

أما الحالتان الأخيرتان فهما تتمثلان في توزيع الدخل الوطني بفرض الضريبة(d3) وبدون فرضها(d2).

ففي حالة عدم فرض ضريبة على الدخل يلاحظ أن كل نسبة من السكان تستفيد من نسبة أقل

[1]ECONOMICS: Paul Samuelson ;Mc GROW-HILL,London.10th édition 1976 pp 85.86

Document téléchargé depuis www.pnst.cerist.dz CERIST

من الدخل الوطني وكلما زادت نسبة السكان ازدادت معها نسبة دخلهم ولكن بشكل أقل، أما في حالة فرض الضرائب على الدخل فيلاحظ أن حجم استفادة السكان من الدخل الوطني يكون أكبر من الحالة السابقة وكمثال على ذلك يمكن ذكر أن 50% من السكان له نصيب قدره 20% من الدخل الوطني ان لم تفرض الضريبة، هذا النصيب يرتفع إلى 30% اذا فرضت ضريبة الدخل.

يستنتج مما سبق ان كلا النوعين من الضرائب لهما مزايا و نقائص و لا يمكن الاستغناء عن احدهما نظرا للإيرادات التي يوفرانها بالرغم من كون الضرائب على الدخل أكثر احتراما لمبدأ العدالة من الضرائب على الاستهلاك.

و ما الإجراءات القانونية التي يتخذها المشرع للتخفيف من عبء ضرائب الاستهلاك على المداخيل إلا دليل على السعي إلى تامين حد أدنى من الاحترام لمبدأ العدالة و ذلك بإعفاء السلع ذات الاستهلاك الواسع و السلع الإستراتيجية من الضرائب غير المباشرة(الخبز ، الدواء،.....)و فرض ضرائب بمعدلات منخفضة على سلع و خدمات أخرى مثل النقل بالسكك الحديدية و بعض البقوليات.....

ثانيا ضعف تكاليف الضريبة:

إن تطبيق السياسة الجبائية على أرض الواقع يتطلب توفير طاقات مادية ومالية وبشرية من موظفين، مقرات، وثائق، أجهزة الإعلام الآلي و وسائل النقل.و هذه الطاقات تشكل عبئا على الحكومة و بالتالي فإنها تسعى إلى التخفيض من هذا العبء ، فكلما كانت نفقات الجباية اقل كانت الإيرادات الجبائية اكبر، لذلك فان أي إصلاح جبائي يجب أن يراعي التكاليف التي ستنتج عنه .

إن هذا المبدأ يعتبر مؤشرا على مدى فعالية السياسة الجبائية و كمثال على ذلك فان الجدول التالي يوضح تكاليف التحصيل في عدد من الدول.

الجدول رقم(4) تكاليف تحصيل الضريبة

الدولة	حجم الضريبة المحصلة	حجم النفقة
الجزائر	100دج	3.80دج
فرنسا	100اورو	1.60اورو
الولايات المتحدة الأمريكية	100اورو	0.49اورو
اسبانيا	100اورو	0.89اورو
بريطانيا	100اورو	1.12اورو

المصدر:ARTICLE DE MUSTAPHA BENSAHLI AU "Quotidien d'Oran" du 14/06/2005 pp7

Document téléchargé depuis www.pnst.cerist.dz CERIST

يتضح من خلال هذا الجدول ان النظام الجبائي الامريكي هو الاكثر كفاءة من حيث تكاليف تحصيل الضريبة بينما فرنسا اقل كفاءة مقارنة مع كل من الولايات المتحدة الامريكية اسبانيا وبريطانيا.

ثالثا اليقين:

إن القصد من مبدئ اليقين هو أن تكون الضرائب و الرسوم محددة بشكل واضح لا لبس فيه ولا تحتمل التأويل و لا تعدد المفاهيم للضريبة الواحدة لأن ذلك يؤدي إلى وقوع منازعات بين المكلف بالضريبة و الإدارة و حدوث تعسف من طرف هذه الأخيرة في تطبيق القانون مما يفقد عنصر الثقة بين الطرفين فيؤثر على سير العمليات الجبائية من وعاء و تحصيل فيحدث اضطرابا في الموازنة.

يتمثل تحديد الضرائب و الرسوم في إعلام الخاضع لها بواجباته و حقوقه الجبائية من ناحية وعائها ، قيمتها ، كيفية و موعد و مكان استحقاقها. أيضا يجب إعلامه بالعقوبات التي تترتب عليه إذا لم يحترم الإجراءات القانونية، و كيفية استرجاع حقوقه في حالة وقوع أخطاء من طرفه أو من طرف الإدارة .

إن أهم مؤشر لحرص الدولة على احترام هذا المبدأ هو الإصلاحات التي تقوم بها من حين إلى آخر و التي تسعى إلى تبسيط الإجراءات الجبائية من حيث عدد أصناف الضرائب و الرسوم ، تعريفتها ، تقريب مراكز الدفع و إيداع التصريحات ، تبسيط إجراءات الدفع ، بالإضافة إلى تحديث طرق إيصال المعلومات للمكلفين بالضريبة خاصة و للمواطنين بشكل عام قصد توعيتهم و إقناعهم بأهمية قطاع الضرائب في حياة المجتمع.

رابعا الملائمة:

يتعلق هذا المبدأ بمواعيد و طرق دفع مستحقات الخزينة من ضرائب و رسوم. فمن المهم الأخذ بعين الاعتبار الحالة المالية للمكلف حين موعد الدفع و تبسيط إجراءات التحصيل ، إن عملية الدفع المسبق و المجزأ لبعض الضرائب و اقتطاع بعضها من المصدر تدخل ضمن هذا الإطار ، و كذلك الأمر بالنسبة إلى الضرائب غير المباشرة التي تدخل ضمن ثمن السلع و الخدمات و بالتالي فإن دفعها يتم حين الاستفادة منها أي أن المستهلك يستطيع اختيار الوقت المناسب لدفعها ، و الجدول التالي يوضح بعض الضرائب و الرسوم و مواعيد استحقاقها:

Document téléchargé depuis www.pnst.cerist.dz CERIST

الجدول رقم (5) مواعيد استحقاقات كل ضريبة

الضريبة أو الرسم	مكان الدفع	موعد الدفع	ملاحظة
الضريبة على الدخل الإجمالي(أجور و مرتبات)	مقرالمؤسسة.	حين دفع الأجر(شهريا).	اقتطاع من المصدر.
الضريبة على الدخل الإجمالي(أجور و مرتبات)	مقرالمؤسسة.	سنوي.	دفع قسطين خلال السنة يخصمان من الحقوق النهائية.
الضريبة على أرباح الشركات	مقرالمؤسسة.	سنوي	دفع ثلاثة أقساط خلال السنة تخصم من الحقوق النهائية
الدفع الجزافي	مقرالمؤسسة.	حين دفع الأجور(شهريا)	
الرسم على القيمة المضافة	مقرالمؤسسة.	شهريا أو ثلاثيا.	بالنسبة لقطاع البناء و الأشغال العمومية لا يتم الدفع إلا حين قبض المستحقات.
الرسم على النشاط المهني	مكان النشاط	شهريا أو ثلاثيا	بالنسبة لقطاع البناء و الأشغال العمومية لا يتم الدفع إلا حين قبض المستحقات.

المصدر: المديرية العامة للضرائب،المديرية الفرعية للعلاقات العمومية و الإعلام

المطلب الثالث الضغط الضريبي:

أولا تعريف الضغط الضريبي

يمكن تعريف الضغط الضريبي بأنه تلك العلاقة الرياضية الموجودة بين حجم الإيرادات الضريبية والناتج الداخلي الخام1 وهناك من يدخل الإيرادات شبه الضريبية مع الإيرادات الضريبية.

[1] RICHARD GOOD,Op.Cit, PP84

Document téléchargé depuis www.pnst.cerist.dz CERIST

إن هذا الضغط يقاس على المستوى الوطني (الاقتصاد الكلي) وعلى مستوى الفرد، غير أن قياس هذا الأخير صعب التحقيق نظرا لصعوبة تحديد حجم ما يدفعه الفرد من ضرائب غير مباشرة على استهلاكه.

إن حجم الإيرادات الضريبية الواجب تحصيلها من الأفراد والمؤسسات يتوقف على كل من حجم الإنفاق العمومي الواجب القيام به وعلى المصادر غير الجبائية لتمويل هذا الإنفاق وعلى قدرة الخاضعين على دفع هذه الضرائب وأخيرا على الإمكانيات التي تسخرها الحكومة لتطبيق سياستها الجبائية، وما يهمنا هنا هو النقطتان الأخيرتان، فقدرة الخاضعين على الدفع تتعلق بذلك الجزء من دخلهم الذي يتجاوز حد الكفاف، أما الإمكانيات الموجهة لتطبيق سياسة الدولة الجبائية فهي تتمثل في الفعالية الإدارية التي تعتمد على عدد وكفاءة الموظفين ومدى تعاون الخاضعين ووعيهم السياسي ووضعهم الاجتماعي.

من خلال ما سبق ذكره يمكن اعتبار الضغط الضريبي قيدا لأية سياسة جبائية تسعى إلى جمع أكبر قدر من الأموال لتغطية نفقاتها المتزايدة والتحكم في الحياة الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع وذلك باعتبار أنه للضغط الجبائي حدود.و قد عبر لافير من خلال منحناه 1 عن المدى الذي يمكن أن يصل إليه الضغط الضريبي و الذي في ظله ترتفع الحصيلة الضريبية بشكل مقبول . فإذا تم تجاوز الحد الأمثل لهذا الضغط فإن مردود الضرائب سوف يتجه نحو الانخفاض بفعل ردود الفعل الطبيعية للخاضعين.

[1] Gérard Duthil et William Marois, politiques économiques ,(Paris : édition Ellipses, 1997) p55

Document téléchargé depuis www.pnst.cerist.dz CERIST

الشكل البياني رقم(2) منحنى "لافير"

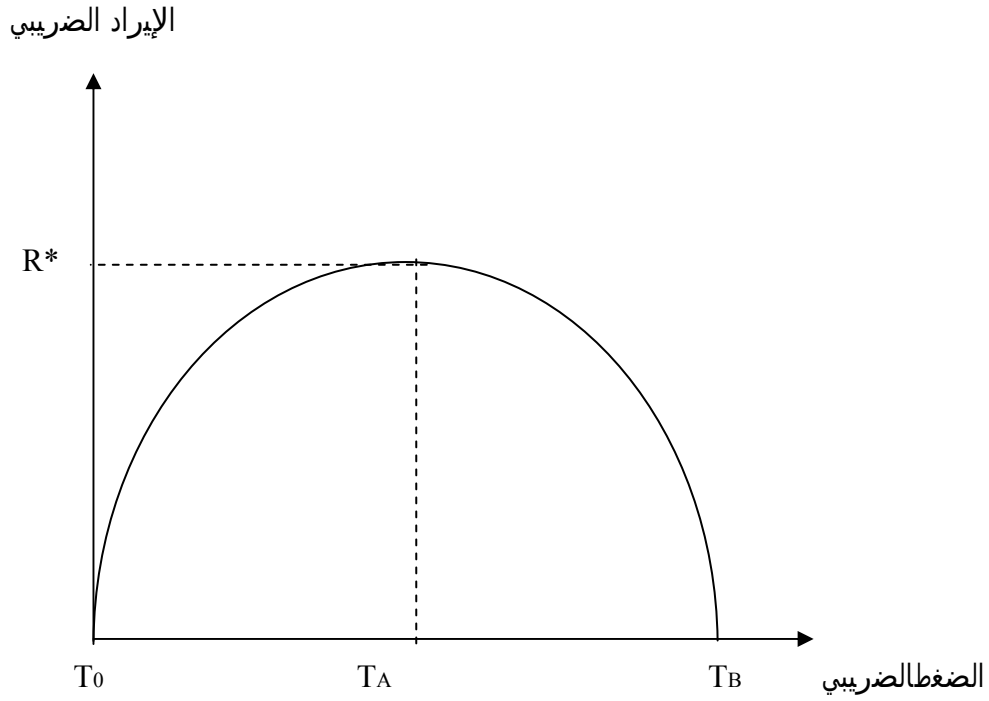

من خلال هذا المنحنى يستنتج أن تزايد الضغط الجبائي يكون ايجابيا في المرحلة من To الى TA حيث يتزايد معه الايراد الضريبي أما من TA الى TB فيصبح هذا الضغط ذو رد فعل سلبي حيث تنخفض عائدات الضرائب بسبب التهرب والغ t الضريبي، وتتعرقل القدرات الإنتاجية، تضعف المحفزات الاقتصادية بالإضافة الى هروب رؤوس الأموال الى الخارج وارتفاع التضخم بسبب ازدياد المطالبة برفع الأجور.

ثانيا حساب الضغط الضريبي:

قبل التطرق إلى كيفية حساب الضغط الضريبي يجب ذكر مفهوم المجمعات الإقتصادية وطريقة حسابها ، بالإضافة إلى تحديد نوع و حجم الموارد المالية الحكومية التي بدورها تتوقف على التركيبة السكانية و الثروات المتوفرة و النظام الإقتصادي المطبق .

هناك ثلاثة مجمعات اقتصادية أساسية تستخدم كمؤشر للنشاط الإقتصادي وهي الناتج الوطني الخام ، الناتج الداخلي الخام و الإنتاج الداخلي الخام.

*الناتج الوطني الخام(Le PNB):يحسب الناتج الوطني الخام بطريقتين هما الإنتاج و الدخل فالإنتاج يصدر من فروع الإقتصاد الوطني الداخلية و الخارجية أما الدخل فيتمثل في ضرائب الأجور

Document téléchargé depuis www.pnst.cerist.dz CERIST

والمرتبات و أرباح وكذلك الضرائب غير المباشرة . إذن فإن هذا المجمع يأخذ بعين الإعتبار معيار الجنسية و ليس معيار الإقامة أي أنه يستثني ناتج الأعوان الأجانب المقيمين و يضيف ناتج المواطنين المقيمين في الخارج.

* الناتج الداخلي الخام(Le PIB):يحسب الناتج الداخلي الخام بجمع المبلغ الإجمالي لإنتاج السلع و الخدمات في القطاعات الإقتصادية المختلفة بما فيها المؤسسات المالية و العقارية و الخدمات المنزلية و الصادرات ، مع طرح الواردات.و ذلك دون الأخذ بعين الإعتبار جنسية مالك وسائل الإنتاج في التراب الوطني. إن درجة مساهمة كل قطاع في الناتج الداخلي الخام تختلف من دولة إلى أخرى و غالبا ما يغلب القطاع الخدماتي و الصناعي في الدول المتطورة و القطاع الفلاحي في الدول النامية.

*الإنتاج الداخلي الخام(La PIB):يحسب الإنتاج الداخلي الخام من مجموع السلع والخدمات الإنتاجية التي تتم داخل الوطن و التي تكون موضوعا للإستخدامات النهائية فقط.

انطلاقا من هذه المجمعات فإن حساب الضغط الضريبي يتم بثلاثة طرق مختلفة وهي: 1

الطريقة الأولى:

$$\text{ض.ض} = \frac{\text{الإيراد الضريبي الحكومي} * 100}{\text{الناتج الوطني الخام}}$$

و يتم حساب الناتج الوطني الخام من خلال المعادلة:

PNB = le PIB + (PRO.ag.Nat.Nr) – (PRO.ag.etr.R)

PNB: الناتج الوطني الخام

Le PIB: الناتج الداخلي الخام

(PRO.ag.Nat.Nr): إنتاج الأعوان الوطنيين غير المقيمين

(PRO.ag.etr.R) : إنتاج الأعوان الأجانب المقيمين

إن هذه الطريقة غير قابلة للتطبيق في الجزائر لأن مصادر الدخل الخارجية غير موجودة ، فليس للدولة استثمارات في الخارج في حين يمتلك الأجانب استثمارات مهمة تساهم في الناتج الوطني، بالإضافة إلى أهمية بعض القطاعات في خلق القيمة المضافة لا تأخذها هذه الطريقة في الحسبان مثل قطاع المالية و الإدارات العمومية.

الطريقة الثانية:

[1] د. ناصر مراد،مرجع سبق ذكره، ص 138، 139، 140.

Document téléchargé depuis www.pnst.cerist.dz CERIST

مجموع الضرائب المباشرة و غير المباشرة

ض.ض= ——————————————— *100

الناتج الداخلي الخام

و يتم حساب الناتج الداخلي الجام من خلال المعادلة:

حيث: $le\ PIB = la\ PIB + VAB_{ad} + VAB_{if} + VAB_{ai} + VAB_{sd} - loyers$

le PIB: الناتج الداخلي الخام

La PIB: الإنتاج الداخلي الخام.

VABad: القيمة المضافة للإدارات العمومية.

VABif: القيمة المضافة للمؤسسات المالية.

VABai: القيمة المضافة للأشغال العقارية.

VABsd: القيمة المضافة للخدمات المنزلية.

Loyers:الإيجارات.

تتميز هذه الطريقة بأخذها بعين الإعتبار كل مصادر القيمة المضافة بما فيها الإدارات والمؤسسات المالية التي تشكل وعاءا للضرائب والرسوم . و قد استثنى منها المشرع الجزائري قطاع المحروقات و القطاع الفلاحي نظرا لكون الأول غير متحكم في أسعارها لتي تتحدد على مستوى السوق العالمية و بالتالي فلا يمكن التحكم في مردوده الجبائي ، أما الثاني فهو غير خاضع للضرائب ولا الرسوم.

الطريقة الثالثة:

مجموع الضرائب المباشرة وغير المباشرة

ض.ض= ——————————————— × 100

الإنتاج الداخلي الخام

و يتم حساب الإنتاج الداخلي الخام من خلال المعادلة:

حيث: $la\ PIB = \sum VAB + \sum TVA + \sum DD$

la PIB: الإنتاج الداخلي الخام

∑VAB: مجموع القيم المضافة

∑TVA: مجموع الرسم على القيمة المضافة

∑DD: مجموع الحقوق الجمركية .

Document téléchargé depuis www.pnst.cerist.dz CERIST

إن هذه الطريقة تتسم بعدم أخذها بعين الإعتبار القطاعات المالية و الإدارية و قطاع الأشغال العقارية رغم أهميتها في الإقتصاد الوطني.

يلاحظ من خلال ما ذكر من محاسن ومساوئ كل طريقة لحساب الضغط الجبائي أن الأصلح منها هو الطريقة الثانية التي تعبر بشكل دقيق عن حقيقة هذا الضغط باشتمالها على كافة القطاعات الخاضعة للضرائب والرسوم ما عدى القطاعين النفطي و الفلاحي بالنسبة للجزائر نظرا للأسباب السابق ذكرها ، أيضا فإن معيار الإقامة مطبق في هذه الطريقة ، وأخيرا فإن معظم الدول إضافة إلى الأمم المتحدة قد تبنتها واتخذت الناتج الداخلي الخام مجمعا أساسيا في نظامها الخاص بالمحاسب الوطنية وفي حساب مؤشراتها الإقتصادية المختلفة . وذلك ما يسمح بإجراء المقارنات مع الدول الأخرى وبالتالي الإستفادة من التجارب الناجحة منها.

ثالثا الضغط الضريبي الأمثل:

إن تحديد قيمة مثلى للضغط الضريبي أمر صعب و مختلف فيه بين الإقتصاديين نظرا لعدم وجود طريقة واحدة متفق عليها لحساب هذا الضغط من جهة و اختلاف السياسات الجبائية و أهدافها بين الدول من جهة أخرى، فقد اعتبر الطبيعيون أن الحد الأقصى لهذا الضغط هو 20% بالنسبة لدخل الأفراد بينما حدده التقليديون في 10%، أما المحدثون و على رأسهم COLLIN CLARKفقد حددوه في 25% من الدخل الوطني1. والجدولان التاليان يبينان حجم الضغط الجبائي في بعض الدول النامية و أخرى متقدمة:

الجدول رقم (6) الضغط الجبائي في الدول النامية

الدولة / السنة	الجزائر	المغرب	تونس	تركيا
1992	%13.73	%27.3	%29	%22.9

المصدر: د.ناصر مراد، مرجع سبق ذكره ، ص ص144 ،145

الجدول رقم (7) الضغط الجبائي في الدول المتقدمة

الدولة / السنة	فرنسا	ألمانيا	الولايات المتحدة الأمريكية	اليابان
1990	%43.7	%36.7	%26.7	%31.3

المصدر: د.ناصر مراد، مرجع سبق ذكره ، ص ص146

[1] د.ناصر مراد، مرجع سبق ذكره ، ص141

Document téléchargé depuis www.pnst.cerist.dz CERIST

يلاحظ من خلال هذين الجدولين أن الضغط الجبائي في الدول المتقدمة أكثر ارتفاعا من الدول النامية ما عدى الولايات المتحدة الأمريكية التي شهدت انخفاضا مقارنة مع قريناتها ، و يرجع ذلك إلى اختلاف المجمعات الاقتصادية المستخدمة في حساب الضغط في هذه الدولة(الناتج الوطني الخام).

كذلك فإن الدول النامية تتميز بنشاط اقتصادي ضعيف و ارتفاع معدل البطالة مما يقلل من حجم الإيرادات الضريبية وخاصة الضرائب المباشرة و هي تمتلك جهازا إداريا ضعيفا يشجع التهرب الجبائي و لا يحارب النشاط الاقتصادي الموازي مما يؤثر بشكل سلبي على مردود الإدارة الجبائية.

وتوجد عدة تقنيات لرفع أو خفض الضغط الضريبي و هي :رفع معدلات الضرائب ، فرض ضرائب جديدة ، محاربة الغ t و التهرب الجبائيين و التحصيل ألقصري لديون الخاضعين للضرائب.

المطلب الرابع مرونة الضرائب:

يمكن تعريف مرونة الضرائب بأنها ذلك المؤشر على مدى استجابة النظام الضريبي للتحولات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تتعرض لها الدولة.

إن هذا المؤشر هام لأي تحليل إحصائي لظاهرة اقتصادية ما ومرونة الضرائب تتمثل في العلاقة بين التغيرات النسبية التي تحدث في كل من مداخيل الضرائب والناتج الداخلي الخام من جهة و/أو قاعدة تلك الضرائب والناتج الداخلي الخام. ويعبر عنها بالمعادلة الرياضية التالية:

$$EI = \frac{DI\ \%}{DY\ \%} = \frac{DI/I}{DY/Y} = \frac{DI}{I} \times \frac{Y}{DY}$$

حيث: I:الإيرادات الضريبية.

EI: هي مرونة مداخيل الضرائب.

DI: تغير مداخيل الضرائب.

Y: الناتج الداخلي الخام.

DY: التغير في الناتج الداخلي الخام.

إذا كانت EI = 1 فمعناه أن أية زيادة بنسبة 1% في الناتج الداخلي الخام سوف يرافقها زيادة بـ 1% من دخل الضرائب.

Document téléchargé depuis www.pnst.cerist.dz CERIST

إذا كانت EI < 1 فمعناه أن التغير في الإيرادات الضريبية سوف يكون أقل من التغير في الناتج الداخلي الخام.

إذا كانت EI > 1 فمعناه أن التغير في الحصيلة الضريبية سوف يكون أكبر من التغير في الناتج الداخلي الخام.

بالنظر إلى تزايد أهمية مشاركة الدولة في النشاط الاقتصادي والاجتماعي كما سبق ذكره فإن نسبة الزيادة في حجم الضرائب تكون أعلى من تلك الخاصة بالناتج الداخلي الخام، ولكن الفرق هذا يتسم بالضعف في الدول النامية أي أن مرونة مردود النظام الجبائي تكون تقترب من الواحد.

المبحث الثالث: الفعالية الاقتصادية والاجتماعية للضرائب

رغم أن الهدف الأول من تطبيق السياسة الجبائية هدف مالي بحت يتمثل في توفير الأموال اللازمة لتغطية النفقات العمومية و ضمان توازن ميزان المدفوعات فان لذلك السياسة أهداف اقتصادية و اجتماعية تتمثل محصلتها في رفاه المجتمع.

و من الطبيعي أن يسعى المسؤولون إلى التوصل إلى نظام جبائي فعال من خلال تدارك النقائص التي تظهر في الميدان و الاستفادة من تجارب الدول الأخرى ، و تعرف فعالية النظام الجبائي من خلال نتائجه المالية و الاقتصادية و الاجتماعية و ذلك ما سوف أتطرق إليه من خلال دراسة الأهداف الاقتصادية و الاجتماعية للضرائب ثم قياس فعالية النظام الجبائي .

المطلب الأول الأهداف الاقتصادية للضرائب :

كما سبق ذكره في المبحث الأول فان للدولة دور كبير في تسيير الحياة الاقتصادية للمجتمع من خلال السياسة الجبائية التي تنتهجها، و هي تهدف إلى الرفع من وتيرة النمو الاقتصادي و زيادة الدخل المتاح للمستهلكين وللمستثمرين، مما يشجع على الاستهلاك و بالتالي الرفع من إنتاج المواد الاستهلاكية و الخدمات.و يتم هذا الرفع بتطبيق ضرائب منخفضة على الأجور و الأرباح.

كما ان السياسة الجبائية تهدف إلى الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي و التحكم في تقلبات الدورات الاقتصادية المتمثلة في حالة الانكماش الذي يترتب عنه انتشار البطالة و ارتفاع كل من الأسعار و معدلات التضخم ، و تعالج هذه النتائج بفرض ضرائب مناسبة لكل حالة.

Document téléchargé depuis www.pnst.cerist.dz CERIST

كذلك فان السياسة الجبائية تهدف إلى تحقيق توازن في توزيع المشاريع الاقتصادية على القطاعات و عبر التراب الوطني بتشجيع الاستثمار في قطاعات غير مرغوب فيها و في مناطق لا تستقطب المستثمرين نظرا لظروفها الطبيعية الصعبة . و يتم ذلك عن طريق الإعفاءات و التخفيضات الضريبية المناسبة لكل حالة.

تسعى السياسة الجبائية كذلك إلى حماية المنتوج و الصناعة الوطنيين بفرض ضرائب جمركية مرتفعة على الواردات و منخفضة على الصادرات و لكن مع الأخذ بعين الاعتبار ضرورة الانفتاح على العالم الخارجي لرفع حجم و نوعية المنتوج قصد منافسة المنتوج الخارجي من حيث الأسعار و النوعية.

مما سبق ذكره يمكن الاستنتاج بان للسياسة الجبائية أثارا اقتصادية عديدة تتمثل في توجيه الاستهلاك ،التحكم في الادخار،و التأثير على الأسعار و أخيرا التأثير على الإنتاج.

أولا توجيه الاستهلاك:

إن فرض ضرائب على السلع و الخدمات و على الدخل يؤثر بالضرورة على المستهلك بحيث ان ارتفاع الضريبة على السلع و الخدمات يؤدي إلى ارتفاع أسعارها و بالتالي عزوف المستهلك عن شراء الكمالية منها و خاصة بالنسبة لأصحاب الدخل الضعيف. أما بالنسبة إلى ضرائب الدخل فمن الطبيعي أن فرضها يؤثر بشكل عكسي على الاستهلاك حيث كلما ارتفعت هذه الضرائب كلما قل حجم مداخيل الأفراد مما يجبرهم على التقليل من استهلاكهم و الاستغناء عن بعض السلع التي تصبح في نظرهم كمالية فيستغنون عنها.

ثانيا التحكم في الادخار:

من المعلوم أن الادخار يتشكل من ذلك الجزء من الدخل الذي يوجه نحو الاستهلاك، و لذلك فان ميل الأفراد إلى الادخار يتوقف على حجم الضرائب المفروضة على دخلهم، فكلما ارتفعت هذه الأخيرة فان المستهلك يضطر إلى التضحية بمدخراته و توجيه الجزء الأكبر من دخله لإشباع حاجاته الأساسية، كذلك فان للضرائب المفروضة على مدخرات الأفراد تأثيرا عكسيا على الميل إلى الادخار، فمن الطبيعي أن الضرائب المرتفعة على الادخار تؤدي بالمدخر إلى الميل إلى استهلاك دخله بدلا من توظيف جزء منه في عملية ذات مردود متناقص (الادخار).

ثالثا الأثر علĂ الأسعار:

إن لكل نوع من الضرائب تأثيره السلبي أو الايجابي على الأسعار حيث أن الضرائب المباشرة تؤثر على القدرة الشرائية للأفراد فكلما ازداد حجمها كلما قلت قدرتهم الشرائية و بالتالي فإنهم يقللون

Document téléchargé depuis www.pnst.cerist.dz CERIST

من حجم استهلاكهم مما يؤدي إلى ارتفاع العرض على الطلب فتنخفض الأسعار. أما الضرائب غير المباشرة فان فرضها يؤدي إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج و بالتالي ارتفاع الأسعار.

كذلك فان تزايد مداخيل الضرائب قد يدفع الحكومة إلى الرفع من نفقاتها و بالتالي الرفع من القدرة الشرائية للمواطنين مما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار.

رابعا الأثر علÄ الإنتا‡:

إن لتكاليف الإنتاج علاقة طردية مع حجم الضرائب المفروضة عليه،حيث أن أية زيادة في الضرائب تؤدي إلى زيادة تكاليف الإنتاج و بالتالي انخفاض حجم الأرباح أو تحقيق خسارة و ذلك ما يضطر المنتج إلى تخفيض حجم الإنتاج أو التوقف عنه، و خاصة في ظل سياسة السوق المفتوح التي لا تسمح بنقل عبء الضريبة إلى المستهلك مما يلغي أية إمكانية لرفع الأسعار.

أما في حالة الاحتكار فان فرض الضريبة يؤدي إلى نقلها إلى المستهلك من خلال رفع الأسعار مما يقلل الطلب على السلع المعنية و بالتاي ينخفض حجم إنتاجها.

المطلب الثاني الأهداف الاجتماعية للضرائب:

تعتبر السياسة الضريبية وسيلة من وسائل التدخل في الحياة الاجتماعية للإفراد، و إن أهم مظهر من مظاهر العدالة الاجتماعية تقليل التفاوت في مداخيل الأفراد و بالتالي تقريب طبقات المجتمع من الناحية المادية، و ضريبة الدخل و الثروات هي أفضل أنواع الضرائب التي تؤدي هذه المهمة نظرا لطابعها التصاعدي الذي يقوم على أساس أن كل فرد يدفع قدرا من الضرائب مناسب لدخله ولكن ليس بالشكل الرياضي التناسبي بل إن نسبة الضريبة المدفوعة تزداد ارتفاعا بازدياد حجم الدخل و الثروة ، كذلك يمكن الأخذ بعين الاعتبار ظروف المكلفين بالضريبة من خلال إعفاء أصحاب الدخل الضعيف من دفع هذه الضريبة.

تساهم الضرائب أيضا في تشجيع انتقال الملكية بين الأفراد من خلال الإعفاءات و التخفيضات المختلفة كما هو الحال بالنسبة للميراث. أيضا يمكن المساهمة في حل مشاكل السكن من خلال التحفيز الضريبية الممنوحة للمقاولين و المستثمرين و تشجيع كراء المحلات السكنية بفرض ضرائب مرتفعة على الغير مستغلة منها و ضرائب منخفضة على مداخيل كرائها.

إن لأوجه إنفاق إيرادات الضرائب كذلك دورا اجتماعيا من خلال دعم أسعار السلع ذات الاستهلاك الواسع و الإعلانات المباشرة لأصحاب الدخل الضعيف و المعوقين و كبار السن، كذلك بناء السكنات الاجتماعية و التساهمية و ضمان التغطية الصحية و التعليمية لكل أفراد المجتمع. و هو ما

Document téléchargé depuis www.pnst.cerist.dz CERIST

يمكن اعتباره دخلا حقيقيا و لكن غير مباشر للطبقة الفقيرة.

المطلب الثالث قياس فعالية النظام الجبائي:

من المعلوم إن نجاح أية سياسة مطبقة في ميدان ما ترتبط بمدى فعاليتها و تحقيقها للأهداف المسطرة لها، و المقصود بفعالية النظام الجبائي هو مدى تحقيقه للأهداف المالية والاجتماعية والاقتصادية المنتظرة منه،و تعتبر هذه الأهداف قيودا في نفس الوقت نظرا لإمكانية حدوث تناقض بينهما في بعض الحالات، مما يجبر المسئولون على التضحية بإحداها لتحقيق الأخرى فمثلا تعتبر سياسة الإعفاءات الجبائية مناقضة للهدف المالي حيث إنها تشكل خسارة للمداخيل الجبائية و مناسبة للهدف الاقتصادي لأنها تشجع الاستثمار و مناسبة للهدف الاجتماعي لأنها تدعم انجاز السكنات مثلا.

يرتبط قياس فعالية النظام الجبائي بالأهداف التي تحددها الحكومة سواء من الجانب المالي أو الاقتصادي آو الاجتماعي.

أولا الجانب المالي :

تحدد الحكومة من خلال وزارة المالية حصيلة قطاع الضرائب المنتظر توفيرها خلال سنة مالية قصد تمويل موازنة الدولة، و بالتالي فان هذه الحصيلة تكون تقديرية في بداية الأمر، فإذا تمكنت الإدارة الجبائية من توفير هذه الأموال اعتبر النظام المطبق فعالا ، أما في الحالة العكسية فيكن اعتبار أن النظام الضريبي ليس فعالا و بالتالي فانه لا يحقق الأهداف المرجوة منه مما يدعو إلى القيام بإصلاحات معينة قصد تفعيله.

هناك مؤشر آخر لقياس هذه الفعالية و هو حجم التحصيل الفعلي للضرائب مقارنة مع ما يصدر عن مصالح الوعاء الضريبي أي هل أن المكلف بالضريبة يدفع كل مستحقات الخزينة ام لا، فكلما كان باقي التحصيل (reste à recouvrer) ضئيلا كلما كان النظام الجبائي فعالا و العكس صحيح.

كذلك فان حجم النزاعات المترتب عن فرض الضريبة يعتبر مؤشرا على مدى فعالية النظام الضريبي، إذ أن كثرة المنازعات تدل على وجود خلل ما في هذا النظام سواء من الجانب التنظيمي او التشريعي.

و أخيرا فإن انتشار ظاهرة التهرب و الغش الجبائيين مؤشر آخر على مدى فعالية النظام الجبائي ، إذ أن ارتفاع حجم هذا التهرب له ثلاثة تفسيرات ،أولها أن الضغط الجبائي كبير و يتجاوز الطاقة التي يمكن للمكلف أن يتحملها ، مما يجعله ينتهج مختلف الطرق و المناهج للتهرب من دفع الضريبة و الغش في تصريحاته الجبائية . أما التفسير الثاني فهو أن الإدارة الجبائية عاجزة عن

Document téléchargé depuis www.pnst.cerist.dz CERIST

مراقبة تصريحات المكلفين بالضريبة و عن إجبارهم على دفع مستحقات الخزينة.أما التفسير الثالث فإنه يتمثل في قلة الوعي وغياب روح المواطنة لدى المكلفين بالضريبة و عدم اقتناعهم بالدور الذي تلعبه الضريبة في حياتهم و حتى عدم ثقتهم في القائمين على هذه الوظيفة من حيث العدالة في توزيع كل من العبء الإيرادات الجبائيين على أفراد المجتمع.

ثانيا الجانب الاقتصادي :

كما سبق ذكره فإن للسياسة الجبائية أهدافا إقتصادية يجب تحقيقها ، و لذلك فإن فعالية هذه السياسة تقاس بمدى تحقيقها لهذه الأهداف . فمثلا محاربة البطالة تكون بمنح محفزات جبائية لأرباب العمل كي يوظفوا أكبر عدد ممكن من العاطلين من خلال تخفيض بعض الضرائب الملقاة على عاتقهم،مثل الدفع الجزافي . كذلك فإن جلب المستثمرين المقيمين أو الأجانب يكون بعرض إعفاءات ضريبية على نشاطهم الاستثماري و نفس الشيء بالنسبة لتشجيع الادخار و الاستهلاك و التصدير .

إن التحديد الكمي لهذه الأهداف الاقتصادية المرجوة يساعد على تقييم فعالية النظام الجبائي والقيام بتعديله كلما دعت الضرورة إلى ذلك قصد تحقيق أقصى ما يمكن تحقيقه من الأهداف.

ثالثا الجانب الاجتماعي :

إن محاربة الفقر و ضمان التغطية الصحية و التعليمية لكل أفراد المجتمع و توفير السكن و العمل تعتبر أهدافا تسعى كل حكومة لتحقيقها خلال فترة معينة . و الجباية وسيلة فعالة من وسائل تنفيذ هذه السياسة . و لذلك فإن بلوغ الأهداف المسطرة في هذا الميدان دليل على نجاح أو فشل السياسة الجبائية ، فمثلا إذا لوحظ تزايد مظاهر الفقر في المجتمع فإن ذلك دليل على الفشل في هذه السياسة.

Document téléchargé depuis www.pnst.cerist.dz CERIST

خلاصة الفصل:

تنقسم الموازنة إلى قسمين هما: الإيرادات و النفقات، و قد تم تخصيص هذا الفصل لإيرادات بأنواعها مع التركيز على الضريبية منها.

هناك مصادر وطنية وأجنبية لإيرادات تعتمد عليها الدولة في تمويل نفقاتها، حيث تتمثل المصادر الوطنية في الثروات الطبيعية الباطنية و السطحية و الفضائية، الأملاك العمومية، الإصدار النقدي و الجباية.و الجباية هي تلك العمليات التي تقوم بها الدولة لتحصيل الضرائب و الرسوم من الأشخاص الطبيعيين و المعنويين الذين لهم مصادر دخل و أملاك داخل التراب الوطني.

أما المصادر الأجنبية فإنها تشمل كل ما تستفيد منه الدولة من تمويل خارجي سواء من الحكومات أو المؤسسات النقدية و الخيرية الدولية. إن أهم مظهر من مظاهر هذا التمويل هو الاقتراض و المساعدات المالية المجانية أو ذات أسعار فائدة ضعيفة و ميسرة الشروط.

أماالضرائب فهي "اقتطاعات نقدية من الأشخاص الطبيعيين و المعنويين حسب قدرتهم على المساهمة، تقوم بها الدولة بشكل نهائي و بدون مقابل، الهدف من فرضها هو تغطية النفقات العمومية". و من أجل تحديد وعاء كل ضريبة فقد ظهرت عدة تقسيمات للضرائب أهمها : الضرائب المباشرة التي تفرض على المداخيل و الضرائب غير المباشرة التي تفرض على النفقات.و قصد التخفيف من صعوبة التفريق بين هذين النوعين في بعض الأحيان فقد وضعت ثلاثة معايير أساسية وهي المعيار القانوني ،المعيار الاقتصادي و معيار الاستقرار الذي يعتبر الأهم.

هناك مبادئ أساسية يجب أن تخضع لها أية سياسة ضريبية وهي: العدالة،ضعف التكاليف،اليقين والملائمة.وتعتبر هذه المبادئ ضامنا أساسيا لعدم إخضاع المواطن لضرائب مبالغ فيها والمؤشر الدال على ذلك هو الضغط الجبائي.كما يوجد مؤشر آخر على فعالية النظام الضريبي المطبق ألا وهو مؤشر المرونة.

Document téléchargé depuis www.pnst.cerist.dz CERIST

الفصل الثالث

تأثير الجباية في الاقتصاد الجزائري

- مقدمة الفصل
- المبحث الأول : تطور النظام الجبائي
- المبحث الثاني:تحضير قانون المالية و الموازنة في الجزائر

Document téléchargé depuis www.pnst.cerist.dz CERIST

مقدمة الفصل:

شرعت الحكومة الجزائرية مباشرة بعد الاستقلال في بناء هياكل الدولة المستقلة و تبنت سياسات اقتصادية واجتماعية و ثقافية تهدف إلى التخلص من كل ما كان يخالف العادات و التقاليد و القيم الوطنية. و قد استمدت سياستها الاقتصادية من التيار الاشتراكي الذي كان يمتد من آسيا إلى إفريقيا و إلى كل أنحاء العالم ، هذا التيار الذي بنا نموذجه الاقتصادي الخاص به و الذي اعتبر أن القطاع العام هو المحرك الأساسي للاقتصاد الوطني و أنه يجب تقليص القطاع الخاص إلى أدنى حد ممكن و منع أصحابه من امتلاك وسائل الإنتاج الكبرى.

انطلاقا من هذا الفكر فقد اعتبرت الشركات العمومية مصدرا رئيسيا لتمويل خزينة الدولة بدلا من الاعتماد على ضرائب الأشخاص.

غير أن اتخاذ القرار بنهج السياسة الاشتراكية لم يمكن الدولة الجزائرية من التخلص التام من النظام الفرنسي الموروث، بل أجبرها على المرور بمرحلة انتقالية تتسم بالاعتماد شبه التام على هذا النظام.

يعتبر النظام الجبائي جزءا من النظام الاقتصادي الموروث عن الإدارة الفرنسية التي قسمت البلاد من الناحية الجغرافية إلى منطقتين هما الشمال و الجنوب، لكل منهما نظامه الجبائي الخاص به، و ذلك لأن المنطقة الجنوبية عرفت اكتشاف مادة البترول في الخمسينيات،فاعتمد القانون رقم 57-1344 الصادر في57/12/30 و صدرت عنه قوانين الجباية الصحراوية التي جعلت ضرائب ولايات الواحات و الساورة توجه لحساب ميزانية الدولة الفرنسية.

غير أن هذا النظام أظهر نقائص كثيرة تتمثل في التعقيدات الإدارية المتعددة في فرض الضرائب و الرسوم، التشعب الكثير لهذه الأخيرة و كثرة معدلاتها و موادها القانونية، مما جعل إمكانية التحكم فيها و تسييرها بشكل دقيق أمرا صعبا تحقيقه.

بالإضافة إلى هذه النقائص فقد كان هناك تمييز سلبي بين المكلفين بالضرائب الذين صنفوا في فئات مهنية كالفلاحين والصناعيين و أصحاب المهن الحرة. و من الطبيعي أن ينتج عن هذه النقائص منازعات و مشاكل إدارية و بالتالي فقدان الثقة بين المكلفين بالضرائب و الإدارة الجبائية مما يعرقل عمليات التحصيل و يمنع تحقيق الأهداف المسطرة في السياسة الاقتصادية عموما و المالية على وجه الخصوص. مع بداية التسعينات، بدأت رياح الإصلاح الاقتصادي تهب على اقتصاديات الدول النامية

Document téléchargé depuis www.pnst.cerist.dz CERIST

التي اتخذت من الاشتراكية منهاجا لها و خاصة بعد سقوط النظام السوفيتي.

ولم تكن الجزائر بمنأى عن هذه الإصلاحات خاصة بعد حدوث الأزمة الاقتصادية الناتجة عن تراجع أسعار المحروقات و تراجع سعر صرف الدولار و التوقف عن سداد الديون الخارجية و بالتالي الدخول في دوامة جدولة هذه الديون.

جعلت هذه الأزمة الدولة تعيد النظر في سياستها الاقتصادية عموما و الجبائية على وجه الخصوص ، فتطبيق سياسة حرية السوق و رفع الدعم عن الأسعار و خوصصة القطاعات جميعا يجب أن يواكبها تجهيز الحكومة بنظام جبائي عصري يتسم بالبساطة من الجانبين التشريعي و التقني و بالفعالية من جانب حجم التحصيل و تكاليفه و محاربة الغ ش الجبائي إضافة إلى تحسين الخدمات التي يستعملها المتعاملون من الإدارة الجبائية. و كانت الانطلاقة الفعلية لهذه الإصلاحات من خلال تأسيس اللجنة الوطنية للإصلاحات الجبائية (C.N.R.F) سنة 1987 التي بدأ تطبيق توصياتها في أفريل 1992.

المبحث الأول : تطور النظام الجبائي

عرف النظام الجبائي الجزائري كغيره من الأنظمة العالمية تطورات و تغييرات عديدة في الجانبين التشريعي و الإداري،غير أنه لم يختلف كثيرا عن النظام الفرنسي نظرا للارتباط التاريخي بين البلدين. وبدون الخوض في الجوانب التاريخية سوق يقتصر هذا الفصل على الفترة التي أعقبت الاستقلال.

من خلال المطالب الثلاث لهذا المبحث سوف يتم شرح التطور الذي حدث في النظام الضريبي الجزائري من الجانب التشريعي في فترة ما قبل و ما بعد سنة1992 من جهة و من الجانب الإداري من جهة أخرى و ذلك في المطلب الأول، ثم كيف تطور حجم الإيرادات الجبائية منذ الاستقلال في المطلب الثاني ، و أخيرا المراحل التي تمر بها عملية جباية الضراب في المطلب الثالث و الأخير.

المطلب الأول : النظام الجبائي في الجزائر

إن المقصود من النظام الجبائي هو الجانب التشريعي المتمثل في القوانين المنظمة للعمليات الجبائية من جهة ، و الجانب الإداري المتمثل في الهيكل الإداري للمصالح الجبائية من جهة أخرى.

ويمكن اعتبار أن النظام الجبائي المطبق في الجزائر قد مر بمرحلتين مختلفتين ، الأولى فترة 1962

Document téléchargé depuis www.pnst.cerist.dz CERIST

إلى 1991 و الثانية ما بعد 1992 .

أولا الجانب التشريعي

1.1 فترة 1962-1992:

إن أهم ما قامت به الحكومة بعد الاستقلال مباشرة هو إلغاء قوانين الجباية الصحراوية و ذلك في جانفي 1963، مع إبقائها على القوانين الأخرى التي كانت مدونة في ثلاثة كتب هي: 1

الكتاب الأول الذي يشمل مدون أبجدي للنشاطات و المهن الحرة.

الكتاب الثاني الذي يشمل الضرائب المباشرة، و قد قسم إلى أحد عشر جزءا، كل جزء مقسم إلى فصول.

الكتاب الثالث الذي يشمل الرسوم على رقم الأعمال، و قد قسم إلى تسعة أجزاء ،آخرها يتعلق بالرسوم غير المباشرة الخاصة وكل جزء مقسم إلى فصول.

أما بقية الضرائب و الرسوم فقد دونت في قوانين أخرى خاصة بها.

و في 75/12/30 صدر الأمر 75-87المتعلق بالتشريع الجبائي الجزائري و المتضمن القوانين التالية:

*قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة(الأمر رقم 76-101 بتاريخ 76/12/09).

* قانون الرسم على رقم الأعمال (الأمر رقم 76-102 بتاريخ 76/12/09).

*قانون الطابع(الأمر رقم 76-103 بتاريخ 76/12/09).

*قانون الضرائب غير المباشرة(الأمر رقم 76-104 بتاريخ 76/12/09).

*قانون التسجيل(الأمر رقم 76-105 بتاريخ 76/12/09).

و على العموم فبالإمكان تقسيم الجباية إلى نوعين هما: الجباية العادية و الجباية البترولية .

1.1.1 الجباية العادية:

أ. **الضرائب المباشرة :** تفرض على كل أنواع المداخيل و الأرباح و تتمثل في -B.I.C – I.T.S T.H.S- IUTP- B.N.C – C.U.A أما مجموع مداخيل كل شخص فكانت تفرض عليها ضريبة أخرى تسمى الضريبة الإضافية على المداخيل (I.C.R) . إضافة إلى ذلك نجد رسوما وضرائب أخرى مفروضة على المقيمين على تراب كل بلدية و تحول مداخليها إلى حساب الجماعات

[1] JACQUES GARILECK & GEORGES DPUYDT , FISCALITE ALGERIENNES . LEGISLATION AU 1 er JANVIER 1970,(Alger : SNED, 1972) P24 &25

Document téléchargé depuis www.pnst.cerist.dz CERIST

المحلية مثلT.A.A, T.A.N.C, T.A.I.C.

أما بالنسبة إلى رسوم الخدمات و الرسم الإضافي على الخدمات فتم إلغاؤها في 66/01/01 و67/01/01 على التوالي.

ā . حقوق التسجيل و الثابع : و هي ضرائب على رؤوس الأموال المنقولة (CAPITAUX MOBILIERS) حقوق التسجيل الثابتة ، النسبية و المتزايدة ، حقوق الرهن و حقوق العقود القضائية و المدنية و غيرها ، و أخيرا حقوق الطابع بأنواعها.

ǯ . رسوم المتلفة على رقم الأعمال : و هي ضرائب غير مباشرة تتمثل في TUGPS و TUGP، الحقوق على القهوة و الشاي ، رسوم عقود التأمين ، حقوق النشاطات الترفيهية و غيرها.

د . الضرائب المباشرة : و تشمل حقوق الاستهلاك الداخلي على الخمور و الكحول ، التبغ والكبريت ، الوقود و رسوم الإذاعة و التلفزيون.

ه . الحقوق الجمركية

2.1.1 الجباية البترولية :

أما بالنسبة للجباية البترولية فكانت تنقسم إلى نوعين من الحقوق:

أ. الضرائب المباشرة

ā. الإتاوات (REDEVANCES)

إن أهم ما يميز هذه الفترة شدة تعقيد النظام الجبائي نظرا لوجود عدد ضخم من الضرائب و الرسوم (أكثر من 21) ، عدد كبير من المعدلات في الضريبة الواحدة مثل الدفع الجزافي (معدلان)، الرسوم على رقم الأعمال(6 معدلات) . كذلك فإن الوثائق الواجب تقديمها لإدارة الضرائب أثناء الدفع أو التصريح الجبائي كانت كثيرة . إضافة إلى الترسانة من القوانين التي كان عددها 6 و تحتوي على أكثر من 2000 مادة.

2.1 فترة ما بعد 1992:

تعتبر هذه المرحلة بداية الانطلاق الفعلي في إصلاح النظام الجبائي في الجزائر إلى جانب غيره من الإصلاحات في المجالات الأخرى ، و الذي ظهرت بوادره بعد أزمة سنة 1986 الاقتصادية التي عجلت بانهيار نظام التسيير الإداري للاقتصاد الوطني و التمويل النقدي لآلة الاقتصاديةو الدخول في نظام اقتصاد السوق الذي أظهر نجاعته في تطوير الاقتصادي العالمي.

Document téléchargé depuis www.pnst.cerist.dz CERIST

ففي قانون المالية لسنة 1991 و في المادة 38 من القانون60-36 أصدر قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة الذي عوض أحكام الأمر 76-101 السابق الذكر، أما المادة 65 من نفس القانون فقد نصت على قانون الرسوم على رقم الأعمال الذي عوض الأمر 76-102 .

أما قوانين الطابع و الضرائب غير المباشرة و التسجيل فقد بقيت خاضعة لأحكام الأوامر 76-103،76-104، 76-105 على التوالي مع إدخال بعض التعديلات في شكلها بحذف نصوص و تعديل أخرى.

و في إطار تبسيط الإجراءات المتعلقة بالجباية فقد تم إصدار قانون الإجراءات الجبائية المتمثلة في الوعاء، الرقابة ، المنازعات و التحصيل. و هو يهدف إلى ما يلي:

- تجميع كل الإجراءات الجبائية في قانون واحد.
- تنسيق الإجراءات الجبائية.
- تبسيط الإجراءات الجبائية المعقدة.
- إلغاء الإجراءات الثقيلة(désuètes)

و بالرغم من هده الإصلاحات فقد أبقي على التقسيم السابق للجباية إلى عادية و بترولية .

1.2.1 اجباية العادية:

أ .قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة :

يحتوي هذا القانون على 408 مادة تشمل 5 أجزاء و هي:

1.1 الضريبة على الدخل الإجمالي (I.R.G) مداخيلها تعود إلى خزينة الدولة بنسبة 100%.

2.1 الضريبة على أرباح الشركات (I.B.S) مداخيلها تعود إلى خزينة الدولة بنسبة 100%

3.1 الدفع الجزافي (V.F) تستفيد منه البلدية و الولاية.

4.1 الرسم على النشاط المهني (TAP) تستفيد منه البلدية و الولاية.

5.1 الرسم العقاري (TF) تستفيد منه البلدية بنسبة 100%.

6.1 رسم التطهير (TA) تستفيد منه البلدية بنسبة 100%.

7.1 الضريبة على الأملاك.

يتميز هذا القانون بإلغائه للضريبة التكميلية على المداخيل التي اعتبرت ضريبة مزدوجة مفروضة علي نفس الصنف ألا وهو المداخيل ، مثل التاجر الذي يؤجر سكنا و يمارس نشاطهالتجاري فإنه يدفع ضريبة دخله من السكن المؤجر وأخرى على أرباحه التجارية وثالثةعلىكليهما.لذلك فقد أسس

Document téléchargé depuis www.pnst.cerist.dz CERIST

القانون الجديد ضريبة واحدة تشمل سبعة أصناف من المداخيل و تسمى الضريبة على الدخل الإجمالي، و هي تدفع في مقر سكن المكلف بها أينما تواجد مصدر دخله . كذلك فقد خفض عدد الحصص الخاضعة لهذه الضريبة إلى ستة حصص بدلا من اثنتي عشرة حصة و أصبح أقصى معدل لها 40% بدلا من 70% و رفع الحد الأدنى المعفي منها من 6000 دج إلى 18000 دج مما خفف من عبئها على أصحاب الدخل الضعيف .

إن ما يعاب على هذه الضريبة هو أنها تتطلب إمكانيات مادية كبيرة لمراقبة تصريحات الخاضعين لها عن طريق تقاطع المعلومات الواردة من مختلف أنحاء الوطن .

أما بالنسبة إلى الضريبة على أرباح الشركات فقد خفض معدلها من 42% إلى 38% ثم 30% مع إعفاء جزئي للجزء المخصص للاستثمار أو التصدير ، كذلك الأمر بالنسبة إلى الرسم على النشاط الصناعي و التجاري(2.55%) و الرسم على النشاط غير التجاري (6.05%) اللذان عوضا بالرسم على النشاط المهني بمعدل(2.5%) مع الشروع في إلغائه بشكل تدريجي منذ سنة 2001 و إلى غاية سنة 2006.

ā.قانون الضرائÆ Kl المباشرة:

يحتوي هذا القانون على 571 مادة، تشمل المشروبات و التبغ و المنتجات البترولية و غيرها.

إن أهم ما جاءت به الإصلاحات في هذا القانون هو إلغاء الرسم المضاف للرسم على الذبح، الضريبة على البارود و الرسم على الديناميت و المتفجرات بالأكسجين السائل ، الرسم النوعي الإضافي لدعم الأسعار و الرسم ألقيمي(taxe advaloreme). كذلك تم تجميع عدة رسوم خاصة بالمواد النفطية في الرسم على المنتجات البترولية و نقلها إلى قانون الرسم على رقم الأعمال إلى جانب ضرائب التبغ و الكبريت و الرسم على الجعة . لذلك فإننا نستنتج أن هذا القانون أصبح أكثر بساطة من حيث عدد الضرائب و الرسوم و بالتالي يمكن التحكم فيها بشكل أكبر .

ž.قانون التسجيل:

يحتوي هذا القانون على 373 مادة ، تشمل رسوما ثابتة و رسوما تصاعدية و قضائية، بالإضافة إلى رسوم التوثيق و غيرها.

تم في إطار الإصلاح الجبائي إلغاء عدة رسوم و تخفيض معدل بعضها بهدف تشجيع نشاط السوق العقارية و دفع المتعاملين إلى توثيق العمليات التي يقومون بها.

د.قانون الطابع:

يحتوي هذا القانون على 308مادة و هو يشمل الطابع الحجمي ، طوابع الأوراق و الرخص

Document téléchargé depuis www.pnst.cerist.dz CERIST

المختلفة و الوثائق الرسمية و غيرها.

ب .قانون الرسوم على رقم الأعمال:

يحتوي هذا القانون على 178 مادة ، تشمل جزأين هما :

- الرسم على القيمة المضافة (TVA)
- الرسوم الخاصة. و قد تم إلغاءها.

إن أهم ما جاءت به الإصلاحات الجبائية سنة 1992 هو نظام الرسم على القيمة المضافة(TVA) الذي عوض نظام الرسم على رقم الأعمال الذي بدأ العمل به سنة 1945 و أظهر نقائص كثيرة حاول المفكرون معالجتها بإدخال عدة إصلاحات عليه.

كان هذا الرسم مقسما إلى نوعين هما: الرسم الوحيد الإجمالي على الإنتاج (TUGP) و الرسم الوحيد الإجمالي على تأدية الخدمات(TUGPS). و قد عرفا نقائص كثيرة أذكر منها ما يلي:

عدم إمكانية التعرف على وقعهما على حجم التكاليف و بالتالي على الأسعار مع اعتبار أن المستهلك الأخير هو الذي يتحملها ، كذلك هناك رسوم تفرض في كل مرحلة من مراحل تكوين المنتوج و لا يمكن خصمها من المرحلة الموالية و ذلك ما يعرقل تسيير الضريبة و يعرقل النمو الاقتصادي ، كمثال على ذلك أذكر TUGPS و الرسم التكميلي TAXE COMPENSATOIRE.إن للرسم الوحيد الإجمالي على الإنتاج مجال تطبيق ضيق و له إعفاءات تصل إلى 44 1 بالنسبة للنشاط الداخلي و 23 بالنسبة للاستيراد 2، يتميز كذلك بوجود 10 معدلات مختلفة مما يعقد الحسابات و بالتالي فهو يعقد تسيير هذا الرسم ، بالإضافة إلى وجود نسبتين مختلفتين لكل معدل يكون الفرق بينهما كبيرا و هو ما يخفي الوقع الحقيقي للرسم على الاستهلاك.

و يطلق على النسبتين اسم المعدل الحقيقي و المعدل القانوني فإذا كان حجم الأول 400% فإن ما يقابله من الحجم الثاني هو 80%.

أما بالنسبة للرسم الوحيد الإجمالي على تأدية الخدمات فإن له 8 معدلات و له مجال أوسع من الرسم سابق الذكر و تصل الإعفاءات التي يمنحها المشرع إلى 19 إعفاء3. إضافة إلى ذلك فإن أي قطاع معفى من هذا الرسم لا يمكنه خصم الرسم الذي دفعه ضمن ثمن المواد الأولية أو الخدمات التي دخلت في إنتاجه أو خدماته المقدمة .

[1] TVA (ACTES DU SEMINAIRE ORGANISE PAR LA DGI EN COLLABORATION AVEC LE FMI DU 20 AU 22/10/1990) A KOLEA IEDF P6

[2] Ibid P6

[3] Ibid P6

Document téléchargé depuis www.pnst.cerist.dz CERIST

كل هذه النقائص أدت بالمشرع الجزائري إلى إلغاء العمل بهذا النظام و تطبيق ما يسمى بالرسم على القيمة المضافة الذي انتشر استخدامه في كل أرجاء العالم. حيث تبنته 62 دولة1 أولها "كوت ديفوار" التي بدأت العمل به في جانفي 1960 ، كذلك المملكة المتحدة في أفريل 1973 ، اليابان في أفريل 1989 و ألمانيا الفدرالية و فرنسا في جانفي 1968 . شكل مدخول الجباية في المملكة المتحدة سنة 1988 نسبة من الرسم على القيمة المضافة قدرت بـ 7, 17% أما في إيطاليا فقد شكلت مداخيل الرسم على القيمة المضافة 6,93 % من الناتج الداخلي الخام2.

إن الظهور القانوني للرسم على القيمة المضافة في الجزائر كان في قانون المالية لسنة 1991 وفق القانون رقم 36.90 ليوم 1990/12/31 في المادة 655 . وضع هذا القانون القواعد المتعلقة بفرض الرسم على القيمة المضافة، ثم ظهرت المادة 92.72 من القانون رقم 25.91 ليوم 1991/12/18 الخاص بقانون المالية لسنة 1992 و التي أعطت كل التفاصيل الخاصة بتطبيق هذا الرسم الذي لم يبدأ العمل به سوى في 1992/04/01 ، وهو الوقت الذي استغرقته عملية الشرح والاستيعاب من قبل موظفي إدارة الضرائب و الخاضعين للضريبة.

المبدأ الأساس لنظام الرسم على القيمة المضافة هو أنه لا يشمل سوى القيمة المضافة الناتجة في كل مرحلة من مراحل العمليات الإنتاجية أو التجارية أو الخدماتية و هو يحتوي على مزايا عديدة منها:

1. الحياد:

حيث أنه يشمل كل الصناعات سواء اليدوية منها أو الميكانيكية الضخمة و يشمل كل الخدمات ما عدا تلك التي يعفيها المشرع مباشرة.

2 الشفافية:

يمكن التعرف بسهولة على كتفة الرسم المتحملة لأن قاعدته تكون دائما خارج الرسم (HORS TAXE) و بالتالي يسمح بتقييم الإنتاج الوسيط في الناتج الداخلي الخام من الناحية الماكرو اقتصادية لأنه كما سبق ذكره لا يشمل القيمة المضافة.

3. المردودية:

إن للرسم على القيمة المضافة مردودية كبيرة لخزينة الدولة، و وعاءه واسع و مرن لأن الإعفاءات منه قليلة.

[1] Ibid P31
[2] Ibid P35

Document téléchargé depuis www.pnst.cerist.dz CERIST

أما الجانب السلبي لهذا النظام فيتمثل في تعقد طرق تسييره إذا لم يستخدم الإعلام الآلي و لم يتم تكوين موظفي الضرائب تكوينا خاصا معتمدا على تجارب الدول الرائدة في هذا المجال، كذلك توجدعلاقة كبيرة بين هذا الرسم و الأسعار، حيث يعتبر اختيار عدد معدلات هذا الرسم و نسبها أمرا مهما في دراسة مدى تأثيره على الأسعار.

غير أن التأثير المذكور آنفا يعتبر اقل حدة من الرسم الوحيد الإجمالي على الإنتاج و الرسم الوحيد الإجمالي على تأدية الخدمات نظرا لتوسع مجال طرح الرسم(DEDUCTION) مما يؤدي إلى خفض تكاليف إنتاج السلع و الخدمات المستعملة كقاعدة لحساب الرسم على القيمة المضافة، غير أن توسيع مجال تطبيق هذا الرسم إلى قطاعات أخرى سوف يؤدي إلى رفع الأسعار مما يدفع آخذي القرار إلى عدم فرض معدلات مرتفعة على السلع و الخدمات ذات الاستهلاك الواسع.

اتضح من خلال الدراسات التي أجريت على 35 دولة1 أنه في 83% منها لم يؤد تطبيق هذا الرسم إلى ارتفاع في أسعار الاستهلاك و لم يرتفع معدل التضخم سوى في حوالي 3% منها،و ارتفعت الأسعار في 14% الباقية بشكل استثنائي. .إن للرسم على القيمة المضافة تأثير على مستوى الأسعار ولكنه لا يؤدي إلى ارتفاع في كل السلع و الخدمات.

و حيث أن هذا الرسم يرفع من حجم المداخيل الصافية للدولة فإن له نتائج انكماشية و ليست تضخمية2 مثله مثل الضرائب الأخرى، بل هناك أسباب أخرى تؤدي إلى التضخم مثل السياسة النقدية التي تتحكم في حجم النقود المتداولة في السوق . إذن فإن غياب إجراءات مرافقة لفرض الضرائب هو الذي يؤدي إلى التضخم3 و هو ما اتخذته السلطات في تايوان التي قامت بحملة اقتراض إجباري وامتصاص للسيولة و تخفيض في حجم النقود المتداولة في السوق4.

هناك علاقة وطيدة بين الرسم على القيمة المضافة و الميزان التجاري ، حيث أنه بعد تقدير حصة الرسوم و الضرائب في الأسعار حسب المنتوج و حسب القطاعات التجارية كما هو معمول به جدول المدخلات و المخرجات (T.E.S) و معرفة مرونة عرض المنتوج المصدر و الطلب على المنتوج المستورد يمكن معرفة تأثير الرسم على القيمة المضافة على التجارة الخارجية و ذلك مع الأخذ بعين الاعتبار النقاط التالية:

_ تطور نسبة الأسعار عند إنتاج السلع الموجهة للتصدير إلى الأسعار عند إنتاج السلع الموجهة إلى السوق الداخلية مما يؤثر على رغبات المنتجين في الإنتاج و الاستثمار.

---

[1] Ibid P56

[2] أنظر إلى ص 104 من سلسلة « Que sais-je ? » رقم 1460 لصاحبها Maurice Flamant

[3] Ibid p56

[4] Ibid p53

Document téléchargé depuis www.pnst.cerist.dz CERIST

_ رد فعل مستهلكي المنتوج المصدر على تطور الأسعار.

_ رد فعل المستهلك نحو أسعار السلع المستوردة مقارنة مع تلك المنتجة محليا.

إن تطبيق الرسم على القيمة المضافة على كل السلع الاستهلاكية يؤثر على التصدير. غير أن سعر الصرف و الأسعار يعتبران مثبطين لآثار الرسم على القيمة المضافة على أسعار السلع الداخلية والخارجية مما يلغي تأثير الرسم المفروض على الاستيراد والتصدير1.أما في حالة إعفاء القطاعات الهامة من الرسم المذكور فإن فرض هذا الرسم سوف يؤدي إلى رفع أسعار السلع التبادلية مقارنة مع السلع غير التبادلية . إذن فإن النتيجة الأكثر احتمالا للرسم هي انخفاض حجم اصادرات2.

2.2.1 الجباية البترولية :

أ.الضرائب المباشرة .

ب. الإتاوات (REDEVANCES).

ثانيا الجانب الإداري:

عرفت إدارة الضرائب تغييرا في هيكلها الإداري سنة 1990، حيث تم تقسيمها إلى 10 هياكل لكل منها مهامها المحددة. هناك 3 فئات من الهياكل تتمثل في الهياكل المركزية و الجهوية التي قسمت إلى صنفين اثنين و الهياكل الولائية التي قسمت هي أيضا إلى 3أصناف .

إن هذا التقسيم يستند إلى معيارين اثنين هما المعيار الاقتصادي الذي يتمثل في كثافة النسيج الصناعي و التجاري و المعيار الديمغرافي المتمثل في الكثافة السكانية. و لذلك نجد أن عدد مديريات و مكاتب وموظفي كل هيكل يتناسب طرديا مع حجم هذين المعيارين . إن أهم ما يلاحظ هو كون المهام المسندة لكل هيكل جهوي أو ولائي لا تختلف باختلاف أهمية هذه الهياكل بل إن وجه الاختلاف يتمثل في عدد المديريات الفرعية و عدد المكاتب .

إن الهدف من هذا التقسيم هو الاقتصاد في النفقات و بالتالي تحسين فعالية الإدارة الجبائية والرفع من مردودها.

1.2 الهياكل المركزية:

وفقا للمرسوم 225 المؤرخ في 1990/12/27 الذي يحدد صلاحيات المديرية العامة للضرائب، المرسوم التنفيذي رقم 43.91 ليوم 1991/02/19 الذي يحدد صلاحيات المفتشية العامة للمصالح الجبائية، المرسوم التنفيذي رقم 236.92 ليوم 1992/06/23 المغير و المتمم للمرسوم 43.91

[1] Ibid P 53

[2] Ibid P53

Document téléchargé depuis www.pnst.cerist.dz CERIST

والمرسوم التنفيذي رقم 55.95 ليوم 1995/02/15 الذي نص على تنظيم الإدارة المركزية لوزارة المالية، فإن مهام الهياكل المركزية تتمثل في ما يلي:

- تقرير و اقتراح الإجراءات الجبائية في قوانين المالية.
- تحليل الإحصائيات.
- إحداث و تطبيق برنامج تحديث و إدخال الإعلام الآلي على إجراءات التسيير.
- المراقبة الداخلية للمصالح الجبائية.
- الفصل في المنازعات التي لا تلقى حلا على المستوى المحلي و الجهوي بما فيها إرجاع الرسم على القيمة المضافة.
- تسيير أموال الميزانية المخصصة للإدارة الجبائية.

2.2 الهياكل الجهوية "أ" :

وفقا للمرسوم 91.60 المؤرخ في 1991/02/23، مرسوم 1991/04/30، مرسوم 1994/09/12 فإن مهام الهياكل الجهوية "أ" تتمثل فيما يلي:

- تكوين الموظفين.
- تنشيط و مراقبة نشاطات المصالح الجبائية المحلية.
- الفصل في المنازعات التي فصلت فيها الولاية و لم يقبلها المشتكي.
- تركيز المعلومات.
- دراسة الاحتياجات المادية ، التقنية و المالية لهذه المصالح.
- السهر على تنفيذ أشغال تجديد المحلات.

دراسة الوسائل الواجب توفيرها للاحتياطات الأمنية في نقل الأموال.

- السهر على احترام الإرشادات الأمنية.

تتوزع هذه المهام على المديريات الفرعية المختلفة التي بدورها تتألف من مكاتب لكل منها مهام محددة . أما العلاقة بين هذه الفروع فهي سلمية ، حيث أن كل مكتب مسئول أمام المديرية الفرعية التابع لها ، و المديرية الفرعية مسئولة أمام المديرية الجهوية التي هي بدورها مسئولة أمام المديرية المركزية.

3.2 الهياكل الجهوية "ب" :

وفقا للمرسوم 91.60 المؤرخ في 1991/02/23 ، مرسوم 1991/04/30 ، مرسوم 1994/09/12 فإن مهام الهياكل الجهوية "ب" تتمثل فيما يلي:

Document téléchargé depuis www.pnst.cerist.dz CERIST

- تكوين الموظفين.
- تنشيط و مراقبة نشاطات المصالح الجبائية المحلية.
- تركيز المعلومات.
- دراسة الاحتياجات المادية ، التقنية و المالية لهذه المصالح.
- السهر على تنفيذ أشغال تجديد المحلات.
- دراسة الوسائل الواجب توفيرها للاحتياطات الأمنية في نقل الأموال.
- السهر على احترام الإرشادات الأمنية.

نلاحظ في هذا الصنف أن بعض المديريات قد تم تجميعها في مديرية واحدة و بعض المهام الموكلة للمديريات الفرعية في الهياكل "أ" أوكلت إلى المكاتب في هذه المديرية . إن العلاقة بين هذه الفروع سلمية ، حيث أن المكتب مسئول أمام مديريته الفرعية التي هي أيضا مسئولة أمام المديرية الجهوية التي هي بدورها تابعة للمديرية المركزية.

4.2 الهياكل الولائية"أ" :

وفقا للمرسوم 91.60 المؤرخ في1991/02/23 ، مرسوم 1991/04/30 ، مرسوم 1994/09/12 فإن مهام الهياكل الولائية "أ" تتمثل فيما يلي:

- مراقبة نشاط مفتشيات و قباضات الضرائب.
- معالجة المنازعات.
- الرقابة الجبائية.
- تصفية حسابات التسيير.
- تسيير المستخدمين و الوسائل.

تتحدد مسؤولية المديريات الولائية في محيطها الجغرافي المتمثل في تراب الولاية ، وهي مقسمة إلى ثلاثة مديريات فرعية ، كل مديرية فرعية تتكون من خمسة مكاتب ما عدى المديرية الفرعية للوسائل التي تشمل أربعة مكاتب فقط.

5.2الهياكل الولائية"ب" :

وفقا للمرسوم 91.60 المؤرخ في1991/02/23 ، مرسوم 1991/04/30 ، مرسوم 1994/09/12 فإن مهام الهياكل الولائية "ب" تتمثل فيما يلي:

- مراقبة نشاط مفتشيات و قباضات الضرائب.
- معالجة المنازعات.

Document téléchargé depuis www.pnst.cerist.dz CERIST

- الرقابة الجبائية
- تصفية حسابات التسيير.
- تسيير المستخدمين و الوسائل.
- تتحدد مسؤولية المديريات الولائية في محيطها الجغرافي المتمثل في تراب الولاية ما عدى ولايتي الجزائر ووهران اللتان تتكونان من أكثر مديرية ولائية واحدة نظرا لضخامة نشاطهما الإقتصادي و التجاري و الإداري. تتفرع كل مديرية ولائية إلى خمسة مديريات فرعية ، وكل مديرية فرعية مقسمة إلى أربعة مكاتب ما عدى المديرية الفرعية للوسائل التي قسمت إلى خمسة مكاتب .

إن ما يلاحظ في هدا الصنف من المديريات الولائية هو أن عدد المديريات الفرعية و المكاتب أكبر منه في الهياكل الولائية صنف "أ" نظرا لأهميها الإقتصادية و التجارية .

6.2 الهياكل الولائية "ج" :

وفقا للمرسوم 91.60 المؤرخ في 1991/02/23، مرسوم 1991/04/30، مرسوم 1994/09/12 فإن مهام الهياكل الولائية "ج" تتمثل فيما يلي:

- مراقبة نشاط مفتشيات و قباضات الضرائب.
- معالجة المنازعات.
- الرقابة الجبائية.
- تصفية حسابات التسيير.
- تسيير المستخدمين و الوسائل.

تتحدد مسؤولية المديريات الولائية في محيطها الجغرافي المتمثل في تراب الولاية . نظرا للأهمية القليلة للنشاط الإقتصادي و التجاري للولايات التي تدخل ضمن هذا الصنف فقد تم تقسيم كل منها إلى مديريتين فرعيتين فقط و كل مديرية فرعية مقسمة إلى خمسة مكاتب.

7.2 الهياكل المكلفة بالوعاء :

وفقا للمرسوم 91.60 المؤرخ في 1991/02/23 ، مرسوم 1995/05/19 ، فإن صلاحيات الهياكل المكلفة بالوعاء تتمثل فيما يلي:

- تسيير الملفات الجبائية.
- وعاء الضرائب و الرسوم و إصدار سندات التحصيل.
- البحث عن المعلومة الجبائية.
- المراقبة الميدانية.

Document téléchargé depuis www.pnst.cerist.dz CERIST

بعد أن كانت مهمة تسيير الملفات الجبائية موكلة إلى مفتشيتين اثنتين إحداهما مختصة في الضرائب المباشرة و الأخرى مختصة في الرسوم على رقم الأعمال ،و نظرا للتعقيدات الكثيرة التي نتجت عن هذا التقسيم و منها كون المكلف بالضريبة يتعامل مع مسؤولين اثنين بدلا من واحد ، انعدام التنسيق بينهما و ما نتج عنه من تناقض في تسيير الملفين و تضارب في الإحصائيات الصادرة عنهما ،بعد كل هذا قررت السلطات المركزية ضم المفتشيتين في مادة و بالتالي تكوين ملف جبائي واحد يسهل تسييره، مما جعل العلاقات بين الإدارة و المكلف بالضريبة أكثر بساطة و شفافية . و قد شرع في تطبيق هذا القرار سنة 1994.

8.2 آياكل المكلفة بالتاصيل :

وفقا للمرسوم 91.60 المؤرا في1991/02/23 ، مرسوم 1995/05/19 ، فإن مهام الهياكل المكلفة بالتحصيل تتمثل فيما يلي:

- التكفل و تحصيل الضرائب ، الرسوم ، و الحقوق بكل أنواعها.

قبل سنة 1995 كانت قباضات الضرائب المختلفة مكلفة بتحصيل الضرائب من المكلفين بها و التسيير المالي للبلديات في نفس الوقت، ونظرا لضخامة هذه المهام و التناقض الظاهر بين المهمتين فقد تم تقسيم هذه القباضات إلى قباضتين ، إحداهما تسمى قباضة التحصيل و تتكفل بتحصيل الضرائب والرسوم الصادرة عن

المفتشيات والثانية تسمى قباضة ما بين البلديات و تتكفل بتسيير الشؤون المالية للبلديات و المستشفيات و تحصيل الرسوم المحلية .

9.2 آياكل المكلفة بتسيK الثابq :

وفقا للمرسوم 91.60 المؤرا في1991/02/23 ، مرسوم 1995/04/22 ، فإن صلاحيات الهياكل المكلفة بتسيير الطابع تتمثل فيما يلي:

- تموين القباضات و المصالح المكلفةبـ LA DEBITE بالطوابع الجبائية.

10.2 آياكل المكلفة بالتسيK الماq للبلديات و القطاعات الصاية * :

وفقا للمرسوم 91.60 المؤرا في 1991/02/23 ، مرسوم 1995/04/22 ، فإن صلاحيات الهياكل المكلفة بالتسيير المالي للبلديات و القطاعات الصحية تتمثل فيما يلي:

- التسيير المالي للبلديات و المؤسسات الإستشفائية.

* تم تحويلها إلى مديريات الخزينة إبتداءا من 02 نوفمبر 2004

Document téléchargé depuis www.pnst.cerist.dz CERIST

11.2مديرية كبريات المؤسسات :

وفقا للمرسوم التنفيذي رقم02.303 المؤرخ في 2002/09/26،المعدل و المكمل للمرسوم التنفيذي رقم 91.60 المؤرخ في 1991/02/23 ، فإن صلاحيات مديرية كبريات المؤسسات تتمثل فيما يلي:

- وعاء و تحصيل الضرائب والرسوم للمؤسسات المعنوية التي يتجاوز رقم أعمالها 100 مليون د.ج، المؤسسات النفطية و المنجمية و الشركات الأجنبية .
- الرقابة الجبائية.
- معالجة المنازعات.

يدخل إنشاء هذه المديرية في إطار الإصلاحات الجبائية القائمة على تحديث وسائل وأساليب تسيير الإدارة الجبائية ، تحسين الخدمات المقدمة لمستعمليها عبر توحيد المخاطب الذي يضمن الشفافية و التزويد السريع و الموثوق بالمعلومة الجبائية من خلال الشباك الوحيد. تسيير الجباية النفطية التي كانت من احتكار مؤسسة "سوناطراك" التي تقوم بنفسها بوعاء ، تصفية ودفع الضرائب و الرسوم للخزينة العمومية دون أي تدخل من جانب الإدارة الجبائية ، وذلك ما نتج عن دخول حيز التطبيق قانون المحروقات الجديد الذي جعل من "سوناطراك" مؤسسة صناعية و تجارية عادية تخضع لقوانين السوق و المنافسة.

إن أهم ما يلاحظ على هذا الهيكل التنظيمي هو الدور الثانوي الذي تقوم به المديريات الجهوية التي يمكن اعتبارها واسطة ببين المديريات الولائية و المديرية المركزية و بالتالي من الممكن الاستغناء عنها و توجيه مستخدميها إلى الهياكل الأساسية في تسيير الضرائب ألا وهي المفتشيات والقباضات و إلى المديريات الفرعية للرقابة الجبائية التي تواجه صعوبات في محاربة الغش و التهرب الجبائيين. كذلك فإن إسناد مهمة تسيير مالية البلديات والمستشفيات إلى قباضات الضرائب كانت أمرا غير طبيعي لأن ذلك لا علاقة له بالجباية و بالتالي فقد أمكن اعتبار هذا الأمر تحويلا للموظفين1 عن مهامهم الأصلية ، و قد تم إلحاق هذه القباضات و مستخدميها بمديريات الخزينة منذ 2004/11/02.

أما بالنسبة لإنشاء مديرية كبريات المؤسسات والمهام المسندة إليها و التي تم تزويدها بالوسائل المادية المتطورة و المستخدمين ذوي التجربة الكبيرة في الإدارة الجبائية و المستوى التعليمي العالي فإنها تدخل في إطار الإصلاحات الجبائية التي يعول عليها للتحكم في الجباية و بالتالي الرفع من حجم ايرادات الخزينة و تبسيط الإجراءات و القوانين التي تسير هذا الجانب الهام من الاقتصاد الوطني.

[1] يزيد عددهم عن 4000 حسب تصريح المدير العام للضرائب في دورية " رسالة المديرية العامة للضرائب ".

Document téléchargé depuis www.pnst.cerist.dz CERIST

المطلب الثاني: تطور الإيرادات الجبائية

إن إي تقييم لأية سياسة جبائية متبعة من طرف دولة ما يجب أن يستند بالأساس إلى الجانب الكمي لنتائج هذه السياسة ،و يهدف هذا التقييم إلى كشف و تعديل النقائص التي تظهر أثناء التطبيق الميداني للسياسة المنتهجة .

و يتمثل هذا التقييم بحساب حجم التحصيل الفعلي لكل الضرائب و الرسوم التي يفرضها المشرع وحساب الضغط الجبائي المفروض على المكلفين.

أولا: إيرادات الضرائب و الرسوم بأنواعها

تعتبر فعالية النظام الضريبي مؤشرا هاما على نجاح أو فشل السياسة الضريبية المطبقة، والمقصود بالفعالية هو مدى القدرة على تحقيق الأهداف المالية والاقتصادية والاجتماعية المسطرة من طرف الحكومة والتي تتمثل في الرفع من حجم الإيرادات الجبائية لتغطية النفقات ، مقاومة البطالة والتضخم ، تشجيع الاستهلاك و الاستثمار،التوزيع العادل للدخل الوطني و تحسين الخدمات العمومية.

إن تحقيق هذه الأهداف يكون تحت ثلاثة قيود كبيرة و هي: ضغط ضريبي معقول و بالتالي مجهود مالي مفروض على المواطن بحجم مقبول، تكلفة قليلة للتحصيل و أخيرا فترة زمنية محددة لتحقيق هذه الأهداف.

إن الجدول التالي يوضح جزءا من مؤشرات الفعالية وهو تطور حجم الإيرادات الجبائية والضغط الضريبي:

Document téléchargé depuis www.pnst.cerist.dz CERIST

الجدول رقم(8) تطور الإيراد و الضغط الجبائيين (بالمليون دج)

ANNEE	PIB HH,HA	REC FISC ORD	REC PETRO	PRESS FISC %	TOT REC	rec. ord/tot %
1963	9 000	1 905	243	21,17	2 148	89
1964	5 860	2 287	300	39,03	2 587	88
1965	10 730	2 373	447	22,12	2 820	84
1966	10 610	2 392	832	22,54	3 224	74
1967	11 310	2 497	880	22,08	3 377	74
1968	13 090	2 819	1 134	21,54	3 953	71
1969	15 874	3 414	1 350	21,51	4 764	72
1970	18 430	4 106	1 359	22,28	5 465	75
1971	20 016	4 335	16 600	21,66	20 935	21
1972	23 134	5 158	3 168	22,30	8 326	62
1973	25 412	5 841	4 114	22,99	9 955	59
1974	33 265	8 000	13 399	24,05	21 399	37
1975	40 186	9 733	13 462	24,22	23 195	42
1976	47 751	10 799	14 237	22,62	25 036	43
1977	56 903	14 290	18 019	25,11	32 309	44
1978	71 929	18 864	17 365	26,23	36 229	52
1979	83 912	18 728	26 516	22,32	45 244	41
1980	98 393	20 362	37 658	20,69	58 020	35
1981	116 053	25 760	50 954	22,20	76 714	34
1982	132 730	27 990	41 458	21,09	69 448	40
1983	150 006	37 141	37 711	24,76	74 852	50
1984	182 192	45 550	43 841	25,00	89 391	51
1985	201 968	46 897	46 787	23,22	93 684	50
1986	231 220	52 656	21 439	22,77	74 095	71
1987	235 382	58 218	20 480	24,73	78 698	74
1988	256 229	59 117	24 086	23,07	83 203	71
1989	296 121	70 370	45 492	23,76	115 862	61
1990	366 469	72 341	74 400	19,74	146 741	49
1991	538 581	81 090	161 567	15,06	242 657	33
1992	695 877	108 864	193 830	15,64	302 694	36
1993	811 225	126 993	179 760	15,65	306 753	41
1994	1 014 442	173 906	222 700	17,14	396 606	44
1995	1 302 872	245 837	336 148	18,87	581 985	42
1996	1 541 772	293 245	507 837	19,02	801 082	37
1997	1 700 775	317 048	570 765	18,64	887 813	36
1998	1 867 423	343 241	378 715	18,38	721 956	48
1999	1 981 588	342 632	560 120	17,29	902 752	38
2000	2 161 028	366 559	720 000	16,96	1 086 559	34
2001	2 404 763	409 367	840 600	17,02	1 249 967	33
2002	2 651 843	485 224	916 400	18,30	1 401 624	35
2003	2 879 690	528 439	836 060	18,35	1 364 499	39
2004	3 218 440	578 612	862 200	17,98	1 440 812	40

المصدر: جدول معد بناءا على إحصائيات الديوان الوطني للإحصائيات و المديرية العامة للضرائب

Document téléchargé depuis www.pnst.cerist.dz CERIST

حيث: PIB HH, HA الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات و خارج قطاع الفلاحة.

REC FISC ORD الإيرادات الجبائية العادية.

REC PETRO الإيرادات الجبائية البترولية.

PRESS FISC الضغط الجبائي.

TOT REC مجموع المداخيل الجبائية.

REC ORD/TOT الإيرادات الجبائية العادية / مجموع الإيرادات الجبائية.

يلاحظ من خلال هذا الجدول أنه في الفترة التي سبقت سنة 1974 كانت مداخيل الجباية العادية تتراوح ما بين 59% و 89% من مجموع المداخيل الجبائية للدولة ما عدى سنة 1971 التي عرفت انخفاضاإلى21%فقط بالرغم من ارتفاع حجمها. و تفسير ذلك يكمن في ارتفاع حجم مداخيل الجباية البترولية باثنتي عشرة مرة مقارنة مع السنة الماضية(تأميم المحروقات). أما في سنة 1974 التي صادفت الأزمة البترولية فقد انخفضت مداخيل الجباية العادية مقارنة مع الجباية البترولية إلى 37% واستمر التأرجح بين أقل من 50% و أكثر بقليل منها إلى غاية سنة 1986 التي عرفت الأزمة النفطية الثانية مما رفع مساهمة الجباية العادية إلى 71% حتى سنة 1989 .أما عام 1990 فقد انخفضت هذه المساهمة إلى 49%ثم إلى33% سنة 1991 وبقية هذه النسبة تتراوح بين36 و 40%بسبب تزايد مداخيل الجباية البترولية.

و بالنسبة لمؤشر الضغط الجبائي الذي يحسب بقسمة مداخيل الدولة من الجباية العادية إلى الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات و القطاع الزراعي (P.I.B HH.HA) قد اتسم بنوع من الاستقرار في الفترة 1963 و 1989 إذ كان بمتوسط 22.34% ما عدى سنة 1964 اي قارب هذا الضغط مستوى 40%. وابتداءا من سنة 1990 هبط تحت سقف 20% وبلغ متوسط 17.60% في الفترة 1990 و 2004. إن تفسير هذا الانخفاض في ضغط الجباية العادية هو أن المداخيل البترولية أصبحت أهم مصادر الدخل للخزينة و بالتالي فإنها تعوض الانخفاض في مداخيل الجباية العادية.

ثانيا: إيرادات الرسم علÄ القيمة المضافة(TVA)

إذا أريد التقييم الكمي لمدى فعالية الرسم على القيمة المضافة فمن الواجب القيام بحساب نسبة تزايدها من سنة إلى أخرى ثم مقارنة حجمها مع حجم إيرادات الجباية العادية والإيرادات الجبائية الكلية و الجدول التالي يوضح نتيجة الحسابات:

Document téléchargé depuis www.pnst.cerist.dz CERIST

الجدول رقم (9) تطور مداخيل الرسم على القيمة المضافة و الجباية العادية و الجباية الكلية(مليون دج)

PRODUIT	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004
TVA	15.615	35.059	50.560	68.399	90.215	98.999	108.266	109.526	116.153	126.326	156.676	172.229	210.235
TOTAL RECE ORDI(*)	108.832	126.993	173.906	245.837	293.245	317.048	343.241	342.632	366.559	409.367	485.224	528.439	578.612
%TVA/RECE ORDI	14,35%	27,61%	29,07%	27,82%	30,76%	31,23%	31,54%	31,97%	31,69%	30,86%	32,29%	32,59%	36,33%
TOTAL RECE FISCALE(*)	302.662	306. 211	396.082	581.985	801.082	887.813	721.956	902.752	1.086.559	1.249.967	1.401.624	1.364.499	1.440.812
% TVA/RECE FISC	5.16%	11.50%	12.76%	11.75%	11.26%	11.15%	14.99%	12.13%	10.69%	10.11%	11.18%	12.62%	14.59%

(*)hors recettes domaniales

المصدر: جدول مستمد من معطيات وزارة المالية ، المديرية العامة للضرائب، مديرية العمليات الجبائية، المديرية الفرعية للإحصائيات والتلخيصات .

Document téléchargé depuis www.pnst.cerist.dz CERIST

يلاحظ من خلال هذا الجدول أن نسبة مداخيل الرسم على القيمة المضافة إلى مجموع مداخيل الجباية العادية قد ارتفعت من 14.35% سنة 1992 أي بداية تطبيق هذا الرسم(شهر افريل) إلى 27.61% سنة 1993 لترتفع إلى 36.33% سنة 2004.

أما إذا قورنت نسبة هذا الرسم إلى مجموع المداخيل الجبائية فإنه يستنتج دوره المتزايد في التحصيل الجبائي حيث يلاحظ أنه انتقل من 5% سنة 1992 إلى 15% سنة 2004.

إن تفسير هذا التزايد الهام في حجم مداخيل الرسم على القيمة المضافة يتمثل في السهولة النسبية للتحكم فيه، فهو أكثر بساطة من النظام السابق من حيث عدد معدلاته(معدلان بدلا من 6 معدلات). كذلك الزيادة في هذه النسبة التي انتقلت من 13% إلى 14% إلى 17% و توسيع وعاء فرضها إلى أصحاب المهن الحرة كالأطباء و الموثقين.

المطلب الثالث:مراحل الجباية

تعرف الجباية بأنها مجموعة من العمليات تقوم بها الدولة لضمان مصادر لتمويل نفقاتها، وتمر هذه العمليات بثلاثة مراحل رئيسية متسلسلة زمنيا مع اشتراط تقنين العملية الجبائية كل سنة عن طريق قانون المالية السنوي الذي يصادق عليه المجلس الشعبي الوطني و مجلس الدولة و يتم نشره في الجريدة الرسمية.

أولا تحديد وعاء الضريبة(ASSIETTE DE L'IMPOT)

يصطلح على هذه العملية بتحديد المادة الخاضعة للضريبة، حيث يعرف كل شخص مادي أو معنوي وكل مادة وعملية يتم إخضاعها للضريبة أو الرسم. بعد ذلك يتم تحديد كمية أو حجم هذه المادة التي تستعمل كقاعدة لهذه الضريبة.إذن فهناك مجال و حد أدنى لتطبيق كل ضريبة أو رسم.

1.1 المادة الخاضعة للضريبة

تشمل الضريبة أو الرسم الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين المقيمين في التراب الوطني و الذين لهم نشاط تجاري أو صناعي أ و مهني حر، و تشمل كذلك الممتلكات العقارية أو المنقولة. أما زمن وجوب دفع الضريبة فهو ما يصطلح عليه ب"الحدث المنشئ للضريبة" (le fait générateur) ، و هو يتمثل في الحدث القانوني أو الفعل المادي الذي يجعل الشخص مدين للخزينة العمومية.

إن دفع الضريبة يكون بشكل دوري كالشهر والسنة مثلا، أو استثنائي كبيع عقار أو انتقال ملكية عن طريق الإرث. أما طريقة الدفع فتكون بشكل مباشر لوقوع الحدث المنشئ كالدفع التلقائي على الحساب (droits au comptant) مثل الرسم على النشاط المهني و الدفع الجزافي أو بشكل غير

Document téléchargé depuis www.pnst.cerist.dz CERIST

مباشر كالحقوق الصادرة عن إدارة الضرائب(droits constatés) مثل الضريبة على أرباح الشركات.

و يمكن للمشرع أن يعفي بشكل مؤقت بعض النشاطات أو المواد أو الأشخاص من الضريبة رغم وجودها ضمن مجال المادة الخاضعة لها، و ذلك وفقا للسياسة الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية المتبعة و هذا لا يعفي المكلف بالضريبة من التصريح بها، أما النشاطات التي لا تدخل أصلا ضمن مجال التطبيق فلا يمكن إخضاعها للضريبة إلا بتغيير القانون.

2.1 تحديد قاعدة الضريبة

يقصد بتحديد قاعدة الضريبة تعريف الكميات التي تستخدم كقاعدة لحساب حجم الضرائب أو الرسوم الواجب دفعها ، و تتمثل هذه الكميات في الحجم العيني كالقنطار و الهكتولتر، و الحجم النقدي كالدينار الجزائري مثلا . و هناك ثلاثة طرق للتحديد و هي: التقييم الإداري، التصريح المراقب والتقييم الثنائي.

أ–التقييم الإداري: تطبق هذه الطريقة في حالة القيام بعملية الإحصاء أو وفقا لمحاضر إثبات الحالة التي تقوم بها مصالح إدارة الضرائب أوالمصالح الأخرى كمديرية المنافسة و الأسعار و مصالح الأمن، كذلك وفقا للإشارات الخارجية للغنى و للمعلومات الواردة من الإدارات الأخرى.

ب-التصريح المراقب : يقوم المكلف بالضريبة بالتصريح بمداخيله و يحدد بنفسه القاعدة الخاضعة للضريبة ، و هذا لا يمنع من إمكانية مراقبة و التحقق من صحة هذه التصريحات من طرف مصالح الضرائب إن ارتأت ذلك.

ج-التقييم الثنائي : إن مبدأ هذه الطريقة هو أن يشترك الطرفان أي المكلف بالضريبة و الإدارة الجبائية في تقييم القاعدة الخاضعة للضريبة وفقا لطريقة الإجراءات التناقضية(procédures contradictoires) . و تشمل هذه الطريقة المكلفين غير المهمين من حيث حجم نشاطهم التجاري أو الصناعي أو مداخيلهم .

في حالة عدم التوصل إلى اتفاق يمكن اللجوء إلى مصلحة المنازعات على مستوى مديرية الضرائب ثم لجان الطعن على مستوى الدائرة و الولاية و العاصمة و كآخر حل يمكن اللجوء إلى الجهاز القضائي المتمثل في الغرفة الإدارية ثم المحكمة العليا.

ثانيا تصفية الضريبة(LIQUIDATION DE L'IMPOT)

بعد تحديد القاعدة الخاضعة للضريبة، تأتي مرحلة حساب حجم الضريبة الواجب دفعها، تسمى هذه المرحلة بالتصفية (LIQUIDATION) التي يمكن أن تقوم بها إدارة الضرائب كما يمكن للمكلف نفسه أن يقوم بها مع مراقبة تصريحاته و حساباته من طرف الإدارة.

Document téléchargé depuis www.pnst.cerist.dz CERIST

هناك حد أدنى لقاعدة الضريبة إذا تجاوزته وجب الدفع و إذا كانت أقل منه فهي معفاة ، و يمكن أن يكون المعدل المطبق على كل نوع من الضرائب تصاعديا كلما كانت القاعدة الخاضعة للضريبة مرتفعة، مثل الضريبة على الدخل الإجمالي. كذلك يمكن أن يكون المعدل ثابتا و تناسبيا (PROPORTIONNEL) مهما كان حجم القاعدة مثل الرسم على النشاط المهني.

هناك أيضا نوع أخير من الضرائب تدفع بشكل مرحلي، و ذلك بنقل ناتج الضريبة في مرحلة معينة إلى مرحلة موالية حيث تصبح ضريبة قابلة للخصم من مجموع ضريبة المرحلة الموالية مثل الرسم على القيمة المضافة.

ثالثا تحصيل الضريبة(RECOUVREMENT DE L'IMPOT)

بعد حساب حجم الضريبة الواجب دفعه نمر إلى مرحلة تحصيلها و التي تتم وفق طرق محددة تتمثل في : الدفع على الحساب، سند التحصيل ، الدفع التلقائي ، الاقتطاع من المصدر و الدفعات المسبقة .

1.3 الدفع على الحساب: تتمثل هذه الحالة في قيام المكلف شخصيا بحساب ما يجب أن يدفعه من ضرائب و رسوم و يدونها في استمارة خاصة (ج50 أو ج50أ) يدفعها للقابض مع المستحقات.

2.3 سند التحصيل : بعد تحديد قاعدة الضريبة و حسابها تصدر مفتشية الضرائب سند تحصيل، له قوة التنفيذ من طرف قابض الضرائب و يكون هذا الإصدار بشكل فردي أو جماعي على أن تتصل قباضات الضرائب المختصة إقليميا بكل شخص و تحدد له آجالا قانونية للدفع.

3.3 الدفع التلقائي : يقوم المكلف بنفسه بحساب الضريبة و دفعها وفق جدول زمني محدد من قبل المشرع ، و ذلك باستخدام استمارات خاصة توفرها الإدارة التي تلزم بمراقبة هذه العملية و إصدار سند تحصيل في حالة عدم مطابقة هذه العملية للقانون بشكل تام أو جزئي . هذه الإجراءات تطبق خاصة في تحصيل الرسوم على رقم الأعمال.

4.3 الاقتطاع من المصدر : يتحمل المكلف بالضريبة مسؤولية اقتطاع الضريبة من الخاضع الحقيقي و دفعها إلى الخزينة ، مثل الضريبة على الدخل الإجمالي/ فئة المرتبات التي يقتطعها المستخدم من مرتب مستخدمه و يدفعها بموازاة مع الدفع التلقائي في الآجال المحددة. و في حالة عدم الدفع فبإمكان إدارة الضرائب إصدار سند تحصيل في حقه.

يلاحظ أن الإجراءات المتبعة في تحصيل الضرائب بكل أصنافها تتميز بالتعقيد و التشعب مما يجعل تكاليف تحصيلها ترتفع و الزمن الذي تستغرقه يطول و ما لذلك من مضيعة للمال و الوقت بالنسبة للإدارة و للمكلف بالضريبة ، حيث أن عملية التحصيل تعتمد على طرق قديمة تتمثل في إيداع

Document téléchargé depuis www.pnst.cerist.dz CERIST

المكلف لتصريحاته لدى المفتشيات التي تقوم بتدوينها في جداول ترسلها إلى المديرية الولائية و منها إلى المديرية الجهوية ثم المركزية ، بعد ذلك تقوم المصلح الميكانوغرافية بإصدار جداول أخرى مرفقة بحوالات للدفع و ترسلها إلى قابض الضرائب عبر المديرية الجهوية و الولائية. من الواضح أن الفترة التي تستغرقها هذه العملية تزيد عن السنة و أن تكلفتها تكون ضخمة مما ينجر عنه من اضطراب في حسابات المكلف و وقوع أخطاء تؤدي إلى منازعات لا طائلة منها.

في محاولة للتخفيف من هذه الصعوبات في التحصيل أنشأت المديرية المركزية فروعا للمصالح الميكانوغرافية في الناحية الشرقية و الغربية للوطن و زودتها بأجهزة الإعلام الآلي و ألزمت الأشخاص المعنويين بحساب تلقائي للتسبيقات المتعلقة بأرباح الشركات دون انتظار الإشعار بالدفع. أما بالنسبة للمؤسسات التابعة لمديرية المؤسسات الكبرى فإنها بحساب و دفع كل ضرائبها بنفسها و دون انتظار أي إخطار من الإدارة الجبائية.

5.3 الدفعات المسبقة : تشكل هذه الطريقة في الدفع نوعا خاصا من الدفع التلقائي ، غير أن قاعدته و حجمه لا تكونا نهائيتين ، حيث أن حجم كل ضريبة يدفع بشكل دوري و يحسب انطلاقا من حجم الضرائب المدفوعة في السنة السابقة.تستعمل هذه الطريقة بشكل واسع ، و في نهاية كل سنة مالية يتم تصحيح الفرق بين ما تم دفعه من ضرائب و ما هو واجب ،فإذا كان الفرق موجبا يعوض المكلف أو يحول الفرق إلى السنة الجارية ، أما إذا كان الفرق سالبا فيدفع المكلف الفرق بشكل تلقائي أو تصدر الإدارة الجبائية سند تحصيل.

هنالك تسبيقات واجبة الأداء مثل تلك الخاصة بأرباح المهن الصناعية و التجارية و أرباح المهن غير التجارية ، و هناك تسبيقات اختيارية مثل الرسم على رقم الأعمال .

المبحث الثاني : قانون المالية و الموازنة في الجزائر

كما سبق ذكره فإن قانون المالية يعتبر وثيقة أساسية تنظم الحياة الاقتصادية و الاجتماعية للبلاد. و هو وسيلة فعالة للتنفيذ المالي لكل خطة سنوية ، يعطي للدولة و للجماعات المحلية الوسيلة القانونية و المالية لضمان نشاطات التسيير و التنمية للبلاد.

المطلب الأول: قانون المالية و الموازنة

إن أهم مرحلة تمر بها تمر بها أية سياسة مالية للحكومة هي مرحلة إعداد قانون المالية الذي

Document téléchargé depuis www.pnst.cerist.dz CERIST

بفضله يمكن لها أن تفي بما وعدت به من تقدم اقتصادي و استقرار اجتماعي و في نفس الوقت تثبت مدى دقة توقعاتها لحجم النفقات و الإيرادات .

أولا مسؤولية التحضير:

إذا علم أن عملية تحضير الموازنة و قانون المالية عملية تقديرية تحدد حجم الإيرادات والنفقات المتوقعة في المستقبل و أنها فرصة لتنفيذ الحكومة لسياساتها الاقتصادية و الاجتماعية المعلنة. و باعتبار أن الحكومة تتوفر على الإمكانيات و الوسائل اللازمة لتحديد القدرات المالية للاقتصاد الوطني و حجم احتياجات الأفراد للخدمات العمومية بالإضافة إلى الأولويات الاجتماعية وذلك من خلال البيانات الإحصائية التي تصدر عن الأجهزة المكلفة بذلك .

من خلال هذه الاعتبارات فمن الطبيعي أن تسند مسؤولية إعداد الموازنة و قانون المالية إلى الجهاز التنفيذي المتمثل في الحكومة ، وهو مطالب أيضا بتنفيذ بنود الموازنة و تحمل تبعاتها الاقتصادية و الاجتماعية.

وقد يتساءل المرء عن السبب في عدم إسناد هذه المهمة إلى السلطة التشريعية ، و الإجابة عن هذا التساؤل بسيطة و هي أن السلطة التشريعية لا تملك وسائل توفير المعطيات المتعلقة بالاقتصاد الوطني و احتياجات الأفراد للخدمات العمومية . كذلك فإن أعضاء هذه السلطة لا يهتمون بتوازن الموازنة و لا يحترمون القواعد العلمية التي تسير الإقتصاد بل يميلون إلى مراعاة الجانب الإجتماعي للسياسة الإقتصادية عموما و المالية على وجه الخصوص بهدف إرضاء ناخبيهم.

ثانيا تقنية إعداد الموازنة:

تساهم مجموع الهياكل الإدارية و الاقتصادية لوزارة المالية في تحضير مشروع قانون المالية الذي يشمل الإجراءات المتعلقة بمصادر التمويل ، النفقات و التوازن المالي.حيث أن كل وزارة تكلف مصالحها المنتشرة عبر الوطن بتقدير حجم نفقاتها و إيراداتها و رفعها إلى مقر الوزارة التي تقوم بدورها بتنقيحها و تجميعها ثم تقديمها إلى وزارة المالية .

أما بالنسبة إلى وزارة المالية نفسها فإنها بدورها تقوم بتقدير حجم إيراداتها ونفقاتها من خلال العروض التي يتقدم بها مدراء الإدارة المركزية ، محافظ البنك المركزي (بنك الجزائر) ،الرؤساء المدراء العامون للبنوك التجارية ، المدراء العامون لمؤسسات التأمين و للقطاع المالي و مدراء الضرائب للولايات.

في آخر المطاف تكون كل المعطيات الإحصائية قد جمعت على مستوى وزارة المالية وبالتحديد في المديرية العامة للضرائب في ما يخص توقعات الإيرادات والمديرية العامة للموازنة

Document téléchargé depuis www.pnst.cerist.dz CERIST

بالنسبة إلى توقعات النفقات، و انطلاقا من هذه المعطيات يتم إعداد المشروع التمهيدي لقانون المالية والموازنة مع الأخذ بعين الاعتبار النقاط والمؤشرات التالية:

1- السياسة النقدية المتمثلة في سعر صرف الدينار الجزائري، الادخار من حيث سلوك الأشخاص نحوه بفعل المحفزات ، جمعه و تطويره . وسائل الدفع المتعددة ، حركتها ، تقوية مصداقيتها و أمنها . القوانين الخاصة بأية مادة مالية خاصة في ميدان الصرف و التبادل الخارجي.

2- معدل التضخم .

3- سعر البترول .

4 - معدل نمو الناتج الداخلي الخام P.I.B) .

5-الجباية و ظروف وعاءها و تحصيلها.

6-النفقات العمومية من حيث توقعاتها و تطبيقها. تمويل الاستثمارات المبرمجة و عمليات الخزينة إضافة إلى إيجاد مصادر جديدة لتمويل لهذه الأخيرة .

7- إطار الميزانية الذي تدخل ضمنه المداخيل و النفقات.

8- الميزانيات المرفقة و محتواها و الإطار المحاسبي الذي تسجل فيه العمليات المالية للدولة و الجماعات المحلية. عمل الحسابات العملية (LES COMPTES FONCTIONNELS) للدولة و الجماعات المحلية.

يقدم المشروع إلى مجلس الحكومة للمصادقة عليه مع الأخذ بعين الاعتبار ملاحظات رئيس الجمهورية و بهذه المصادقة يصبح المشروع التمهيدي مشروعا لقانون المالية و الموازنة يتم عرضه على غرفتي البرلمان السفلى ثم العليا.

ثالثا تقدير الإيرادات و النفقات:

إن استخدام المعطيات الإحصائية السابقة يعتبر الأساس في القيام بتقدير حجم الإيرادات و النفقات المستقبلية بشكل دقيق نسبيا مع الأخذ بعين الاعتبار مخططات التنمية الواجب تنفيذها .

يعتبر تقدير حجم النفقات عملية أسهل من تلك المتعلقة بحجم الإيرادات نظرا لواجب الواقعية الذي من الضروري الالتزام به في تحديد حاجيات كل قطاع أو وزارة ، أما بالنسبة إلى الإيرادات فإن توقع حجمها يصطدم بعدة عوامل و متغيرات اقتصادية قد تتغير من سنة إلى أخرى .

المطلب الثاني: المصادقة على قانون المالية و الموازنة وتنفيذه

بعد إعداد مشروع قانون المالية و الموازنة والمصادقة عليه من طرف مجلس الحكومة يتم

Document téléchargé depuis www.pnst.cerist.dz CERIST

عرضه على هيأة ممثلة للشعب بهدف الموافقة عليه و بالتالي إعطائه صفة الشرعية و القوة القانونية لتطبيقه في الميدان و مراقبة هذا التطبيق من قبل الحكومة نفسها و معها البرلمان.

أولا مسؤولية المصادقة على قانون المالية و الموازنة:

كما هو معلوم فإن أي قانون تقترحه الحكومة أو يصدر عن رئيس الجمهورية في حالات استثنائية يجب أن تصادق عليه السلطة التشريعية في دوراتها العادية وذلك بهدف إضفاء الطابع الإجباري علي تنفيذه و بالتالي معاقبة من لا يحترمه ولا يطبقه. لذلك فإن السلطة التشريعية المتمثلة في البرلمان بغرفتيه هي المخولة لمناقشة و إثراء مشروع قانون المالية و الموازنة قبل المصادقة عليه. إذن فمن حق وواجب السلطة التشريعية الموافقة على فرض الضرائب و الرسوم و غيرها من مصادر تمويل النفقات العمومية و مراقبة أوجه إنفاق المال العام من خلال الإطلاع على التقرير السنوي الخاص بنشاط الحكومة.

فبعد أن تعد وزارة المالية المشروع التمهيدي لقانون المالية والموازنة تقوم بعرضه على مجلس الحكومة الذي يناقشه ويصادق عليه آخذا بعين الاعتبار توجيهات رئيس الجمهورية ، فيصبح هذا المشروع التمهيدي مشروعا للقانون بالإمكان عرضه على المجلس الشعبي الوطني الذي يكلف لجنة الشؤون الاقتصادية و المالية بمناقشته في كل تفاصيله مع كل وزير و مع الفاعلين الاقتصاديين و ممثلي العمال و الموظفين . ثم ترفع هذه اللجنة تقريرها إلى المجلس الذي يقوم بمناقشته النهائية و التصويت على بنوده بعد اقتراح التعديلات التي يراها أساسية و لكن دون الإخلال بالتوازنات الكلية لهذه الموازنة كتخفيض حجم الإيرادات أو رفع حجم الإنفاق، وإلا فإن ذلك سوف يعتبر رفضا للسياسة الاقتصادية و الاجتماعية التي تنتهجها الحكومة فتضطر إلى تقديم استقالتها أو حل المجلس الشعبي الوطني من طرف رئيس الجمهورية في حالة رفضه للمرة الثانية .

و بعد مصادقة المجلس الشعبي الوطني على مشروع القانون تقوم الحكومة بعرضه في آخر المطاف على مجلس الأمة الذي بدوره يناقشه من جديد و يصادق عليه بعد اقتراح التعديلات التي يراها ضرورية.

ثانيا تنفيذ قانون المالية الموازنة:

بعد مصادقة البرلمان على قانون المالية و الموازنة تأتي مرحلة تنفيذ ما جاء في هذا الأخير من إجراءات للتحصيل والإنفاق خلال السنة المالية المعنية .

تسند عملية التنفيذ هته إلى السلطة التنفيذية الممثلة في وزارة المالية من خلال قيامها بتحصيل الضرائب و الرسوم و غير من أنواع الإيرادات بواسطة الإدارة الجبائية و مصالح الجمارك و الخزينة وأملاك الدولة ، مع مراعاة الطابع الإجباري لهذه العملية التي تتم في أوقات و مناطق جغرافية محددة.

Document téléchargé depuis www.pnst.cerist.dz CERIST

أما عملية الإنفاق فإنها تتم في حدود مبالغ الإعتمادات المخصصة لكل هيئة حكومية ، إلا في حالات استثنائية توافق عليها السلطة التشريعية.

المطلب الثالث: الرقابة على تنفيذ قانون المالية و الموازنة

تسعى كل دولة إلى ضمان تنفيذ سياساتها في كل ميادين الحياة قصد ضمان النتائج المنتظرة من هذه السياسات، و لذلك فإنها تستخدم طرقا ووسائل لمراقبة هذا التنفيذ. فالنسبة إلى قانون المالية والموازنة توجد ثلاثة طرق (أو أجهزة) لمراقبة تنفيذه و هي: الجهاز التشريعي، الجهاز الإداري و الجهاز المستقل.

أولا الجهاز التشريعي:

إن من صلاحيات السلطة التشريعية الممثلة في لجنة الشؤون الاقتصادية و المالية مراقبة عمليات تحصيل الإيرادات و إنفاقها من خلال المساءلة الشفهية أو الكتابية لأعضاء الحكومة ومطالبتهم بتقديم الإيضاحات الضرورية والمفصلة.

كذلك فإن الحكومة مطالبة بتقديم بيان عن السياسة العامة من خلال تقريرها السنوي المفصل عن التنفيذ الفعلي لموازنة السنة الماضية بهدف التأكد من مدى تطبيقها لما تمت المصادقة عليه من قرارات الإنفاق و التحصيل ، إضافة إلى احترامها للقواعد المالية الواجب إتباعها في مثل هذه العمليات . لذلك فإن أي خلل في

التنفيذ سوف يستدرك في الموازنة القادمة، كأن يحول الفائض من الإيرادات إلى احتياطي يستخدم في حالة حدوث عجز في الموازنة. يمكن كذلك للبرلمان أن يكلف غرفه المختصة بتشكيل لجان تحقيق في القضايا المالية وفقا للقانون و للنظام الداخلي الذي يسيره.

ثانيا الجهاز الإداري:

تتولى كل وزارة مسؤولية مراقبة تنفيذ الموازنة من خلال أجهزتها الرقابية المختلفة و ذلك وفقا لدرجة المسؤولية التي تتمثل في السلم الإداري ، بحيث يقوم كل رئيس بمراقبة مرؤوسه المباشر عن طريق الوثائق و المستندات الإدارية و التقارير الحسابية الدورية.

فمثلا يقوم الوالي بمراقب العمليات المالية للبلديات بينما يقوم المراقب المالي بصفته ممثلا لوزارة المالية على مستوى كل ولاية بالتأكد من سلامة إجراءات صرف الإعتمادات و مراجعة الدفاتر

Document téléchargé depuis www.pnst.cerist.dz CERIST

المحاسبية، كذلك هناك رقابة على الخزينة العمومية و على قباضات التحصيل يقوم بها موظفون محليون أو مركزيون تابعون لوزارة المالية (المفتشية العامة للمالية).

ثالثا مجلس المحاسبة:

يتولى هذا الجهاز التابع لرآسة الجمهورية والذي يعتبر هيئة قضائية مراقبة عملية تنفيذ الموازنة و مدى احترامها للقواعد المالية و تحقيقها للأهداف المسطرة .

تتم هذه المراقبة من طرف موظفين برتبة قاض متخصصين في المحاسبة و تحت رآسة مستشارين من خلال الإطلاع على حسابات مصالح الدولة (الوزارات) و الولايات و البلديات إضافة إلى الهيئات العمومية الخاضعة لقواعد المحاسبة العمومية. في نهاية كل سنة يقدم هذا المجلس تقريرا مفصلا عن أعماله لرئيس الجمهورية الذي يمتلك سلطة القرار بنشره في الجريدة الرسمية أو الامتناع عن ذلك.

Document téléchargé depuis www.pnst.cerist.dz CERIST

خلاصة الفصل:

لم يكن النظام الجبائي الجزائري بمنأى عن التطورات التي حدثت في السياسات الاقتصادية و المالية للحكومات الأجنبية ، غير أن ما ميز هذا النظام هو ارتباطه بالنظام الفرنسي نظرا للعوامل التاريخية و الجغرافية المعروفة، و قد مر بمرحلتين أساسيتين، أولاهما تمتد من الاستقلال إلى سنة 1992 و الثانية تبدأ من هذه السنة إلى يومنا هذا.

فمن الجانب التشريعي فقد تم إلغاء كل القوانين التي تتعارض و السيادة الوطنية و التوجهات الإيديولوجية للحكومة مع الإبقاء على باقي القوانين، و ذلك إلى غاية سنة 1975 التي عرفت إصدار القوانين الخمسة من طرف المشرع الجزائري. بعد حدوث أزمة 1986 الاقتصادية و أحداث أكتوبر 1988 شرع في القيام بإصلاحات جذرية بهدف تبسيط الإجراءات الجبائية و توزيع أكثر عدالة لأعبائها و عائداتها على أفراد المجتمع.أما من الجانب الإداري فقد عرفت الإدارة استمرارية لمنشئتها وأسلوب تسييرها منذ الاستقلال إلى غاية سنة 1990 التي عرفت فيها تقسيما جديدا و مهام جديدة وفقا لمعيارين هما المعيار الاقتصادي و المعيار الديمغرافي ، وكان الهدف من هذا التغيير تحسين فعالية الإدارة و الرفع من مردودها، و قد تمثل هذا التقسيم في اعتماد ثلاثة هياكل مترابطة و هي : المديرية العامة للضرائب كهيكل مركزي، المديريات الجهوية التي تغطي كل منها مجموعة من الولايات و أخيرا المديريات الولائية.

إن أي تقييم لنتائج الإصلاحات السابق ذكرها لا يمكن إجراؤه إلا من خلال حساب حجم الضرائب و الرسوم العادية و البترولية التي تم تحصيلها ثم تحليل هذه المعطيات و حساب الضغط الجبائي الذي يعد مؤشرا هاما لفعالية هذه الإصلاحات، و قد خلص الباحث إلى أن الجباية البترولية هي التي طغت على المردود الجبائي للإدارة في معظم الأوقات ما عدى الفترة التي سبقت سنة 1974 و تلك السنوات التي عرفت انخفاضا حادا في أسعار البترول.أما بالنسبة إلى الضغط الجبائي فقد اتضح بأنه بقي مستقرا على العموم منذ الاستقلال رغم هبوطه تحت سقف 20% بداية من سنة 1990، ولا يخرج تفسير ذلك عن التفسير السابق و المتمثل في الاعتماد على الجباية البترولية في تمويل النفقات.

Document téléchargé depuis www.pnst.cerist.dz CERIST

الفصل الرابع

محاولة لنمذجة الجباية العادية

- مقدمة الفصل
- المبحث الأول: النمذجة
- المبحث الثاني: نمذجة الجباية العادية

Document téléchargé depuis www.pnst.cerist.dz CERIST

مقدمة الفصل:

من المعلوم أن الهدف الأساسي من الدراسة العلمية لأية ظاهرة طبيعية هو معرفة القوانين التي تسيرها و بالتالي السعي إلى التحكم فيها و توجيهها وفق ما يخدم الأفراد و المجتمعات.

كذلك فان هذه الدراسة تتطلب عزل الظاهرة، تبسيطها و تمثيلها بشكل مجرد، و يكون ذلك ممكنا في العلوم الطبيعية و الفيزيائية و الكيميائية لكنه يستحيل بالنسبة للعلوم الاجتماعية عموما و علم الاقتصاد على وجه الخصوص نظرا لارتباطهما بالسلوك البشري غير الثابت و الغير متحكم فيه ونظرا لحدوثهما بشكل متزامن، حيث أن الفارق بين التمثيل النظري التجريبي و الواقع يكون اكبر في مجال العلوم الاجتماعية عنه في العلوم الدقيقة.

إن النقائص المذكورة آنفا تمنع الباحث من القيام بتجارب معملية محضة[1]، إذ لا يمكن دراسة العلاقة بين متغيرين مع تثبيت المتغيرات أو العوامل الأخرى في الظاهرة المدروسة مع العلم بان دراسة و فهم ظاهرة اقتصادية معينة تتطلب جمع معلومات و بيانات في شكل كمي، على أن تكون مبسطة أيضا حتى يمكن تمثيلها في شكل رياضي يسمى بالنموذج مع وضع فرضيات حول العناصر المدروسة و حول القوانين التي تسيرها.

في هذا الفصل سوف يتم القيام بدراسة الجباية العادية دراسة قياسية من خلال بناء نموذج قصد التعرف على العوامل التي تؤثر على عائدات الجباية العادية و مدى التأثير الناتج عن كل متغيرة والتأكد من صحة الفرضيات التي بني عليها النموذج ثم القيام بالاختيارات اللازمة للنموذج و أخيرا استخدام هذا الأخير في التنبؤ بحجم العائدات من هذا النوع من الجباية.

قسم هذا الفصل إلى مبحثين اثنين، أولهما يخص النمذجة و الثاني يخص الجانب التطبيقي لهذه الدراسة.

المبحث الأول : النمذجةالقياسية

إن دراسة علم النمذجة و استخدماته في الحياة العملية تتطلب تقديم تعريف للنموذج و للعناصر التي تؤلفه، من فرضيات و متغيرات و علاقات تربط بين هذه المتغيرات ثم الطرق المستخدمة في بناء النماذج.

[1] دومينيك سالفاتور، الإحصاء و الإقتصاد القياسي(الطبعة الثالثة)الجزائر: د م ج 1993)، ص11.

Document téléchargé depuis www.pnst.cerist.dz CERIST

المطلب الأول :ماهية النمذجة

للتعرف على ماهية النمذجة يجب التطرق الى تعريف النموذج و العناصر التي يتكون منها.

أولا تعريف النموذج الرياضي:

هناك تعاريف عديدة للنماذج أهمها ما ذكره "ادموند مالينفو E.MALINVAUD " : النموذج هو التمثيل REPRESENTATION FORMELLE للأفكار أو المعلومات المتعلقة بظاهرة ما و يعبر عن هذه الأفكار التي تسمى عادة " نظرية الظاهرة " بمجموعة من الفرضيات الخاصة بالعناصر الأساسية للظاهرة و للقوانين التي تسيرها و هي عادة ما تترجم في شكل نظام رياضي يسمى بالنموذج[1]. فالنموذج إذن عبارة عن ترجمة رياضية لنظريات خاصة بظاهرة اقتصادية معينة.

ثانيا عناصر النموذج :

يتألف النموذج من ثلاثة عناصر و هي : الفرضيات ، المتغيرات و العلاقات .

1.2 فرضيات المتغيرات:

يستند النموذج القياسي إلى فرضيات أساسية معينة تخص المتغيرات التي تكونه و هي: المتغير العشوائي، المتغيرات التابعة و المستقلة و معلمات النموذج المستخدم. و تتمثل هذه الفرضيات فيما يلي[2] :

1.1.2 العلاقة بين المتغير المستقل و المتغير التابع علاقة خطية.

2.1.2 المتغيرات المستقلة و التابعة لها قسم معلومة و بدون خطأ.

3.1.2 تكون قيم المتغير التابع عشوائية نظرا لوجود الخطأ العشوائي ، اما المتغير المستقل فهو ذو قيمة منتظمة و معروفة، تختلف حسب الزمن، و لا تتزايد قيمتها و لا تتناقص نتيجة زيادة او نقصان حجم العينة المدروسة.

4.1.2 عدم وجود ارتباط بين قيم المتغير التابع عبر الزمن.

5.1.2 يتبع المتغير العشوائي توزيعا مستقلا عن الزمن.

6.1.2 للمتغير العشوائي قيما مستقلة عن قيم المتغير المستقل في الزمن أي وجود تجانس في تباين الخطأ، بمعنى انه مهما تكن قيم المتغير المستقل فان تشتت قيم الخطأ العشوائي يكون ثابتا.

7.1.2 يتوزع المتغير العشوائي توزيعا طبيعيا حول الصفر لأنه عبارة عن حصيلة لمجموعة كبيرة من المؤثرات، كل واحدة مستقلة عن الأخرى و لها تأثير قليل.

[1]E.Malinvaud, Méthodes Statiques de l'économétrie (Paris : DUNOD, 1981), P45.

[2]ROBERT S.PINDYCK and DANIEL.RUBINFELD, Econometric Models and Economic Forecasts (5th édition ; Singapore:MC GRAW-..HIL 1981) pp47 à51

Document téléchargé depuis www.pnst.cerist.dz CERIST

8.1.2 المتغير العشوائي المقابل لكل ملاحظة له ارتباط معدوم مع المتغير العشوائي الآخر، أي هناك انعدام الارتباط الذاتي.

9.1.2 تكون قيم معلمات النموذج غير معروفة.

2.2 المتغيرات:

يتألف النموذج من ثلاثة أنواع من المتغيرات و هي : المتغيرات التابعة و المستقلة و العشوائية.

1.2.2 المتغيرات التابعة:هي تلك المتغيرات التي تعرف مسبقا عند تحديد الظاهرة موضوع النموذج و هي تتأثر بأي تغير يحدث في المتغيرات الخارجية وتحدد انطلاقا منها، هناك من يطلق عليها اسم المتغيرات الداخلية [1] فمثلا عدد الإصابات بمرض ما له علاقة بعدد التطعيمات المقدمة للسكان، كذلك فان حجم الاستهلاك له علاقة بعدد التطعيمات المقدمة للسكان، كذلك فان حجم الاستهلاك له علاقة بالدخل المتاح و أسعار السلع أو الخدمات المستهلكة.

2.2.2 المتغيرات المستقلة: هي تلك المتغيرات التي تتدخل في العلاقات الموضوعة في النموذج. و تحدد بشكل مستقل عن المتغيرات التابعة، و يطلق عليها أيضا تسمية المتغيرات المفسرة'(بكسر السين)[2].

3.2.2 المتغيرات العشوائية : هي تلك المتغيرات التي لا يمكن حصرها و توقعها و التي تؤثر في النموذج على المتغير التابع و كذلك تشمل أخطاء القياس و عدم دقة المعلومات الإحصائية و الاكتفاء بإجراء الدراسة على عينة عشوائية في حالة عدم القدرة على جمع المعلومات اللازمة و عدم وجود وحدة لقياس المتغيرات الأخرى، و سعيا لتوفير الوقت و التكاليف لدراسة أية ظاهرة. لذلك فان وجود هذه المتغيرات يعطي الطابع الاحتمالي للنموذج و ذلك ينبغي الالتزام حتى تتحقق قيمة الإجراءات الإحصائية المستخدمة و النتائج المرجوة منها.

3.2 العلاقات :

كما سبق ذكره فان النموذج يعتبر ترجمة رياضية لنظريات أو معلومات خاصة بظاهرة اقتصادية معينة، و يفترض في أول الأمر انه يربط العلاقات بين المتغيرات الاقتصادية المدروسة التابعة منها و المستقلة و العشوائية على أسس سببية بين قيم هذه المتغيرات ،إذ أن تطور إحدى أو بعض المتغيرات يكون سببا في تطور المتغيرات الباقية وفق شروط و فرضيات معينة. و يكون ذلك بدون تدخل مباشر لإرادة الإنسان،مثل ما يعرف على مؤشر الطلب على سلعة ما الذي ينخفض في حالة زيادة ثمنها مع اشتراط ثبات دخل المستهلك.

[1] E.Malinvaud , OP. Cit , P53
[2] E.Malinvaud , OP. Cit , P63

Document téléchargé depuis www.pnst.cerist.dz CERIST

ويعبر عن العلاقات بين عناصر أي نموذج باستخدام الإحصائيات الخاصة بكل متغيرة مكونة لهذا النموذج من خلال عينة مختارة. إن هذه العلاقات تتخذ عدة أشكال رياضية و منها الخطية والأسية و اللوغرتمية.

المطلب الثاني: طرق إعداد و بناء النموذج

يعتبر بناء النموذج القياسي الاقتصادي علما و فنا في آن واحد [1] و هو يعتمد على الحدس والاستنتاج من خلال ملاحظة الظواهر الطبيعية للمجتمع التي تتسم بالحركية و عدم الثبات عكس الظواهر الطبيعية الأخرى كما هو الحال بالنسبة لعلم الفيزياء و الكيمياء. و ترتكز عملية البناء هذه وعلى المعطيات الإحصائية الكمية و على استخدام الأساليب الرياضية و تقنيات الإحصاء الوصفي الاستدلالي.

تمر عملية بناء النموذج القياسي بثلاثة مراحل أساسية و هي : تحديد الهدف من البحث، تحديد المتغيرات و تحديد نوع النموذج.

أولا تحديد الهدف من البحث:

هناك مفاهيم اقتصادية نظرية قائمة على فرضيات محددة من طرف المنظرين الإقتصاديين ، تقوم على أساس ملاحظة الوقائع الإقتصادية ، مثل علاقة الإستثمار بالإدخار و بالدخل الفردي ، علاقة الإستهلاك بمعدل الدخل و بأسعار السلع و الخدمات . فالنظرية تقوم بتحديد نوع هذه العلاقات من حيث كونها طردية أو عكسية.

إن الهدف من بناء أي نموذج قياسي هو إثبات مدى صحة النظرية الاقتصادية موضوع البحث، اختبار الفرضيات التي تصاحب عملية بناء النموذج ، استخدام النظريات الصحيحة في السياسات الآقتصاية للحكومات و أهمها التخطيط و اتخاذ القرارات. كذلك فإن تفسير العلاقة بين المتغيرات تفسيرا ريلضيا يساعد على توقع قيم المتغير التابع انطلاقا من قيم محددة للمتغيرات المستقلة.

ثانيا تحديد المتغيرات:

بعد تحديد الهدف من الدراسة التي نقوم بها تأتي مرحلة تحديد المتغيرات الفاعلة في النموذج القياسي و العلاقات التي تربطها وفقا للفرضيات المحددة سالفا ، مع الأخذ بعين الإعتبار المتغير العشوائي الذي له أثرعلى النموذج لا يمكن إهماله، وهو يشمل المتغيرات الأخرى ذات التأثير الضعيف أو غير المنتظم على المتغير التابع و بالتالي فإنه يعطي الطابع الاحتمالي للنموذج ككل.

[1] ROBERT S.PINDYCK and DANIEL.RUBINFELD, Econometric Models and Economic Forecasts (5th édition Singapore: MC GRAW-..HIL 1981) ppXII

Document téléchargé depuis www.pnst.cerist.dz CERIST

ثالثا تحديد نوع النموذج:

بعد تحديد الهدف من البحث و المتغيرات التي تشكل النموذج المراد بناؤه تأتي المرحلة الأخيرة التي تتمثل في تحديد نوع النموذج الذي يصلح للتطبيق في هذه الدراسة.

يتكون النموذج من معادلة واحدة أو عدة معادلات رياضية ، و هي تأخذ عدة أشكال، منها المعادلات من الدرجة الأولى أو الثانية أو الثالثة، وقد تكون أسية عادية تحول إلى معادلات لوغرتمية ذات الأساس e= 2.71 . كل شكل من هذه الأشكال يرتبط بالمفاهيم و النظريات الإقتصادية، و ذلك ما يجعل من الخبرة و التجربة الميدانية أمرا أساسيا للتمكن من بناء النماذج القياسية الجيدة[1].و على العموم فإن الشكل الأمثل هوذلك الذي يؤدي استخدامه إلى نتائج منطقية و معقولة.

هناك ثلاثة أنواع من النماذج القياسية الإقتصادية التي يمكن بناؤها و لكل نوع درجة من التعقيد و هي[2]:

1.3 نموذج السلاسل الزمنية(Time séries model) :

يدرس هذا النوع من النماذج تطور متغير ما عبر الزمن بصفته متغيرا مستقلا،و قد يكون الزمن في شكله السنوي أو الشهري أوغيره. و هو يساعد في التخطيط للمستقبل انطلاقا من تطور المتغيرات في السابق، إضافة إلى أنه يحدد أثر كل متغير مستقل على المتغير التابع في النموذج. ويكون النموذج عموما خطيا و إذا لم يكن كذلك فيمكن تحويله إلى شكله الخطي باستعمال تقنيات الرياضيات حتى يمكن تقدير معلماته.أما إذا كان عشوائيا بشكل معقد فسوف يصعب استخدامه.

كمثال على ما ذكر :استخدام نموذج السلاسل الزمنية في دراسة استهلاك مادة الكهرباء خلال السنوات السابقة لتقدير دالة الطلب عليها و تحديد حجم الإستثمار اللازم لتلبية الطلب المتوقع.و نفس الشيء بالنسبة إلى الطلب على أجهزة الكمبيوتر كدالة في أسعارها و في مستوى الدخل والمستوى الثقافي و العلمي للافراد.

إذن فإن هذا النوع من النماذج يستخدم في التنبؤ بحجم الطلب على مادة ما ، و يكون هذا التنبؤ على المدى القريب عموما ، و غالبا ما يستخدم في حالة نقص المعطيات المتعلقة بالمتغيرات المدروسة.

إن التنبؤ بتطور متغير ما يعتمد على قيمه السابقة و ليس على قيم متغيرات أخرى تربطها بها علاقة سببية.و قد تتطلب المتغيرات المستقلة بدورها تنبؤا بقيمها حتى نبني نموذجا صحيحا ، و ذلك

[1] J.Johnston,traduit par Bernard GUERRIEN , Méthodes économétriques (PARIS : économica , tome2, 3e édition, 1988), p586

[2] ROBERT S.PINDYCK and DANIEL.RUBINFELD, Econometric Models and Economic Forecasts (5th édition Singapore: MC GRAW-..HIL 1981) ppXV

Document téléchargé depuis www.pnst.cerist.dz CERIST

ما يصعب القيام به حيث أن وجود أخطاء معيارية فيها يجعل الخطأ المعياري في المتغير التابع أكبر ، و ذلك ما يجعل استخدام النموذج الهيكلي غير فعال في التنبؤ.

في حالة معدل الفائدة ذو المدى القصير يمكن ربط الناتج الداخلي الخام و الأسعار و عرض النقود ، وهي متغيرات يمكن بواسطتها بناء نموذج انحدار متعدد أو نموذج السلاسل الزمنية يربط معدل الفائدة الحالي بقيمه السابقة و بمتغيرات تمثل الطبيعة العشوائية لسلوكه السابق.إن نموذج السلاسل الزمنية في هذه الحالة يكون أفضل من نماذج الإنحدار الهيكلية (المتعدد و البسيط)من حيث أنه فعال في التنبؤ على المدى القصير ، والثانية فعالة في التنبؤ على المدى البعيد.

2.3 نموذج الانحدار ذو المعادلة الواحدة:

هو نموذج يكون في شكل دالة وحيدة مكونة إما من متغير تابع وآخر مستقل وحيدين و يطلق عليه اسم نموذج الانحدار البسيط و إما أن يتكون من متغير تابع وحيد و عدة متغيرات مستقلة وفي هذه الحالة يطلق عليه اسم نموذج الانحدار المتعدد.

يمكن للعلاقة الموجودة بين هذه المتغيرات أن تتخذ شكلين مختلفين، فإما أن تكون خطية او تكون غير خطية .

يكتب نموذج الانحدار البسيط بالشكل الرياضي التالي :

$$yi = a + bxi + \mu i$$

أما نموذج الانحدار المتعدد فيأخذ الشكل الرياضي التالي:

$$Yi=a1+a2x2i+a3x3i+\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots akxki+\mu i$$

حيث: $i=1,2,\ldots n$ و $k=1,2,\ldots K$

و يلخص نموذج الانحدار المتعدد في سلسلة من n معادلة:

$$Y1=a1+a2x21+a3x31+\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots akxk1+\mu 1$$
$$Y2=a1+a2x22+a3x32+\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots akxk2+\mu 2$$
$$\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots$$
$$Yn=a1+a2x2n+a3x3n+\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots akxkn+\mu n$$

أو في الشكل المصفوفي على النحو التالي:

Document téléchargé depuis www.pnst.cerist.dz CERIST

$$Y = XA + u$$

حيث :

Y شعاع عمود بحجم (n+1)

X مصفوفة بحجم (n x k)

A شعاع عمود بحجم (Kx1)

u شعاع عمود بحجم (nx1)

3.3 نموذج الانحدار متعدد المعادلات:

و هو نموذج يشمل عدة متغيرات يكون لها تأثير متبادل في شكل معادلات متعددة، و حيث تكون المتغيرة الداخلية دالة في عدة متغيرات خارجية تكون مرتبطة ببعضها البعض و يمكن تشكيلها في مجموعة من المعادلات.

في هذا النوع من النماذج لا تدرس العلاقات الفردية فحسب بل يعطي تفسير للعلاقة المتبادلة بين متغيراته في وقت واحد و بالتالي فإن استعماله في التنبؤ يكون مفيدا اكثر من غيره من النماذج ولكنه يتطلب معلومات و معطيات وفيرة و بالتالي نفقات كثيرة ووقتا طويلا لإنجازه و استغلاله.

يمكن ذكر نظام ثلاثة معادلات آنية[1] كمثال على هذا النوع من النماذج:

$$y1 = £0 + £2y2 + £3y3 + £4x1 + £5x2 + u1$$
$$y2 = š0 + š2y2 + š3y3 + š4x1 + š5x2 + u2$$
$$y3 = €0 + €2y2 + €3y3 + €4x1 + €5x2 + u1$$

حيث أن المتغيرات التابعة y3,y2,y1 تكون أيضا متغيرات مستقلة في كل معادلة من النظام هذا. أما المتغيرات x2,x1 و المتغيرات العشوائية μ3,μ2,μ1 فتكون دائما مستقلة.

و كمثال تطبيقي يمكن ذكر نموذج اقتصادي كلي ذي ثلاث معادلات[2]:

[1] ROBERT S.PINDYCK and DANIEL.RUBINFELD, Econometric Models and Economic Forecasts (5th édition Singapore: MC GRAW-..HIL 1981) pp320

[2] [2] ROBERT S.PINDYCK and DANIEL.RUBINFELD, Econometric Models and Economic Forecasts (5th édition Singapore: MC GRAW-..HIL 1981) pp321

Document téléchargé depuis www.pnst.cerist.dz CERIST

$$Ct = \alpha_o + \alpha_2 It + \alpha_3 Yt + \alpha_4 Ct\text{-}1 + \alpha_5 Rt + \mu_{1t}$$
$$It = \beta_o + \beta_3 Yt + \beta_5 Rt + \mu_{2\,t}$$
$$Yt = Ct + It + Gt$$

حيث :

Ct : الاستهلاك.

It : الاستثمار.

Yt : الناتج الداخلي الخام.

Gt : النفقات الحكومية.

Rt : هي معدل الفائدة على المدى القصير.

المطلب الثالث: اختبار النموذج

لكي يمكن استخدام أي نموذج اقتصادي قياسي يجب التأكد من صحته أولا من خلال تقييم خواصه من ناحية النظرية الإقتصادية و من الناحية الإحصائية التقنية و أيضا من الناحية الإقتصادية القياسية. فمن الضروري أن تتطابق المعاملات المقدرة للنموذج مع منطق النظرية الإقتصادية كإشارتها و حجمها ، وكذلك أن يكون تشتت المعالم المقدرة (δ) حول المنحنى أقل ما يمكن. وأخيرا أن تتحقق فرضيات النموذج و ذلك باختبارها الإحصائي.

وكما هو معلوم فإن الإقتصاد القياسي يعتبر أن دراسة أية ظاهرة اقتصادية تتطلب استخدام علم الرياضيات والإحصاء الذي يترجم بشكل تقريبي غير كامل العلاقةبين المتغيرات الإقتصادية المترابطة فيما بينها إلى أرقام ، وينطلق هذا الإرتباط من تحليل نظري يستند دائما إلى فرضيات يمكن التأكد من صحتها أو خطئها باستخدام علم الإقتصاد القياسي الذي يستعان به في تقدير معالم اية علاقة بين المتغيرات و اختبار تلك العلاقة إحصائيا' بالإضافة إلى تدقيق شكل تلك العلاقة.

هناك عدة اختبارات يمكن أن تجرى على النماذج الإقتصادية القياسية منها اختبار الفرضيات في مجال ثقة معين، اختبار خط الإنتشار، اختبار فيشر، معامل الإرتباط الجزئي، اختبار تباين تجانس الخطأ و اختبار الإرتباط الذاتي.

أولا اختبار الفرضيات في مجال ثقة:

يخص هذا الإختبار معاملات الإنحدار المقدرة و التي من المفروض أن تكون أقرب إلى المعاملات الحقيقية في النموذج الصحيح ، بمعنى أن أي ادعاء حول خاصية من خواص مجتمع

Document téléchargé depuis www.pnst.cerist.dz CERIST

الدراسة قد يكون صحيحا و قد يكون خاطئا ، وتكون دراسته من خلال دراسة عينة منه فقط و في مجال ثقة معين مسبقا. و يستند هذا الإختبار إلى فرضيتين أساسيتين هما:

*فرضية العدم التي معناها أن قيمة المعامل تكون معدومة ، أي لا يوجد تأثير للمتغيرات المستقلة على المتغير التابع. و تصاغ هذه الفرضية في الشكل التالي(في حالة الإنحدار المتعدد):

$$Ho : a2 = a3 = \ldots.ak = 0$$

إذا صحت هذه الفرضية نقول بأن المتغير العشوائي هو مصدر وحيد لإنحراف المتغير التابع (yt).

*الفرضية المقابلة هي الفرضية البديلة عن الأولى ، مؤداها وجود قيمة غير معدومة لمعلمات الإنحدار، أي وجود تأثير من المتغيرات المستقلة على المتغير التابع. و تصاغ هذه الفرضية في الشكل التالي (في حالة الإنحدار المتعدد):

$$H1 : a2 \neq a3 \neq \ldots.ak \neq 0$$

و من المعروف أن رفض فرضية صحيحة يعتبر خطأ من النوع الأول و قبول فرضية خاطئة هو خطأ من النوع الثاني. و نسعى في الجانب التطبيقي إلى التفريق بين رفض فرضية العدم و بين قبولها ، فإذا تحقق رفض لفرضية العدم نقبل النموذج و في الحالة المعاكسة نرفضه.

يستخدم اختبار t وفق درجات حرية معينة بالنسبة لكل معلمة من معالم النموذج ، و بعد حساب قيمة t وفق المعادلة: ti = بدرجات حرية معينة نقارنها مع قيمة t المجدولة.

ثانيا اختبار خط الإنتشار(التباين):

إن قياس مدى انتشار ملاحظات الظاهرة المدروسة حول الاتجاه المقدر لها و الذي من المفروض أن يشملها يعتبر أيضا مؤشرا على جودة النموذج المقدر ، حيث أن كبر حجم البواقي يدل على عدم جودته و العكس صحيح. المنحنى التالي يوضح الانتشار.[1]

[1] ROBERT S.PINDYCK and DANIEL.RUBINFELD, Econometric Models and Economic Forecasts (5th édition Singapore: MC GRAW-..HIL 1981) pp9

Document téléchargé depuis www.pnst.cerist.dz CERIST

الشكل البياني رقم(3) منحنى خط الانتشار

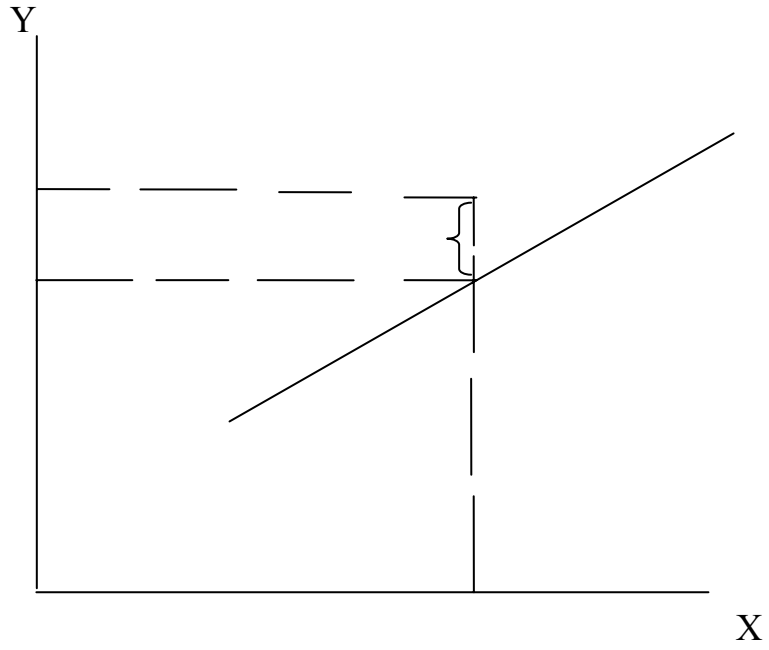

يتم الإختبار من ناحية الإحصاء الوصفي باستخدام معامل الإرتباط R^2 الذي يعرف كما يلي:
هو نسبة التغير الكلي للمتغير التابع Yt بانحداره على المتغير المستقل Xt و هو يقيس الارتباط بين عدد من المتغيرات، أي أنه يقيس دور كل المتغيرات المستقلة في تطور المتغير التابع. غير أنه يخفي دور كل متغير مستقل في تطور المتغير التابع.

تتراوح قيمة معامل الإرتباط بين 0و1 و هي تكبر كلما زاد عدد المتغيرات المستقلة و لا تأخذ بعين الإعتبار عدد درجات الحرية و تتوقف على التغيرات التي تحدث على المتغير التابع Yt و تأخذ بعين الإعتبار عدد الملاحظات T.

كلما كانت قيمة معامل الارتباط كبيرة كلما كان حجم البواقي أصغر، أي أن خط الإنتشار يكون أكثر استقامة و بالتالي يكون النموذج جيدا ، و كلما كانت صغيرة كان حجم البواقي كبيرا و بالتالي النموذج غير جيد.

ثالثا اختبار F :

تعكس قيمة F مدى قوة علاقة المتغيرات المستقلة Xt بالمتغير التابع Yt ، حيث أن قيمتها العليا تشير إلى قوة علاقتها و العكس صحيح، وهي مرتبطة بدرجات حرية معينة و مستوى معنوية محدد.

Document téléchargé depuis www.pnst.cerist.dz CERIST

من الناحية التطبيقية تجرى مقارنة قيمة F المحسوبة مع قيمتها المجدولة.فإذا كانت أكبر منها فإننا نرفض فرضية العدم و نتأكد من وجود علاقة بين المتغيرات المستقلة و المتغير التابع، و العكس صحيح إذا كانت قيمة F المحسوبة عن قيمة F المجدولة.

تستخدم F لاختبار معنوية معامل الإرتباط R^2 و اختبار فرضية أن المتغيرات المستقلة ليست لها علاقة بتغير Yt .

تحسب F كما يلي :

$$F = \frac{R^2 / (k-1)}{(1-R^2) / (n-k)}$$

حيث: n هي عدد الملاحظات.

k هي عدد المعلمات المقدرة.

R^2 هي معامل التحديد.

رابعا معامل الإرتباط الذاتي:

يستخدم هذا المعامل في تقييم علاقة كل متغير مستقل Xt بالمتغير التابع Yt مع تثبيت باقي المتغيرات المستقلة، أي عزل تأثيرها على المتغير التابع و على بعضها البعض. و بذلك نعرف أهمية كل متغير في النموذج و بالتالي نتعرف على مدى احتمال وجود تعدد خطي (multicolinéarité).

و من خلال هذا المعامل يمكن إلغاء المتغيرات التي ليست لها أهمية في النموذج المدروس.

يحسب هذا المعامل بالطريقة التالية:

$$r_{yx1,x2} = \frac{r_{yx1} - r_{yx2} . r_{x2x1}}{\sqrt{1 - r^2_{x1x2}} . \sqrt{1 - r^2_{yx2}}}$$

في هذا المثال تحسب قيمة الإرتباط الجزئي بين المتغير التابع Yt و المتغير المستقلX1 مع تثبيت المتغير المستقل X2 أي عزل تأثيره في المعادلة.

Document téléchargé depuis www.pnst.cerist.dz CERIST

و تكتب المعادلة كما يلي:

$$r_{yx1} = \frac{\sum x_1 y}{\sqrt{\sum x^2_1} \cdot \sqrt{\sum y^2}}$$

حيث يسمى r_{yx1} معامل الإرتباط البسيط.

أما إذا أدخلنا معامل التحديد في هذه المعادلة فإنها تكتب كما يلي:

$$r^2_{yx1,x2} = \frac{R^2 - r^2_{yx2}}{1 - r^2_{yx2}}$$

خامسا اختبار تباين تجانس الخطأ:

يتعلق هذا الإختبار بالفرضية الاساسية السادسة المذكورة في المطلب الأول و هو يخص فرضية العدم لتجانس تباين الخطأ أي:

$$\delta^2_1 = \delta^2_2 = \ldots\ldots\ldots\ldots \delta^2_n$$

حيث n هي عدد الملاحظات.

هناك ثلاثة اختبارات تتعلق بحالات عدم تجانس تباين الخطأ و هي:

1.5 اختبار بارتلت(bartlett):

في هذا الإختبار تقسم المعطيات الخاصة بالمتغيرات إلى العدد g من المتغيرات الذي تتراوح قيمته من : $g=1.2.3\ldots\ldots G$

و حيث

$\delta^2 g$ مقدرة $\quad S^2 g = \frac{1}{Ng} \sum_{i=1}^{Ng} (Yi - Yg)^2$

و تحسب S كما يلي :

Document téléchargé depuis www.pnst.cerist.dz CERIST

$$S = - \frac{N \log \left(\sum_{G} \frac{Ng}{N} . S^2g \right) - \sum_{G} Ng \log S^2g}{1 + \frac{1}{3(G-1)} \left(\sum_{G} \frac{1}{Ng} - \frac{1}{N} \right)}$$

وتحت فرضية تجانس تباين الخطأ يكون ل S توزيع χ^2 إحصائية مع G-1 درجة حرية، وباستخدام إحصاءة χ^2 المجدولة ترفض فرضية العدم لتساوي التباين في كل المجموعات إذا كانت أكبر من χ^2 المجدولة.

و إذا رفضت فرضية العدم نقوم بتطبيق طريقة المربعات الصغرى المعممة.

2.5 اختبار قولد فيلد-كاندت(Gold Feld-Quandt):

يتم اختبار فرضية عدم تجانس تباين الخطأ مقابل فرضية $\delta^2i=cx^2i$ بحساب خطي الإنحدار للمربعات الصغرى ، و يتم الأول باستخدام المعطيات ذات تباين خطع صغير و الثاني باستخدام المعطيات ذات تباين خطع كبير.

إذا كانت التباينات الباقية متساوية فلا ترفض فرضية تباين الخطأ أما إذا كانت غير متساوية فإن هذه الفرضية ترفض.

سادسا اختبار الارتباط الذاتي:

يعرف الإرتباط الذاتي بأنه : وجود علاقة بين الأخطاء المتعلقة بكل ملاحظة، و هذه الحالة تخالف الفرضية الثامنة المذكورة في المطلب الأول من هذا المبحث.

يتم اختبار وجود الإرتباط الذاتي باستخدام معادلة دوربين واطسون ، حيث أن فرضية العدم تقول بعدم وجود ارتباط تسلسلي بين الأخطاء ، و الفرضية المقابلة تنص على و جود ذلك الإرتباط. ويتطلب هذا الإختبار القيام بحساب إحصائية تعتمد على بواقي طريقة المربعات الصغرى العادية وهي:

Document téléchargé depuis www.pnst.cerist.dz CERIST

$$DW = \frac{\sum_{t=1}^{T} (\varepsilon_t - \varepsilon_{t-1})^2}{\sum_{t=1}^{T} \varepsilon_t^2}$$

حيث تكون قيمة DW بين 0 و 4 . وهناك مجال ل DW هوdl وdμ حيث dl < dμ .
يوضح الجدول التالي[1] كلا من قيم DW و النتائج المقابلة لكل احتمال:

الجدول رقم (10) القرارات الناتجة عن قيم" دوربن واطسون"

قيمة DW :	*النتيجة:*
4-dl<DW<4	نرفض فرضية العدم ، ارتباط ذاتي سالب
4-dμ<DW<4-dl	نتيجة غير محددة
2<DW<4-dμ	نقبل فرضية العدم
dμ< DW <2	نقبل فرضية العدم
dl <DW< dμ	نتيجة غير محددة
0<DW<dl	نرفض فرضية العدم ، ارتباط ذاتي موجب

المصدر:ROBERT S.PINDYCK and DANIEL.RUBINFELD, OP. Cit pp160

المطلب الرابع: استخدام النموذج

إن الدراسة القياسية لأية ظاهرة اقتصادية تسعى إلى تأكيد أو نفي النظرية الخاصة بهذه الظاهرة و ذلك من حيث الفرضيات المتعلقة بها وبالقوانين التي تتحكم فيها . لذلك فإنه يصبح بالإمكان التعرف بدقة على حقيقة الظاهرة المدروسة والتأثير عليها .كذلك فإن الغرض من هذه الدراسة هو التنبؤ بالتطورات التي سوف تحدث على عناصر الظاهرة المدروسة سواء بفعل عامل الزمن أو اتخاذ القرار من طرف المسؤولين .إذن فالهدف الأساسي من بناء أي نموذج قياسي هو التحليل الهيكلي للعلاقات بين المتغيرات و التنبؤ بالتطورات المستقبلية للمتغيرات التابعة وفقا لقيم المتغيرات المستقلة.

[1] ROBERT S.PINDYCK and DANIEL.RUBINFELD, OP. Cit pp160

Document téléchargé depuis www.pnst.cerist.dz CERIST

اولا التحليل الهيكلي:

إن التحليل الهيكلي عبارة عن قياس أو تفسير كمي للعلاقات السببية التي تربط المتغير التابع بالمتغيرات المستقلة عن طريق تقدير معلمات النموذج، ولايمكن وصف هذه العلاقات بدقة كاملة نظرا لعدم إمكانية تحديد جميع العوامل المؤثرة في المتغير التابع ، كذلك فإن احتمال وجود أخطاء في التقدير و الإختبار وارد أثناء إجراء الدراسة مما يجعل هذه العلاقات تأخذ الطابع الاحتمالي.

تتطلب عملية ربط العلاقات بين المتغيرات استخدام النظرية الإقتصادية التي تساعد في تحديد عدد المتغيرات و إشارة و حجم معالمها. كمثال على ذلك دالة الإنتاج التي تربط العلاقة بين حجم الإنتاج p و عدد العمال L و قيمة رأس المال k التي صاغها كوب و دوغلاس في الشكل الرياضي التالي:

$$P = A\,L\,K$$

حيث A هي معامل يعكس كفاءة الإنتاج.

يتضح من خلال النظرية الاقتصادية أن تأثير كل من L وK وA يكون متناسبا مع حجم الإنتاج و لكن بشكل متفاوت و نسبي يتمثل في المعاملين α و ß .[1]

ثانيا التنبؤ:

تستخدم النماذج القياسية في التنبؤ بتطور المعطيات الاقتصادية و المساعدة على اتخاذ القرار المناسب لمواجهة هذه التطورات.

يتم التنبؤ وفقا لشروط محددة تخص القيم التي قد تأخذها المتغيرات المستقلة التي لها تأثير على المتغيرات التابعة ، و قد تتحدد هذه القيم بصفة تلقائية فتكون مقدرة كما أنها قد تتحدد بتدخل الإنسان فتكون معلومة مسبقا.

إن الإكتفاء بتقدير قانون التوزيع الإحتمالي للمتغيرات التابعة و ليس بمعرفة تامة لهذا القانون يعطي للتنبؤ طابعا احتماليا ، و قد يتعرض التنبؤ للخطأ نظرا للطابع العشوائي للمتغير μ أو بسبب كون المعالم المقدرة للنموذج مساوية للمعالم الحقيقية في المتوسط فقط، أو حدوث خطأ في توقع حجم المتغيرات المستقلة . و قد يكون النموذج نفسه خاطأ ، كأن يكون غير مؤسس نظريا و مقدرا على أساس معطيات قليلة أو تكون فرضيات بنائه غير متطابقة مع الخواص الحقيقية للظاهرة المدروسة.

[1] E.Malinvaud , OP. Cit P 680

Document téléchargé depuis www.pnst.cerist.dz CERIST

إذا عرفت قيم المتغيرات المستقلة Xt فإن التنبؤ يكون غير مشروط ، أما في حالة إعطاء قيم مقدرة لها فإن التنبؤ يكون مشروطا ، و الحكم بكونه تنبؤا جيدا أم لا يكون بحساب خطأ له يكون أقل تباينا.

يعتبر التنبؤ وسيلة للتأكد من فعالية النموذج بالإضافة إلى إحصائيات t ، F ، R^2 التي قد تكون جيدة بينما يكون التنبؤ غير ذلك و العكس صحيح حيث أن R^2 تكون ضعيفة ومعامل الانحدار غير معنوي بينما يكون التنبؤ جيدا.

لقد ساعد التطور التكنولوجي والأبحاث في العلوم الاقتصادية على إظهار أهمية و فعالية النماذج الاقتصادية القياسية في التنبؤ بالاتجاهات المستقبلية للمتغيرات الفاعلة في المجالات الاقتصادية.

إن التنبؤ بقيم المتغيرات التابعة يعتمد على قيمها الجارية وعلى قيم المتغيرات المستقلة في فترة زمنية محددة سواء على المدى القصير أو الطويل من جهة أوعلى قيم المعلمات المقدرة للنموذج. يتوقف استخدام النموذج القياسي في التنبؤات الاقتصادية على مبادئ أساسية متعددة منها:

- التفريق بين المتغيرات المؤثرة في الظاهرة المدروسة التي يمكن السيطرة عليها من طرف السلطات العمومية و تلك التي تتعلق بالسلوك الفردي و بالعوامل الطبيعية التي لا يمكن التحكم فيها.
- ليس من الضروري اللجوء إلى استخدام نماذج معقدة للتنبؤ بتطور الظاهرة المدروسة ، فقد يكون التنبؤ جيدا باستخدام نماذج بسيطة لا تتطلب جهدا و لاأموالا مكلفين.

ثالثا اتخاذ القرار:

يعتبر اتخاذ القرار ذروة استخدامات النماذج الاقتصادية القياسية ، و هو جوهر أية سياسة اقتصادية حكيمة تسعى إلى التنمية و رفاه المجتمع. كما هو معلوم فإن عنصر الزمن يعتبر أساسيا في تحديد مدى فعالية القرارات المتخذة ، هذه الفعالية التي تقاس بالآثار المترتبة عن القرارات المنفذة، فالأجل القصير يتميز بنوع من الاستقرار الاقتصادي تكون فيه قيم المتغيرات الاقتصادية ثابتة وبالتالي فإن اتخاذ القرار يكون سهلا و غير معرض للأخطاء ، عكس الأجل الطويل الذي يكون فيه الاقتصاد أكثر عرضة للتغيرات بفعل العوامل الطبيعية و السياسية كما هو معلوم ، وهو الأمر الذي يجعل عملية اتخاذ القرار أكثر تعقيدا و أكثر عرضة للخطأ.

Document téléchargé depuis www.pnst.cerist.dz CERIST

المبحث الثاني: نمذجة الجباية العادية

إن بناء أي نموذج قياسي صحيح لا يعتمد على طرق ميكانيكية و روتينية محضة بل إلى فن يتطلب قدرا كبيرا من المعارف [1] التي تستمد من التجارب الشخصية و تجارب الآخرين . و تتطلب كل دراسة قياسية الدقة في تحديد الهدف المقصود منها ثم تخصيص النموذج من خلال تحديد متغيراته و صياغته في شكل رياضي، تقدير معالم النموذج باستخدام المعطيات الإحصائية الخاصة بكل متغير، اختبار فرضيات النموذج و اختيار المتغيرات ذات التأثير الفعلي على النموذج و أخيرا استعماله في التنبؤ و التحليل و اتخاذ القرار.

المطلب الأول: تخصيص النموذج

تعتبر هذه العملية من أهم المراحل التي تمر بها أية دراسة قياسية ، وهي تتعلق بتحديد المتغيرات التي يتشكل منها النموذج المراد بناؤه.

أولا تحديد المتغيرات:

كما سبق ذكره فإن الجباية تعتبر وظيفة اقتصادية واجتماعية، حيث أنها تشكل أهم مصدر من مصادر تمويل الخزينة العمومية و الجماعات المحلية[2] و تكفي الإشارة إلى أن حجمها قد بلغ 1495.93 مليار دج سنة 2005 أي ما نسبته 91.44% من مجموع الإيرادات.[3]

إن القيام بوظيفة الجباية يتطلب طاقات مادية و بشرية كبيرة تسيرها مؤسسة مستقلة من المؤسسات الرسمية للدولة ألا وهي المديرية العامة للضرائب التابعة لوزارة المالية، و التي لها تنظيم و موازنة خاصين بها[4] و مزودة بنصوص قانونية و تخضع للدستور و للرقابة البرلمانية بغرفتيها السفلى و العليا.

بالنظر إلى التقلبات الكثيرة التي تعرفها أسعار البترول في السوق الدولية بسبب عوامل متعددة وغير متحكم فيها ، فقد تكون طبيعية كما هو الشأن بالنسبة لحالة الطقس و الكوارث الطبيعية، أو اقتصادية متمثلة في حجم وسرعة النمو الاقتصادي في الدول المستوردة للطاقة و كذلك المنتجة منها والتي لا تفي احتياطاتها بما تحتاجه من هذه المادة الحيوية، إضافة إلى الأوضاع السياسية الدولية

[1] J.Johnston OP.Cit, p586
[2] Jean Alexandre, Droit fiscal algérien (Alger : OPU, 1990), p25
[3] Direction Générale des Impôts, direction des opérations fiscales, sous direction des statistiques.
[4] Rapport de la cour des comptes JORADP N°76 du 18 Radjab 1418

Document téléchargé depuis www.pnst.cerist.dz CERIST

المتمثلة في حالات النزاعات المسلحة و الانقلابات السياسية. و بالنظر إلى الاعتماد شبه التام على عائدات البترول من حيث الجباية والعملة الصعبة التي لا تقل نسبتها عن 55% مقارنة مع المداخيل الجبائية الكلية[1] و 95% بالنسبة إلى مجموع الصادرات، فمن السهولة بمكان التأكد من مدى ارتباط الاقتصاد الوطني ب"برميل النفط" و ما يشكله ذلك من خطورة على استقلال البلاد المالي و الاقتصادي . إن أكبر دليل على ذلك ما وقع سنتي 1986و 1996 من أزمة اقتصادية أجبرت الدولة على التوقف عن سداد خدمات ديونها فما بالك بالديون الأصلية ، مما جعلها تدخل في الحلقة المفرغة للمؤسسات المالية الدولية و المتمثلة في الاستدانة من جديد ووفق شروط قاسية و اللجوء إلى طلب إعادة الجدولة وما له من آثار سلبية على الاقتصاد الوطني من تفاقم لأزمة البطالة و زيادة في نسبة التضخم والأسعار و تراجع في النمو الاقتصادي و بالتالي التعرض إلى أزمات اجتماعية خطيرة. إن هذه الأزمات هي التي جعلت السلطات الجزائرية تفكر جديا في التقليل من الإعتماد على مداخيل البترول من العملة الصعبة و من الجباية مع العمل على تنويع مصادر هذا الدخل من خلال الرفع من قدرات إنتاج السلع والخدمات و جعلها قابلة للتصدير و منافسة في السوق الدولية إضافة إلى تشجيع السياحة الوطنية و الأجنبية و رفع حجم مداخيل الجباية العادية.

إذا كان حجم المداخيل المحصلة من الجباية البترولية يعتمد بالأساس على أسعار النفط ومشتقاته في السوق الدولية فإن حجم مداخيل الجباية العادية يخضع لعوامل أخرى كثيرة يمكن تقسيمها إلى شقين هما السياسة الجبائية و حجم النشاط الاقتصادي .

1.1 السياسة الجبائية :

تتمثل هذه السياسة في قرارات المشرع المتعلقة بمجال تطبيق الضرائب والرسوم أي وعاؤها ، عدد أصناف الضرائب والرسوم المطبقة ، عدد الإعفاءات الدائمة والمؤقتة ، المعدلات المطبقة بالنسبة

لكل ضريبة وكل رسم ، نسبة التحصيل الفعلي مقارنة مع ما تم وعاؤه فعالية الرقابة الجبائية والتحصيل ألقسري للديون التي هي على عاتق المكلفين و مدى التزام هؤلاء بواجباتهم الجبائية.

2.1 حجم النشاط الاقتصادي:

يرتبط النشاط الاقتصادي بالجهاز الإنتاجي و ألخدماتي و التجاري خصوصا و السياسة الاقتصادية على وجه العموم. و ذلك ما يمكن تفصيله في العوامل التالية:

[1] Direction Générale des Impôts, direction des opérations fiscales, sous direction des statistiques

Document téléchargé depuis www.pnst.cerist.dz CERIST

1.2.1 الناتج الداخلي الخام:و هو عبارة عن مجموع الإنتاج الداخلي الخام أو القيمة المضافة الخامة في الفروع الإنتاجية و الفروع غير الإنتاجية مع طرح الخدمات غير الإنتاجية في الفروع الإنتاجية[1].

2.2.1 عدد الخاضعين للضريبة: و هم الأشخاص الطبيعيون و المعنويون الخاضعون للضرائب و الرسوم.

3.2.1عدد الوحدات العقارية و العائلات الخاضعة للرسم العقاري و رسم التطهير.

4.2.1عدد الموظفين في إدارة الضرائب و مستواهم العلمي.

5.2.1حجم التدخلات التي تقوم بها مصالح الرقابة الجبائية المكلفة بمحاربة الغ t و التملص الجبائي.

6.2.1حجم مداخيل الجباية البترولية.

7.2.1 عوامل أخرى.

و لكي يمكن دراسة و تحليل و ضعية الإدارة الجبائية من حيث بنيتها و فعاليتها الاقتصادية والاجتماعية،إمكانية تغطيتها لأي نقص محتمل في مداخيل الجباية البترولية، وخاصة على المدى المتوسط و البعيد ، مدى مسايرتها للتطور و التحول الاقتصادي الجاري و خاصة سياسة الإنفتاح على السوق الخارجية و تحرير التجارة و رفع الدعم عن معظم السلع و الخدمات والمعاهدات الدولية مثل تلك الخاصة بالمنظمة العالمية للتجارة واتفاقية الشراكة مع الإتحاد الأوربي، فإنه يجب إجراء تقييم المادي لها من خلال حساب حجم مداخيل الجباية العادية و مقارنتها مع توقعات واضعي الموازنة السنوية الذين يسعون إلى الرفع من حجم هذه المداخيل قصد تغطية النفقات العمومية المتزايدة،و إلى الاستغناء التدريجي عن الثروة البترولية كمصدر اساسي لتمويل الخزينة ولدفع العجلة الاقتصادية كما سبق ذكره، على أن يتم هذا الرفع من دون الإخلال بالقوانين المعمول بها و التي تسعى في الوقت نفسه إلى التخفيف من الضغط الجبائي على المكلفين ، وتوزيعه بشكل عادل عليهم.

إن هذه الدراسة تتطلب الحصول على معطيات إحصائية دقيقة ممتدة على سنوات عديدة كما يتطلبه أي تحليل اقتصادي قياسي لأية ظاهرة . ولكن نظرا لكون الجزائر كغيرها من دول العالم الثالث تتميز بضعف المستوى العلمي لموظفيها ووجود معطيات إحصائية غير دقيقة و أحيانا متناقضة إذا استقيناها من مصادر متعددة فإنه سوف يعتمد على إحصائيات كل من وزارة المالية و الديوان الوطني للإحصائيات لسببين اثنين هما كون الأولى معنية بوظيفة الجباية ولها من الوسائل المادية والبشرية ومن المسؤوليات ما يجبرها على الصرامة في القيام بالإحصائيات و خاصة إعداد قانون

[1] د. أقاسم قادة،، المحاسبة الوطنية (الجزائر: د م ج ، 1994) ، ص

Document téléchargé depuis www.pnst.cerist.dz CERIST

المالية السنوي و تقديم الحصيلة السنوية للنشاط الحكومي أمام البرلمان بغرفتيه ، أما الثانية فهي معروفة بتجربتها الميدانية و اعتماد مختلف الهيئات الحكومية و الخاصة و حتى الأجنبية على ما تقدمه من معطيات إحصائية.

إن أول خطوة في الدراسة القياسية لوظيفة الجباية العادية هي تحديد المتغيرات التي يتشكل منها النموذج ألا وهي المتغيرات المستقلة و التابعة التالية:

المتغير التابع:

و هو الذي يتأثر بأي تغير يحدث في المتغيرات المستقلة. يتمثل في مجموع مداخيل الجباية العادية التي تشمل كل أنواع الضرائب و الرسوم ما عدى تلك المحصلة من قطاع البترول نظرا لكون هذا الأخير يخضع لعوامل خارجية ولا يمكن التحكم فيها كما سبق ذكره في بداية هذا المطلب.و سيتم الترميز لهذا المتغير بRFO .

- المتغير المستقل اللأول:

يمثل هذا المتغير حجم الناتج الداخلي الخام و لكن خارج قطاعي المحروقات و الزراعة لأن الأول ينتج قيمة مضافة من خلال عمليات الاستكشاف، التنقيب و إنتاج البترول. أما الثاني فرغم أهمية القيمة المضافة التي ينتجها فيلاحظ أن الإدارة الجبائية لا تحصل منه على مردود جبائي هام لأسباب تاريخية حيث مردوده انخفض بشكل كبير بفعل السياسة الزراعية المنتهجة بعد الاستقلال و التي حولت الجزائر من بلد مصدر إلى أكبر مستورد لبعض المواد الفلاحية في العالم.

يعتبر الناتج الداخلي الخام مؤشرا مهما عن الوضعية الاقتصادية للبلاد و بالتالي فهي مؤشر على مدى قدرة المكلفين بالضريبة على المساهمة في النفقات العمومية سواء منهم الأشخاص الطبيعيون أو المعنويون.ويتم الترميز لهذا المتغيرب PIB.

- المتغير المستقل الثاني:

يمثل هذه المتغير عدد الخاضعين للضرائب و الرسوم من أشخاص معنويين. و هو أيضا متغير يصعب التحكم فيه نظرا لتعلقه بالوضعية الآقتصادية للبلاد و للسياسة المتبعة فيما يخص انشاء المؤسسات الصناعية و التجارية خصوصا و سياسة الآستثمار على وجه العموم. وسيتم الترميز لهذا المتغير ب NRIBS .

- المتغير المستقل الثالث:

يمثل هذا المتغير عدد الخاضعين للضرائب و الرسوم من أشخاص طبيعيين و ذلك رغم صعوبة التحكم في هذا المتغير بحكم حرية التجارة من جهة و استقلالية المؤسسة التي تمنح الرخص التجارية

Document téléchargé depuis www.pnst.cerist.dz CERIST

من جهة اخرى, كذلك فان الوضعية الآقتصادية للبلاد وسياسة الآستثمار و التشغيل لها دور كبير في تحديد حجم هذا المتغير. وسيتم الترميز لهذا المتغير بNRIRG.

- المتغير المستقل الرابع :

يمثل هذا المتغير عدد موظفي إدارة الضرائب الذين يقومون بالدور الأساسي في تطبيق السياسة الجبائية على العموم و تحصيل الضرائب و الرسوم على وجه الخصوص. يعتبر المستوى العلمي للموظفين من أهم العوامل التي تتحكم في هذا المتغير.

يمكن التحكم في هذا المتغير من خلال سياسة التوظيف و التكوين التي تنفذ بواسطة الموارد المالية و المادية المسخرة للإدارة الجبائية. وسيتم الترميز لهذا المتغير بNP.

- المتغير المستقل الخامس:

يمثل هذا المتغير حجم مداخيل الجباية البترولية المحققة في السنة (t-1) مع افتراض أن هذا النوع من المداخيل يؤثر بشكل سلبي على حجم مداخيل الجباية العادية ، أي أنه يجعل المجهود الحكومي المبذول في تحصيل الضرائب العادية ينخفض لأنها تضمن تعويضه بعائدات الجباية البترولية التي لا تتطلب نفقات كبيرة لتحصيله. وسيتم الترميز لهذا المتغير ب(RFP(t-1 .

- المتغير المستقل السادس:

يمثل هذا المتغير عدد التدخلات التي تقوم بها مصالح الرقابة الجبائية و الفرق المشتركة (ضرائب-تجارة-جمارك) على مستوى الملفات الجبائية و وحدات الإنتاج و المحلات التجارية ووالموانئ والمطارات بهدف مراقبة التصريحات التي يقدمها المكلفون بالضرائب و مقارنتها مع حجم نشاطاتهم الفعلية و بالتالي الكشف عن التهرب الجبائي و المحاولات التدليسية.

يمكن التحكم في هذا المتغير ولكن في حدود الإمكانيات المتوفرة للإدارة الجبائية. وسيتم الترميز لهذا المتغير ب NIVC.

- المتغير المستقل السابع :

يمثل هذ المتغير عدد الوحدات السكنية و التجارية و الصناعية الموجودة على التراب الوطني التي تدخل ضمن مجال تطبيق الرسم العقاري . إنه متغير يتسم بإمكانية التحكم فيه وجرده وسهولة التحكم فيه و توقع حجم مداخيله.و سيتم الترميز لهذا المتغير ب NCFB .

- المتغير المستقل الثامن :

يمثل هذ المتغير عدد الوحدات السكنية و التجارية و الصناعية الموجودة على التراب الوطني التي تدخل ضمن مجال تطبيق رسم التطهير . إنه متغير يتسم بإمكانية التحكم فيه و جرده وسهولة التحكم فيه و توقع حجم مداخيله.و سيتم الترميز لهذا المتغير ب NCTA .

Document téléchargé depuis www.pnst.cerist.dz CERIST

ثانيا الصياغة الرياضية للنموذج:

إن اختيار النوع الأصلح من النماذج المشار إليها في المبحث السابق ليس بالأمر السهل نظرا للمجهودات و النفقات الواجب بذلها و كذلك الوقت الكبير الواجب استغراقه في عملية بناء النماذج المعقدة مثل نموذج الانحدار متعدد المعادلات الذي يتميز بالتعقيد الذي لا يضمن بالضرورة فعالية كبرى في فهم العلاقة الموجودة بين المتغيرات أو القيام بتنبؤ دقيق بحجم هذه الأخيرة ولا حتى تحقق الفرضيات الأساسية.

وهناك من الاقتصاديين من يشجع على اختيار النماذج العامة التي تشمل كل المتغيرات الممكنة ثم المرور إلى النماذج الأكثر بساطة[1] وذلك ما سوف أطبقه في هذه الدراسة.

$$RFO=ß1+ß2PIB+ß3NRIBS+ß4NRIRG+ß5NP+ß6RFPt1+ß7NIVC+ß8NCFB+$$

$$+ ß9NCTA+\mu$$

حيث:

RFO : تمثل مداخيل الجباية العادية (متغير داخلي).

PIB :تمثل الناتج الداخلي الخام خارج القيمة المضافة لقطاع البترول والقطاع الزراعي (متغير داخلي).

NRIBS : تمثل عدد الخاضعين للضريبة على أرباح الشركات.

NRIRG : تمثل عدد الخاضعين للضريبة على الدخل الآجمالي.

NP : تمثل عدد الموظفين في الإدارة الجبائية.

RFPt-1 : تمثل مداخيل الجباية البترولية في السنة (t-1).

NIVC : تمثل عدد التدخلات المتعلقة برقابة المحاسبة.

NCFB : تمثل عدد الوحدات الخاضعة للرسم العقاري.

NCTA : تمثل عدد الوحدات الخاضعة لرسم التطهير.

ß1. ..ß 8 : تمثل معاملات الانحدار.

μ : تمثل المتغيرة العشوائية.

بالنسبة إلى المتغيرين المتعلقين بعدد الخاضعين للضريبة (NRIBS ,NRIRG) فقد اخترت نوعا واحدا من الضرائب و هو الضريبة على الأرباح الصناعية و التجارية و الضريبة على الأرباح

[1] تومي صالح ، مدخل لنظرية القياس الاقتصادي (الجزائر: د م ج، 1999) ، الجزء الأول، ص 3

Document téléchargé depuis www.pnst.cerist.dz CERIST

غير التجارية التي أصبحت تسمى بالضريبة على الدخل الإجمالي و الضريبة على أرباح الشركات بعد الإصلاحات الجبائية لسنة 1992 .و من الأسباب التي جعلتني أختار هذا النوع من الضرائب كون الضرائب و الرسوم متنوعة و متعددة ، وقد يدفعها شخص واحد ، فإذا عددنا(بتشديد الدال الأولى) بكل مادة (article) مكلفا واحدا فإن عدد الخاضعين لكل نوع منها سوف يكون مضاعفا ،مما يجعل نتائج الدراسة غير عاكسة للحقيقة و بالتالي فإن فعالية النموذج تكون غير صحيحة.كذلك فإن الإعفاءات من هذه الضريبة قليلة من الناحية القانونية و معظم أصحاب النشاط التجاري و الصناعي و التابعين للوظيف العمومي يخضعون لها. أخيرا فإن مجال تطبيق هذه الضريبة أوسع من مجال تطبيق الأنواع الأخرى من الرسوم والضرائب.

بالنسبة إلى المتغير المتعلق بمداخيل الجباية البترولية للسنة التي تسبق السنة المعنية بالدراسة فإنني أفترض أنها تؤثر بشكل سلبي على المتغير التابع ألا وهو مداخيل الجباية العادية ، أي أن عائدات البترول الكبيرة تؤدي بالضرورة إلى الاستغناء النسبي عن الجباية العادية و في هذه الظروف يمكن اعتبارها مصدرا ماليا ثانويا للخزينة العمومية، و كلما انخفضت أسعار البترول فإن الدولة تسعى إلى تعويض هذا الانخفاض باللجوء إلى الجباية العادية ورفع الأسعار و تجميد الأجور.

المطلب الثاني: تقدير و اختبار معالم النموذج

تعتبر عملية تقدير معالم النموذج جزءا من الاستدلال الإحصائي التي تنطلق من خصوصيات العينات المختارة من المجتمع المدروس للوصول إلى وصف خصوصيات المجتمع نفسه.

أولا تقدير معالم النموذج:

في هذه الدراسة سوف يقدر حجم المعلمات ßi حيث i=2....9 و ß1 تمثل المتغيرة الثابتة انطلاقا من 30 ملاحظة بالنسبة لكل متغيرة كما هو موضح في الجدول التالي :

Document téléchargé depuis www.pnst.cerist.dz CERIST

الجدول رقم (11) قيم المتغيرات الداخلية و الخارجية

Année	RFO(M DA)	PIB(M DA)	NRIBS	NRIRG	NP	RFPt-1(M DA)	NIVC	NCFB	NCTA
1976	10 799	47 751	188	35 562	5 117	13 462	219	85 549	38 459
1977	14 290	56 903	259	44 771	5 802	14 237	241	96 875	66 308
1978	18 864	71 929	308	53 698	6 166	18 019	213	106 489	85 875
1979	18 728	83 912	372	65 325	6 419	17 365	227	126 136	162 984
1980	20 362	98 393	454	71 916	7 109	26 516	278	140 831	199 937
1981	25 760	116 053	530	73 509	7 428	37 658	305	246 446	236 216
1982	27 990	132 730	770	77 768	8 024	50 954	299	270 837	277 875
1983	37 181	150 006	864	88 003	8 935	41 458	328	291 965	306 914
1984	45 550	182 192	1 402	94 826	9 143	37 711	330	313 219	472 554
1985	46 897	201 968	1 481	107 480	10 417	43 841	382	331 628	403 521
1986	52 656	231 220	1 757	169 069	11 013	46 787	410	364 547	475 145
1987	58 218	235 382	1 816	172 544	11 612	21 439	447	383182	565 256
1988	59 117	256 229	2 175	194 104	12 734	20 479	507	393 283	711 563
1989	70 370	296 121	2 426	205 366	13 453	24 086	554	417 763	779 132
1990	72 341	366 469	2 837	215 994	14 349	45 492	596	438 129	928 851
1991	81 090	538 581	3 122	239 148	17 195	74 400	638	453 080	1 023 391
1992	108 864	695 877	3 560	246 130	16 966	161 567	799	571 934	1 109 914
1993	126 993	811 225	4 116	346 543	17 584	193 830	881	641 192	1 172 495
1994	173 906	1 014 442	4 698	338 153	17 785	179 218	1 047	662 776	1 228 734
1995	245 837	1 302 872	6 053	525 138	18 013	222 176	1 559	702 396	1 276 947
1996	293 245	1 541 772	6 952	580 802	20 046	336 148	1 660	764 980	1 339 757
1997	317 048	1 700 775	7 770	612 497	21 488	507 837	1 276	783 236	1 410 993
1998	343 241	1 867 423	8 029	634 838	21 404	570 765	1 342	852 487	1 496 614
1999	342 632	1 981 588	8 616	638 267	21 560	378 715	1 556	882 023	1 545 879
2000	366 559	2 161 028	9 259	643 528	21 913	560 120	1 696	964 059	1 645 285
2001	409 367	2 404 763	9 323	655 823	21 824	720 000	1 839	985 813	1 697 612
2002	485 224	2 651 843	9 441	678 799	22 935	840 600	1 837	1 020 069	1 788 037
2003	528 439	2 879 690	.	.	23 008	916 400	1 971	1 072 212	1 837 330
2004	578 612	3 218 440	.	845 966	18 558	836 060	2 356	1 096 368	1 857 172
2005	596 180	.	.	.	19 248	862 200	2 428	1 166 493	1 899 479

المصادر: - وزارة المالية،المديرية العامة للضرائب،مديرية العمليات الجبائية - الديوان الوطني للإحصائيات.

Document téléchargé depuis www.pnst.cerist.dz CERIST

إن عملية التقدير سوف تتم وفقا لمجال ثقة مختار باحتمال خطء 0.05= α أي 5% وباستخدام برنامج الإعلام الآلي(spss13.0) statistical package for the social sciences وتطبيق طريقة المربعات العادية ظهرت النتائج التالية.

من خلال النتائج المشار إليها آنفا يكتب النموذج المقدر كما يلي :

RFO=5535,099+0,177PIB-0,028NRIBS-0,018NRIRG-0,025NP+0,016RFP(t-1)
(1,866) (79,903) (-1,368) (-0,611) (-1,039) (0,527)

+0,001NIVC-0,015NCFB-0,028NCTA
(0,027) (-0,516) (-1,007)

تمثل الأعداد الموجودة بين قوسين قيمة " t " التي يمكن بواسطتها الحكم على صحة التقدير لمعلمات الانحدارßi .

يعبر حجم معامل الارتباط المتعدد المضاعف R^2 عن الدور الذي تلعبه المتغيرات المستقلةXt مجتمعة في تطور المتغير التابع Yt، أي انه يظهر مدى قدرة المتغيرات المستقلة على تغيير حجم المتغير التابع و هو بالتالي مقياس لجودة التوفيق في النموذج المدروس التوفيق في النموذج المدروس، يمكن لهذا المؤشر إخفاء دور كل متغير مستقل في التأثير على المتغير التابع و ذلك ما يجعل من الضروري دراسة القيم المقدرة لمعاملات الانحدار Biللنموذج المدروس. و إذا علمنا بان المؤشر R^2 لا يأخذ بعين الاعتبار عدد الملاحظات (n) و لا عدد المتغيرات المستقلة فان معامل الارتباط المتعدد(معامل التحديد) المصحح هو الذي يحل هذا الإشكال.

أظهرت نتائج الحسابات أن R^2= 0,99 مما يعني أن المتغيرات المستقلة المحددة في النموذج تؤثر فعلا في المتغير التابع RFO (مداخيل الجباية العادية) بنسبة 99% عند حدوث أي تغيير عليها بينما تظل نسبة 1% ثابتة و هي تمثل عوامل أخرى ليست ذات أهمية كما يظهر من النسبة نفسها. أما بالنسبة إلى معامل الارتباط المتعدد المصحح فهو أيضا يزيد عن 99% مما يعطينا فكرة عن جودة النموذج المقترح ، أما بالنسبة لمعاملات الارتباط البسيطة التي تقيس درجة الارتباط بين كل توليفات المتغير التابع و المتغيرات المستقلة ، فان إشارتها كلها موجبة و تقترب من 1 مما يشير إلى أن تعدد الارتباط الخطي (multicolinearity) قد يشكل مشكلة بالنسبة للنموذج ، غير أن هذه المشكلة قد تكون غير ذات أهمية في حالة وجود قيمة معنوية لإحصائية "t" .

Document téléchargé depuis www.pnst.cerist.dz CERIST

هناك أيضا مؤشر آخر يحدد درجة العلاقة بين كل متغيرين اثنين ، أي كل متغير مستقل مع المتغير التابع مع الإبقاء على باقي المتغيرات بقيم ثابتة والمؤشر هذا هو معامل الارتباط الجزئي الذي يرمز له بـ r ، يسمح هذا المؤثر باختيار أحسن المتغيرات المستقلة أو أكبرها ارتباطا و تفسيرا للمتغير التابع، و قد أظهرت الحسابات أن المتغيرة الأكثر ارتباطا بـ RFO هي PIB (0.52) بمعنى أن 27% (0.52²) من تباين RFO مع تثبيت باقي المتغيرات يفسر بتغير PIB ثم يليه معامل ارتباط IRG بـ (0.41) ثم معامل ارتباط مداخيل الجباية البترولية RFP بـ (0.30) يليه معامل ارتباط الرسم العقاري بـ (0.14) ثم معامل ارتباط عدد التدخلات الخاصة بمصالح الرقابة بـ (0.09) و في أخر المطاف نجد كلا من معاملي الارتباط الجزئي لرسم التطهير TA بـ (0.07-) و عدد الموظفين NP بـ (0.08-) و أخيرا أرباح الشركات بـ (0.11-)

أما إذا أردنا التعرف على الأهمية النسبية للمتغيرات المستقلة في النموذج المقترح فإننا نستخدم معاملات بيتا .bêta coeff التي تمثل القيمة المصححة لمعاملات الانحدار المقدرة عن طريق قسمة الانحراف المعياري للمتغير المستقل على الانحراف المعياري للمتغير التابع وقد أظهرت النتائج أ:

الجدول رقم (12) قيم " bêta " الناتجة عن التقدير

المتغير :	bêta coeff.
PIB	0.67
NRIBS	-0.14
NRIRG	0.34
NP	-0.06
RFP(t-1)	0.13
NIVC	0.04
TAX FOC	0.07
TAX ASS	- 0.06

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على نتائج عملية التقدير بالاستعانة ببرنامج (spss)

التفسير العلمي ل .bêta coeff هو مثلا أن القيمة 0.67 تفسر بان أي تغير في الانحراف المعياري بـ 1 للمتغير المستقل سوف يؤدي إلى تغير في الانحراف معياري بقيمة 0.67 للمتغير التابع. و من خلال النتائج سالفة الذكر يمكن التأكد من أن المتغير المستقل الأكثر تأثيرا على المتغير

Document téléchargé depuis www.pnst.cerist.dz CERIST

التابع هي PIB ثم تليها IRG بـ 0.34 ثم RFP بـ 0.13 ثم TF بـ 0.07 بعدها نجد NIVC بـ 0.04 ثم كلا من NP و TA بـ 0.06- و أخيرا IBS بـ 0.14- .

ثانيا اختبار النموذج:

هناك اختبارات عديدة يمكن إجراءها على النموذج و الهدف منها هو دراسة معنويات تقديرات النموذج المقترح من الناحية الإحصائية و من الناحية الاقتصادية و أهم هذه الاختبارات هي: اختبار t ستودن، اختبار F فيشر ، اختبار WD دوربن واطسون.

1. اختبار t :

يستخدم اختبار t لتقييم معنوية تأثير المتغيرات المستقلة على المتغير التابع و بالتالي يمكن بناء مجال ثقة لتوزيع t عند مستوى معنوية α=%5 أو α=1% و درجات حرية تحدد وفقا لعدد الملاحظات و عدد المتغيرات المستقلة.

إذا كانت قيمة كل معامل انحدار معدومة فان ذلك يوافق فرض العدم H0 ، أما الفرض البديل فيرمز له بـ H1 الذي يعني أن المعاملات المقدرة غير معدومة و هي بالتالي ذات تأثير معنوي على المتغير التابع.تتحقق فرضية العدم إذا كانت قيمة t المحسوبة اقل من تلك المجدولة، أما في الحالة العكسية و هي أن قيمة t المحسوبة اكبر من تلك المجدولة فإننا نقبل الفرض البديل H1 .

في النموذج المدروس نجد أن قيمة $t_{0.5\ ,30-9}$ المحسوبة تساوي t =2.08 و ذلك عند درجة حرية (N-K) حيث N عدد المشاهدات و هي 30 و K عدد المتغيرات المستقلة و هي تساوي 9 بمستوى معنوية α=%5.

يتضح من خلال نتائج الحسابات أن قيمة t المحسوبة بالنسبة لـ PIB هي الوحيدة التي تتجاوز قيمة t المجدولة بدرجة ثقة α=%5 أما بالنسبة لـ RFP و IRG فان قيمة t المحسوبة تقترب من قيمة t المجدولة، و بالنسبة لباقي المتغيرات و هي الثابت ، IBS ، NP ، NIVC ، TF و TA فان t المحسوبة اقل بكثير من t المجدولة، مما يعني انه يمكن قبول فرضية H1 بالنسبة للمتغيرات PIB ، IRG ، RFP أي لهذه المتغيرات تأثيرا معنوي على RFO.

و بعبارة أخرى فان معاملات انحدارها ذات معنوية إحصائيا ، و بالمقابل فانه يمكن قبول فرضية العدم H0 بالنسبة لباقي المتغيرات أي أنها لا تلعب دورا هاما في تفسير التغيرات التي تحدث على RFO.

2. اختبار F :

Document téléchargé depuis www.pnst.cerist.dz CERIST

يستعمل هذا الاختبار لمعرفة معنوية المتغيرات المستقلة مجتمعة و مدى تأثيرها على المتغير التابع و هي مثلها مثل اختبار t تعتمد على فرضية H0 و الفرضية البديلة H1 بمعنى أن قيم معاملات الانحدار تكون معدومة في حالة H0 أي أن المتغيرات المستقلة لا تأثير لها على المتغيرالتابع و تكون بالمقابل ذات قيم أخرى في حالة H1 أي انه يوجد على الأقل متغير مستقل واحد يؤثر على المتغير التابع.

فان كانت قيمة F المحسوبة بدرجة حرية (N-K) و (K-1) اكبر من تلك المجدولة عند درجة حرية و بدرجة ثقة معينتين فان ذلك يعني قبول الفرض H1 أي أن معاملات الانحدار مجتمعة تكون معنوية إحصائيا في التأثير على المتغير التابع أما إذا كانت F المحسوبة اقل من المجدولة فان ذلك يعني قبول الفرض H0 و بالتالي القول بان النموذج المقدر غير معنوي إحصائيا في شرح التأثير على المتغير التابع الناتج عن المتغيرات المستقلة.

من خلال الحسابات ظهر أن قيمة F المحسوبة تساوي F= 611 و هي تتجاوز بكثير قيمة F المجدولة التي تساوي 2.42 عند مستوى معنوية 5% و لذلك نرفض فرض العدم H0 و نقبل فرض H1 أي أن معاملات الانحدار غير معدومة و بالتالي فان للمتغيرات المستقلة المحددة في النموذج تأثير معنوي على تغيير RFO و مما يؤكد أن النموذج المقدر معنوي إحصائيا.

3. اختبار الارتباط الذاتي (DW) :

من بين الفرضيات التي تسمح باستخدام طريقة MCO نجد فرضية استقلال الأخطاء أي أن قيم معاملات الانحدار المقدرة تكون ذات تباين صغير بين المقدرات الخطية المركزة، و إذا لم يتوفر هذا الشرط فان ذلك يسمح بالقول بان القيمة المقدرة لحد الخطأ في الزمن t تكون مرتبطة بالقيمة المقدرة لحد الخطأ في الزمن (t-1) و يطلق على هذه الفرضية اسم فرضية انعدام الارتباط. غير أن هذا الإشكال لا يعني بان مقدرات MCO لمعاملات الانحدار منحازة و لكن مصفوفة التباين و التباين المشترك للحد العشوائي εi لا تختصر في $\delta\varepsilon^2 I$ كما هو معلوم. يتم الكشف عن وجود حالة الارتباط الذاتي باستخدام طريقة دوربن واطسون التي تقوم على أساس حساب قيمة كل من dl و dμ كما سبق ذكره في المطلب الثالث من المبحث الأول من هذا الفصل ، وفي حالة وجود الإرتباط الذاتي فإن أفضل وسيلة لتقدير معلمات النموذج في هذه الحالة هي طريقة المربعات الصغرى المعممة .M.C.G

و حيث أن قيمةDW المحسوبةهي DW= 1.48 تقع داخل المجال d1=0.854 و d2=2.141 عند درجة معنوية α =0.05 حيث N=30 و K=8، و ذلك ما يثبت وجود حالة الشك

Document téléchargé depuis www.pnst.cerist.dz CERIST

مع احتمال وجود ارتباط ذاتي أما عند مستوى معنوية $\alpha = 0.01$ فان قيمةDW المحسوبة هي أيضاداخل المجال$d1=0.684$ و$d2=1.925$ مما يعطي نفس الاستنتاج السابق. بالرغم من هذا الاستنتاج فانه يمكن قبول هذا النموذج و بالتالي تطبق طريقة MCO في التقدير بالرغم من قلة فعاليته[1].

4. اختبار المعنوية الاقتصادية:

إن التأكد من صحة النموذج و معنويته من الناحية الإحصائية البحتة من خلال الاختبارات التي سبق ذكرها لا يغنينا عن التأكد من صحته من الناحية الاقتصادية ، حيث لوحظ من خلال الدراسات القياسية الاقتصادية المختلفة إن النتائج الجيدة للاختبارات الإحصائية لا تؤدي بالضرورة إلى نفس النتائج من الناحية النظرية الاقتصادية.

نلاحظ أن قيمة الثابت موجبة و ذلك ما يثبت انه مهما كانت قيمة معاملات انحدار المتغيرات المستقلة فهناك حد أدنى من الضرائب العادية يتم تحصيله و بالنسبة إلى إشارة معامل الانحدار لـ PIB موجبة و هو ما يتطابق مع النظرية الاقتصادية التي تجعل من علاقة PIB طردية مع حجم مداخيلRFO لان ارتفاع الناتج الداخلي يعبر عن ارتفاع في الإنتاج و في النشاط الاقتصادي والتجاري و ذلك ما يؤدي منطقيا إلى ارتفاع مداخيل الـ RFO ، أما بالنسبة إلى عدد المؤسسات الخاضعة لـ IBS فقد جاءت إشارة معاملها سلبية و هي نتيجة مفاجئة و غير منتظرة و رغم ذلك فإنها تجد تفسيرها في أن التحكم في جباية هذه الشريحة من المكلفين بالضريبة غير مؤكدة و كذلك الأمر بالنسبة إلى NP الذي جاءت إشارته سالبة مما قد يفسر بقلة مردودية الموظف في قطاع الضرائب نظرا لمحدودية مستواه العلمي و الوسائل المادية المتاحة له، بالاظافة إلى سوء توزيع الموظفين على المصالح الجبائية المختلفة، أما بالنسبة إلى RFP فقد جاءت النتيجة مخالفة للفرضية التي قدمها في المطلب الأول من المبحث الثاني من هذا الفصل حيث اتضح أن لهذه المتغيرة مردود ايجابي على RFOلأن قطاع المحروقات نفسه يخضع لبعض الضرائب والرسوم التي تنتمي إلى الجباية العادية مثل IRGS،TAP و VF.

أما بخصوص المتغيرين NIVCو TF فقد أظهرت النتائج أن معادلاتها حملت الإشارة الموجبة و هو ما يتطابق مع النظرية و يظهر الدور الايجابي الذي يلعبه هذا النوع من الضرائب في الرفع من حجم RFO، عكس TA التي تلعب دورا سلبيا بالنظر إلى عدم التحكم في هذا المصدر لأنه لوحظ من خلال التجربة أن عدد العائلات المنتجة للقمامات اكبر من تلك التي يتم إحصاؤها ، فالمنزل الواحد

[1] méthodes statiques de l'économétrie -Edition DUNOD E.Malinvaud 1981 P55

Document téléchargé depuis www.pnst.cerist.dz CERIST

يحتوي على عدة عائلات و لكنها تحسب عائلة واحدة أثناء العمليات الإحصائية الدورية مع الإشارة إلى أن هذه العملية غالبا ما تهمل من قبل الإدارة نظرا لقلة الإمكانيات و لفوضى التعمير.

و من اجل التأكد من صحة النتائج أو بالأحرى معرفة دور كل متغيرة مستقلة في التأثير على المتغير التابع فإننا نلجأ إلى طريقة التحليل الترافدي المسماة بطريقة "فريش " FRICH التي تقوم على إجراء الانحدار البسيط للمتغير التابع على كل متغير مستقل مما يعطينا نماذج بسيطة يمكن اختبار جودتها و اختيار أحسنها، ثم نقوم بإضافة متغيرات أخرى و نختبر اثر كل تلك الإضافة على معالم الانحدار من حيث إشارتها و قيمتها ، من خلال حساب قيم R^2 , DW,t و التي كلما تحسنت احتفظنا بالمتغير المضاف.في الحالة العكسية نحذف المتغير المضاف من النموذج، أما بخصوص إشارات و قيم المعالم المقدرة فإما أنها تتأثر بشكل يجعلها غير مقبولة من ناحية النظرية الاقتصادية نظرا لوجود حالة التعدد الخطي بين المتغيرات المستقلة ، و إما أنها تتوافق مع هذه النظرية و بالتالي يتم قبولها في النموذج.

من خلال الجدول التالي سوف نلاحظ نتائج عمليات انحدار المتغير التابع على كل متغير مستقل.

الجدول رقم (13) نتائج حسابات الإنحدار

R^2	R	قيمةF	t	الثابت	t	قيمة معامل الانحدار	المتغير المستقل	المتغيرالتابع
0.99	0.99	6384	1.86	5535	79.90	0.17	PIB	RFO
0.96	0.98	756	-2.2	-17155	27.50	43.98	IBS	//
0.95	0.97	568	-3.6	-38338	23.85	0.63	IRG	//
0.73	0.85	75.19	-4.1	-186602	8.67	24.86	NP	//
0.95	0.97	604	3.42	30744	24.58	0.58	RFPt-1	//
0.95	0.97	551	-4.9	12232	23.48	11.11	NIVC	//
0.91	0.95	277	-5.4	-106109	16.65	0.52	TAXFONC	//
0.84	0.92	151	-2.9	-67893	12.32	0.26	TAXASS	//

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على نتائج عملية الإنحدار في برنامج (spss)

Document téléchargé depuis www.pnst.cerist.dz CERIST

يتضح من خلال هذه النتائج إن كل الاختبارات كانت ايجابية و لكن بشكل متفاوت بين النماذج المقترحة حيث أن المتغيرات المستقلة الأكثر تأثيرا على المتغيرة التابعة هي PIB ، حيث أن قوة ارتباطها مع RFO تساوي R=99% و هي تشرحها بنسبة 99% كذلك فان قيمة F=6156 و هي القيمة الأكبر في كل النماذج ، أما اقلها تأثيرها فهي NP حيث أن قيمة R=0.85، R^2=0.73 ، F=75.199 ما يجعلنا نحذف هذه المتغيرة من النموذج و نفس الشيء بالنسبة لـ IBS التي رغم أن قيمة R وR^2 مرتفعة و F فان قيمة الثابت جاءت سالبة و ذلك ما يتعارض مع النظرية فمن غير الممكن أن تكون قيمة RFO سالبة إذا حذفت IBS لذلك فإننا نحذف هذه المتغيرة من النموذج، أما بالنسبة إلى RFP فيمكن قبولها في النموذج لان لها ارتباط قوي بـ RFO قدره 97% و معامل تحديدها قوي أيضا 0.95 و كذلك الأمر بالنسبة إلى قيمة F الكبيرة إضافة إلى إشارة الثابت التي جاءت موجبة أما بالنسبة إلى المتغيرة TA فان معامل ارتباطها ضعيف نوعا ما بالمقارنة مع باقي المتغيرات R=0.92 و كذلك الأمر بالنسبة إلى معامل تحديدها الذي بلغ R^2=0.84 أيضا بالنسبة إلى قيمة F التي تعتبر ضعيفة إذا قارناها مع باقي النتائج.

إن النتائج السالفة الذكر تدفع الباحث إلى المزيد من محاولات إيجاد النموذج الأمثل و الأكثر فعالية من الناحية الاقتصادية و الاقتصادية من خلال القيام بعمليات انحدار المتغيرة التابعة RFO على مختلف المجموعات من المتغيرات المستقلة عن طريق التوليفات ، بحيث يقوم في أول الأمر بحذف متغير مستقل واحد في كل نموذج ثم يقوم بحذف متغيرين أو أكثر في كل عملية .

أدت هذه العملية إلى بناء 19نموذجا ، و قد اتضح من خلال نتائج الاختبارات أن أحسن النماذج التي يمكن اعتمادها هي :

$$RFO=18.21IBS+9.27\ E\text{-}02IRG - 1.61NP+0.22RFPt\text{-}1+$$
$$(-0.95) \quad (0.87) \quad (1.85 \quad (6.76)$$
$$+63.15NIVC+1.14E\text{-}02TF-3.14E\text{-}02TA$$
$$(2.98) \quad (0.17) \quad (-1.15)$$
$$R=0.99 \quad R^2=0.99 \quad F=1123$$

$$RFO= 10802 + 0.17\ PIB +2.49IRG+2.29RFP(t\text{-}1)+2.01E\text{-}02TF$$
$$(1.82) \quad (20.33) \quad (0.09) \quad (0.89) \quad (-0.88)$$
$$R=0.99 \quad R^2=0.99 \quad F=1498$$

Document téléchargé depuis www.pnst.cerist.dz CERIST

$$RFO = 6498 + 0.12\ PIB + 0.12IRG + 8.49\ RFP(t-1) + 22.91NIVC - 5.86TF$$
$$(0.90) \quad (4.45) \quad (2.1) \quad (1.65) \quad (0.93) \quad (-1.94)$$
$$R=0.99 \quad R^2=0.99 \quad F=1233$$

يلاحظ من خلال هذه النتائج أن قيمة معامل الارتباط و معامل التحديد متساوية وهي تقترب من الواحد، مما يثبت قوة العلاقة الموجودة بين المتغيرات المستقلة و المتغير التابع، كذلك فإن قيم F المحسوبة متقاربة إلى حد كبير بالنسبة لكل النماذج المختارة و لكن مع تميز النموذج الثاني بأكبر قيمة لها (F=1498) وذلك ما يدل على قبول الفرضية H^1 التي تؤكد وجود علاقة تأثير للمتغيرات المستقلة على المتغير التابع.

بعد حذف المتغيرة PIB لم يلاحظ أي تحسن في قيمة مؤشرات جودة النموذج بل على العكس من ذلك فإن قيمةF هي الدنيا إذا ما قارناها مع النموذجين الآخرين ، مما ينفي احتمال استحواذ هذا المتغير على التأثير الكلي على المتغير التابع RFO . كذلك نلاحظ عدم وجود التابث مما يتناقض مع النظرية الاقتصادية كما سبق ذكره.

أما إذا نظرنا إلى قيمة معامل انحدار المتغير TF فإننا نلاحظ أن إشارته موجبة في النموذجين الأول و الثاني و سالبة في النموذج الثالث و رغم ذلك نإنه بالإمكان اعتبار أن تأثير هذا المتغير إيجابي على العموم نظرا لكون معظم النماذج المبنية قد أعطت إشارة موجبة له و بالتالي يستنتج أن للرسم العقاري تأثير إيجابي على مداخيل الجباية العادية.

أما بالنسبة إلى رسم التطهير فإن تأثيره سلبي على مداخيل الجباية العادية و من المحتمل أن يكون لباقي المتغيرات المستقلة دور في إخفاء دور هذا المتغير و خاصة منها الرسم العقاري.

نلاحظ أيضا أن المداخيل البترولية لها تأثير إيجابي على حجم مداخيل الجباية العادية نظرا للأسباب السالف ذكرها، و ذلك ما يلاحظ في معظم النماذج المبنية و خاصة منها النماذج الثلاثة المختارة ، ونفس الملاحظة يمكن إبداؤها بالنسبة لعدد التدخلات المتعلقة بالرقابة الجبائية (NIVC) التي يمكن استنتاج دورها الهام في التأثير على المتغير التابع RFO ، و كذلك الأمر بالنسبة إلى عدد موظفي إدارة الضرائب ، كانت إشارة هذا المتغير سالبة في معظم النماذج المبنية مما يؤكد ضعف دوره في التأثير على المتغير التابع كما سبق التطرق إليه.

Document téléchargé depuis www.pnst.cerist.dz CERIST

إن أهم ما يستخلص من نتائج الانحدار المختلفة هو أنه يمكن اعتماد النماذج الثلاثة كأهم وأحسن النماذج التي بالإمكان استخدامها في التحليل و التنبؤ و اتخاذ القرار وأنه يجب التعمق في هذا البحث من خلال الرفع من حجم العينة المدروسة أي إضافة سنوات أخرى ، كذلك يجب تنويع مصادر المعلومات الإحصائية المعتمدة بهدف التأكد من صحتها و بالتالي التقليل من احتمال أن تكون الأخطاء في هذه المعطيات سببا في ضعف صحة النماذج المختارة فليس خفيا على أحد قلة و الشكوك التي تحوم حول المعلومات الإحصائية في بلادنا. كذلك يجب البحث و التفكير في إدخال متغيرات تفسيرية أخرى قد يكون لها تأثير على حجم المتغيرة التابعة المدروسة مثل الواردات التي تخضع هي أيضا لمختلف الضرائب و الرسوم ، حيث أن سياسة الانفتاح الاقتصادي على العالم الخارجي أدت إلى ارتفاع كبير في حجم الواردات مما يؤدي إلى ارتفاع في حجم مداخيل جبايتها. كذلك هناك التحفيزات الجبائية المختلفة التي تسعى إلى الرفع من حجم الاستثمار وبالتالي دفع العجلة الاقتصادية مما يؤدي بالضرورة إلى الرفع من حجم المداخيل الجبائية ، مع الأخذ بعين الاعتبار كون هذه التحفيزات تمثل نفقات جبائية أثناء تطبيقها و لا تظهر نتائجها الإيجابية إلا بعد سنوات يحددها المشرع.

Document téléchargé depuis www.pnst.cerist.dz CERIST

خلاصة الفصل:

إن الهدف من الدراسة القياسية للجباية العادية هو التعرف على العوامل أو المتغيرات الأساسية التي تؤثر على حجم العائدات من هذا النوع من الجباية و التأكد من الفرضيات التي تم وضعها لبناء النموذج القياسي.

هناك تعاريف عديدة للنماذج القياسية ، غير أنها تجمع على كونها تمثل الشكل الرياضي للعلاقة القائمة بين مجموعة من المتغيرات الممثلة للظواهر و الأفكار الاقتصادية.

لا يمكن استخدام أي نموذج قياسي دون التأكد من صحته من خلال الاختبارات الإحصائية و التحليل النظري للنتائج، وهناك اختبارات عديدة يمكن إجراءها و منها : اختبار الفرضيات في مجال ثقة،اختبار خط الانتشار،اختبار "فيشر"،حساب معامل الارتباط،اختبار تباين تجانس الخطأ و اختبار الارتباط الذاتي.

إن التطبيق الميداني لما سبق ذكره يتمثل في بناء نموذج قياسي يتألف من: مداخيل الجباية العادية كمتغيرة تابعة، أما المتغيرات المستقلة فإنها تتمثل في حجم الناتج الداخلي الخام،عدد الخاضعين للضرائب و الرسوم من أشخاص معنويين،عدد الخاضعين للضرائب و الرسوم من أشخاص طبيعيين،عدد موظفي قطاع الضرائب،حجم مداخيل الجباية البترولية للسنة (t-1)،عدد تدخلات مصالح الرقابة الجبائية،عدد الوحدات المبنية الخاضعة للرسم العقاري و أخيرا عدد الوحدات السكنية والتجارية و الصناعية الخاضعة لرسم التطهير.

تمتد فترة المشاهدات المتعلقة بالمتغيرات المذكورة آنفا مابين سنتي 1976 و2005 ، وتم اختيار نموذج ذو انحدار متعدد و استخدام طريقة المربعات الصغرى العادية لتقديره و برنامج spss 13.0 الحسابي،أما طريقة اختبار النموذج فقد تمثلت في حساب كل من معامل الارتباط المتعدد المضاعف،معامل bêta ،قيمة"t " بمستوى معنوية0.05= α أو0.01= α ،قيمة "F" و أخيرا قيمة "DW".

أظهرت الدراسة دور كل متغير مستقل في تفسير المتغير التابع و لو أن بعضها كان لها دور مخالف للفرضيات التي وضعت. و من أجل التأكد من صحة هذه الاستنتاجات فقد تم استخدام طريقة " FRICH" التي أظهرت تفاوتا نسبيا في نتائج الاختبارات بين النماذج المقترحة.

Document téléchargé depuis www.pnst.cerist.dz CERIST

الخاتمة

Document téléchargé depuis www.pnst.cerist.dz CERIST

تعتمد سياسة الموازنة بشكل كبير على الجباية لتوفير مصادر تمويل النفقات العمومية. و كما هو معلوم، فإن النظام الضريبي في الجزائر يتميز بخضوعه لثنائية اقتصادية حادة لا يمكن تجاوزها.و هي تتمثل في اعتماد النشاط الاقتصادي على قطاعين غير متوازنين: قطاع المحروقات بالدرجة الأولى، ثم باقي القطاعات.و قد كان للسياسة الاقتصادية التي اعتمدتها الدولة الجزائرية منذ الاستقلال أثر بالغ على النظام الضريبي من الناحية التشريعية و التنظيمية ، و لم تتغير هذه السياسة إلا في التسعينيات بالرغم من التقلبات العديدة التي عرفها الاقتصاد الوطني .

و يقوم هذا البحث بمحاولة لدراسة الجباية العادية المتعلقة بالقطاعات غير البترولية،أو ما اصطلح عليها بالجباية العادية. إن الإشكالية المطروحة تبحث في الإجابة عن السؤال التالي: لماذا بقي حجم مداخيل الجباية العادية متدنيا مقارنة مع الجباية البترولية ؟ و ما هي العوامل أو المتغيرات التي تؤثر في مردود هذا النوع من الجباية؟ و هل بالإمكان صياغتها في شكل نموذج قياسي؟

و قد اعتمد الباحث في هذه المحاولة على أسلوب الإقصاء للتوصل إلى أهم المتغيرات المؤثرة في حجم الظاهرة المدروسة،حيث تم افتراض عدد من المتغيرات القادرة على التأثير في حجم المداخيل الجبائية العادية، و باستخدام تقنيات الاقتصاد القياسي المتمثلة في بناء نماذج قياسية متعددة توضح طبيعة علاقات المتغيرات المستقلة بالمتغير التابع و بتطبيق طريقة المربعات الصغرى العادية في تقدير معالم النماذج ، ثم القيام باختبار أحسنها و استخدامها في التحليل و التنبؤ و اتخاذ القرار.

وحدد الباحث المتغيرات المستقلة في مجموعتين اثنتين، تخص إحداهما النشاط الاقتصادي و التجاري، و الأخرى تخص النشاط الإداري الذي تقوم به الدولة لتحصيل الضرائب و الرسوم، أما المتغير التابع فهو يتمثل في حجم الجباية العادية.و تتمثل هذه المتغيرات فيما يلي:

عدد الخاضعين للضريبة على الدخل الإجمالي، عدد الشركات الخاضعة للضريبة على أرباح الشركات، عدد الوحدات الخاضعة للرسم العقاري و رسم التطهير و أخيرا حجم الناتج الداخلي الخام، كل هذه المتغيرات تخص المجموعة الأولى، أما المجموعة الثانية فهي تتمثل في عدد موظفي الضرائب و عدد التدخلات التي تقوم بها الإدارة لمراقبة التصريحات الجبائية.

بعد القيام بالحسابات المختلفة و اختيار النماذج الأقرب إلى النظرية الاقتصادية و الأحسن نتيجة من الناحية الإحصائية فقد خلص الباحث إلى الاستنتاجات التالية:

-إمكانية اعتماد ثلاثة نماذج قياسية في التحليل و التنبؤ و اتخاذ القرار.

-إن المتغيرة الأكثر تأثيرا على حجم مداخيل الجبائية العادية هي الناتج الداخلي الخام، بمعنى أن النشاط الاقتصادي هو المصدر الأهم للجباية العادية.

Document téléchargé depuis www.pnst.cerist.dz CERIST

-بالنسبة إلى المتغيرات المستقلة الأخرى فإن تأثيرها على المتغيرة التابعة المدروسة غير ثابت ، حيث أن الضريبة على الدخل الإجمالي كمتغيرة تفسيرية لا تساهم في التأثير على حجم مداخيل الجباية العادية نظر لعوامل كثيرة منها:ا للإعفاءات التي يمنحها المشرع لذوي الدخل الضعيف و الذين يتزايد عددهم من سنة إلى أخرى كنتيجة لتدهور مستوى المعيشة و ازدياد الهوة بين طبقات المجتمع ، كذلك ظاهرة الغ t و التهرب الجبائيين التي يمارسها معظم التجار باستغلالهم لفرصة عجز الإدارة الجزائرية عموما و إدارة الضرائب على وجه الخصوص عن التحكم في النشاط الاقتصادي والمراقبة الدقيقة و الصارمة لتصريحات المكلفين بالضريبة المتعلقة بالأرباح التي تدرها نشاطاتهم التجارية و الصناعية و الأجور التي يتقاضوها . هناك أيضا مشكلة عدم التحكم في السوق المالية و سوق العقار التي تدر أرباحا ضخمة لا يخضع إلا القليل منها لهذه للضريبة، ضف إلى ذلك النشاطات الفلاحية و الزراعية التي ليس لها مردود جبائي يذكر رغم أنها تمثل 10% من حجم الناتج الداخلي الخام . إن السوق الموازية المنتشرة في كل أنحاء الوطن و التي قدر الخبراء حجمها ب40% من الناتج الداخلي الخام هي أيضا مصدر جبائي هام غير مستغل.

أما بالنسبة إلى الضرائب المتعلقة بأرباح الشركات فإنها غير مؤثرة على حجم مداخيل الجباية العادية نظرا لعامل التهرب الجبائي الذي يقوم به أصحاب بعض المؤسسات من خلال تضخيم التكاليف باستعمال فواتير مزورة و التقليل من حجم أرباحهم و رقم أعمالهم في تصريحاتهم الشهرية و السنوية و بالتصريح بكميات ضخمة من مخوناتهم و عدم الفوترة . إن سياسة الدولة المحفزة للاستثمار و خلق مناصب شغل تقوم على إعفاء الشركات الجديدة و تلك التي تستثمر أموالها في توسيع نشاطها هي كذلك عامل من عوامل نقص مردود هذه الضريبة. كذلك الوضعية المالية التي وصلت إليها المؤسسات الاقتصادية العمومية و التي أبرزت نتائج سلبية و عجز دائم في ميزانياتها مما جعلها معفاة من دفع ضريبة الأرباح.

بالنسبة إلى المتغيرة الخاصة بعدد موظفي الضرائب فهي كذلك غير مؤثرة على حجم مداخيل الجباية العادية،و تفسير ذلك هو أن مردود الموظفين غير فعال لقلة عددهم ،و هو الأمر الذي يجعلهم لا يتحكمون في مراقبة تصريحات المكلفين بالضريبة نظرا لضخامة المهام الموكلة إليهم، كذلك فان قلة إن لم نقل انعدام الوسائل المادية المسخرة لهم مثل الإعلام الآلي و المقرات و وسائل النقل يعتبر عاملا من العوامل المؤثرة سلبا على أدائهم لمهامهم، ضف إلى ذلك سوء التوزيع و عدم وجود معايير دقيقة لتعيين و توجيه الموظفين إلى المصالح و المناطق التي تعاني نقصا في العدد، كذلك فان نسبة التاطير ضعيفة جدا بين هؤلاء الموظفين كما سبقت الإشارة إليه ضمن تقرير مجلس المحاسبة لسنة 1998 و قلة التحفيزات المالية لهم أيضا عامل سلبي لمردود الإدارة إذ يلاحظ أن عدد الملفات الجبائية

Document téléchargé depuis www.pnst.cerist.dz CERIST

يتزايد بشكل كبير كل سنة بينما عدد الموظفين بقي نفسه و إن ارتفع أحيانا فان نسبة الارتفاع لا تساير تلك المتعلقة بالنشاط الاقتصادي و بعدد الملفات.

أما بخصوص مداخيل الجباية البترولية فقد افترض النموذج أنها عامل سلبي بالنسبة إلى حجم مداخيل الجباية العادية بحيث أن أي ارتفاع في مداخيلها في السنة السابقة سوف يؤدي إلى انخفاض في حجم مداخيل الجباية العادية في السنة الجارية نظرا لإمكانية الاكتفاء بها لتغطية النفقات العمومية، و كانت النتيجة غير ذلك حيث أن إشارة المعامل كانت موجبة مما يدل على المجهود المبذول للرفع من حجم مداخيل الجباية العادية.

إن المتغيرة الممثلة لعدد تدخلات المصالح الجبائية المتخصصة في المحاسبة هي كذلك ليست ذات تأثير على حجم المداخيل الجبائية العادية ، و تفسير ذلك هو أن هذا الجهاز لا يتدخل إلا في عدد محدود جدا من الملفات نظرا لقلة عدد الموظفين و نقص الوسائل المادية المسخرة لديهم.

و الأمر نفسه بالنسبة إلى كل من عدد وحدات الرسم العقاري و رسم التطهير التي اتضح أنه ليس لها تأثير على حجم مداخيل الجباية العادية و السبب في ذلك هو كون هتين المتغيرتين غير متحكم فيهما نظرا إلى عدم استمرارية عمليات الإحصاء السنوي للسكنات و للمحلات التجارية و الصناعية من جهة و إلى انتشار البناءات الفوضوية و غير المصرح بها من جهة أخرى.

أخيرا و بهدف وضع إستراتيجية واضحة للرفع من حجم الجباية العادية و تعويضها للنقص المحتمل من إيرادات الجباية البترولية و في نفس الوقت الرفع من الضغط الجبائي إلى مستوى الدول المجاورة فإن التوصيات التالية كفيلة بتحقيق ذلك:

1. التعجيل بعصرنة الإدارة الجبائية و ربطها بشبكة المعلومات مع مختلف المصالح الإدارية .
2. دعمها بالعنصر البشري الكفء و إعادة النظر في توزيع الموظفين،وتوفير الوسائل المادية بكل أنواعها.
3. التخفيف من الإجراءات الجبائية وتبسيطها من خلال إنشاء الشباك الوحيد.
4. توسيع القاعدة الخاضعة للضرائب (قطاع الفلاحة)، مراجعة المعدلات المطبقة والتوسع في تطبيق الضريبة التصاعدية بدلا من النسبية.
5. الحد من التغييرات المتكررة للقوانين و إنشاء مركز استماع للرد السريع على تساؤلات المكلفين و الموظفين و المتعلقة بالجانب التشريعي.
6. دعم كل من الفرق المكلفة بالتحقيق المحاسبي و تلك المكلفة بمراقبة تسيير الإدارة الجبائية.
7. التطبيق الصارم لإجراءات التحصيل القسري للضرائب و الرسوم مع التركيز على كبار المكلفين وخاصة منهم الذين خضعوا للرقابة الجبائية و ثبت تورطهم في الغ t الجبائي.

Document téléchargé depuis www.pnst.cerist.dz CERIST

8. إسناد الجباية المحلية إلى الجماعات المحلية.

9.العمل على تصفية المنازعات بكل أنواعها و تكوين قضاة متخصصين في الجباية قصد استعادة الثقة بين المكلفين بالضريبة و الإدارة.

Document téléchargé depuis www.pnst.cerist.dz CERIST

قائمة المراجع:

1 - *باللغة العربية:*

1-1الكتب:

-د.سوزي عدلي ناشد: الوجيز في المالية العامة ، دار الجامعة الجديدة للنشر،دمشق2000.

-محمد عباس محرزي: اقتصاديات المالية العامة،ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر2003.

-أ.د محمد الصغير بعلي، أ.د يسري أبو العلى: المالية العامة، دار العلوم، عنابة، الجزائر2003.

-حسين مصطفى حسين: المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، الجزائر 1987

-د.صالح الرويلي:اقتصاديات المالية العامة ،ديوان المطبوعات الجامعية،الطبعة الرابعة،الجزائر1992.

-دراز حامد عبد المجيد: مبادئ المالية العامة ، الدار الجامعية، بيروت1988.

-د. ناصر مراد: فعالية النظام الضريبي بين النظرية و التطبيق ،دار هومه2003.

-أقاسم قادة: المحاسبة الوطنية(ترجمة عبد المجيد قادة)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1994.

-كنز: النظرية العامة في الاقتصاد، موفم للنشر، الجزائر 1991.

-د.عبد العزيز فهمي هيكل: الكمبيوتر و الاقتصاد القياسي، دار الراتب الجامعية، الطبعة الأولى،1985.

- د.عصام عزيز شريف: مقدمة في الاقتصاد القياسي، دار الطليعة، الطبعة الثالثة، بيروت1983.

-د.أنيس كنجو: الإحصاء الرياضي، مطبعة زيد بن ثابت، دمشق، 1979.

-سعيد بن عيسى: الجباية،شبه الجباية،الجمارك،أملاك الدولة،الوعاء و التعريفة، الطبعة الأولى.

-دومينيك سالفاتور:الإحصاء والاقتصاد القياسي(ترجمة سعدية حافظ منتصر)، سلسلة ملخصات شوم،ديوان المطبوعات الجامعية،1993.

-تومي صالح : مدخل لنظرية الاقتصاد القياسي،ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،الجزء الأول و الثاني،1999.

-فروخي جمال: نظرية الاقتصاد القياسي، ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر1993.

Document téléchargé depuis www.pnst.cerist.dz CERIST

2-1 الرسائل و الدراسات:

- فرحي محمد: النمذجة القياسية و ترشيد السياسات الاقتصادية مع دراسة خاصة لسياسة الإنفاق العام في الجزائر ،رسالة دكتوراه99/98 .
- عبد المجيد قدي: النظام الضريبي في النظم الاقتصادية، رسالة ماجستير91/90.
- ونادي رشيد: دور الرقابة الجبائية في مكافحة الغ‍ش الجبائي ، رسالة ماجستير2001/2002.

2 ـ باللغة الفرنسية:

***2-1* الكتب:**

-BERNARD SANALIE :Theorie Economique de La Fiscalité, ECONOMICA2002.
-FRANçOIS CHOUVEL :L'Essentiel des Finances Publiques, GUALINO EDITEUR , 4éme édition, 2003.
-MICHEL PAUL :Finances Publiques, GUALINO EDITEUR ,2001.
-GERARD DUTHIL et WILLIAM MAROIS : Politiques Economiques , ELLIPSES 1997.
-G.DEPUIDT:Précis de Fiscalité Algérienne, SNED,1972.
-FISCALITE ALGERINNE (Législation Au 1er Janvier 1970) SNED,1972.
-JEAN ALEXANDRE :Droit Fiscal Algérien, OPU, Alger, 1988
-MUSTAPHA BENSAHLI :Evolution de la lois de finances pour 1987 dans ses dispositions fiscales ,OPU, Alger,1987.
-Dr BOUALEM YANAT : Finances publiques , imprimerie centrale d'Annaba ,1970
-J.JOHNSTON :Méthodes Econométriques(traduit par Bernard Guerrien) ECONOMICA , 3éme édition, 1992.
-E. MALINVAUD : Méthodes Statistiques de L'Econométrie, DUNOD, 1981.

2-2 الرسائل و الدراسات:

-La réforme fiscale au Maroc, Actes du colloque National de la Reforme Fiscale, Rabat 6-7 Mai 1983.
-Dr A.DERBEL : application de la taxe sur la valeur ajoutée, étude comparée. Colloque sur les finances publiques au Maghreb organisé par l'ISE TLEMCEN les 26et 27/11/1996.
-Algérie : Questions choisies, Rapport du FMI N°06/101 du mois de Mars 2006

Document téléchargé depuis www.pnst.cerist.dz CERIST

3- باللغة الإنجليزية:

-RICHARD GOOD : Government Finances in Developing Countries, THE BOOKINGS INSTITUTION, Washington , 1984.
-ROBERT S. PINDYCK et DANIEL L. RUBINFELD : Econometric Models and Economic Forecasts , McGRAW-HILL INTERNATIONAL EDITION, second edition, 1981.

Document téléchargé depuis www.pnst.cerist.dz CERIST

قائمة الجداول :

رقم الجدول:	العنوان:	رقم الصفحة:
1	جدول الضريبة على الدخل الإجمالي.....	27
2	نسبة الإقتطاعات من صافي الأملاك.....	31
3	مبلغ الإقتطاعات من المواد الطاقوية.....	33
4	تكاليف تحصيل الضريبة.....	38
5	مواعيد استحقاقات كل ضريبة.....	40
6	الضغط الجبائي في الدول النامية.....	45
7	الضغط الجبائي في الدول المتقدمة.....	45
8	تطور الإيراد و الضغط الجبائيين.....	69
9	تطور مداخيل الرسم على القيمة المضافة و الجباية العادية والجباية الكلية.....	71
10	القرارات الناتجة عن قيم" دوربن واطسون"	94
11	قيم المتغيرات الداخلية و الخارجية.....	104
12	قيم " " الناتجة عن التقدير.....	106
13	نتائج حسابات الإنحدار.....	110

Document téléchargé depuis www.pnst.cerist.dz CERIST

قائمة الأشكال البيانية :

رقم الشكل البياني:	العنوان:	رقم الصفحة:
1	منحنى" لورانز"	37
2	منحنى "لافير"	42
3	منحنى خط الانتشار	91

Document téléchargé depuis www.pnst.cerist.dz CERIST

ملاحق

ORGANIGRAMME DE LA D.G.I. :

ملحق 1: الهيكل التنظيمي للمديرية العامة للضرائب

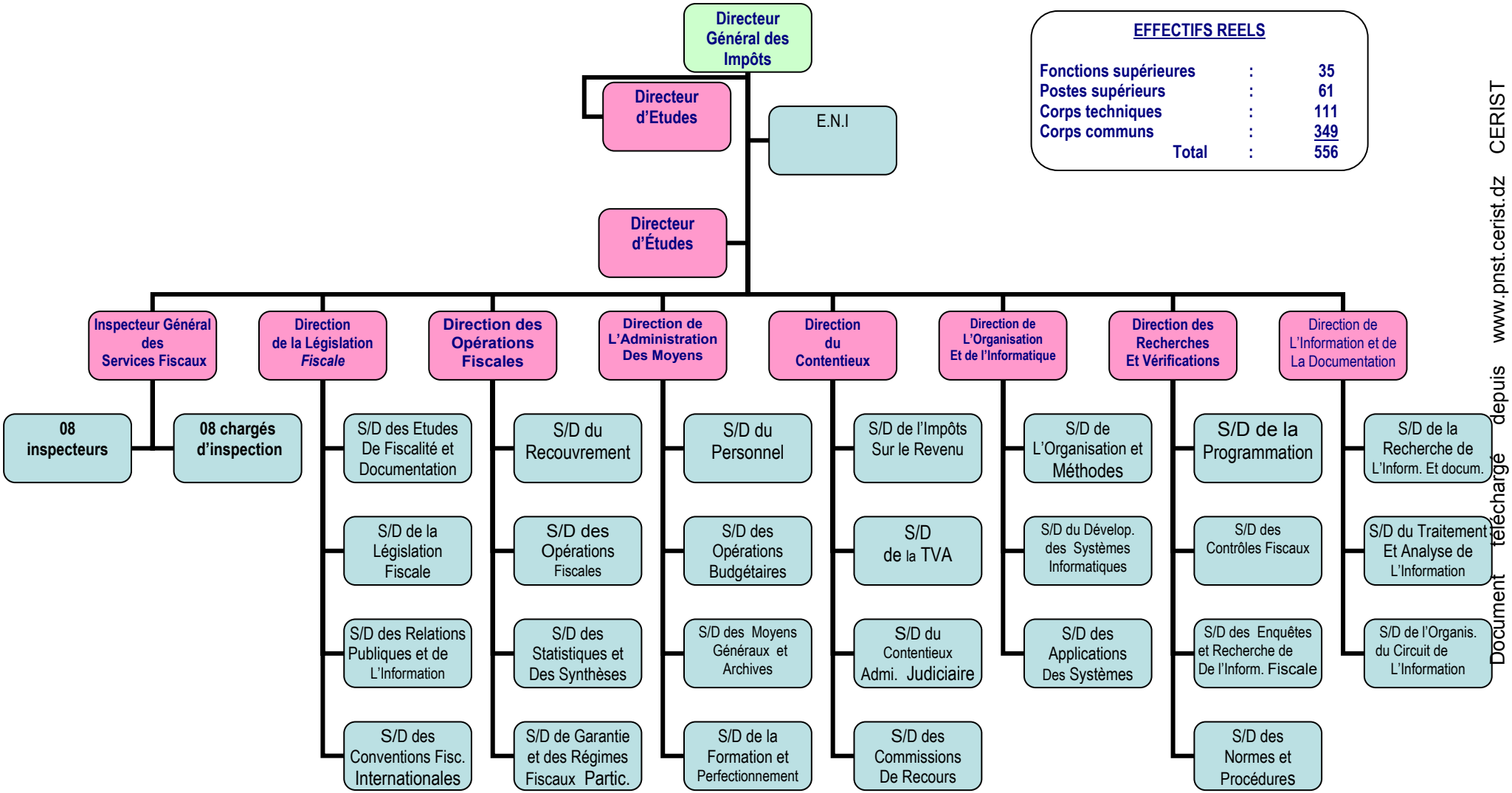

Décret exécutif n° 95-55 du 15 février 1995 portant organisation de l'administration centrale du Ministère des Finances, modifié et complété par le décret exécutif n° 03-194 du 28 avril 2003.

Document téléchargé depuis www.pnst.cerist.dz CERIST

1.1.2 – ORGANIGRAMME : DIRECTION REGIONALE DES IMPOTS

ملحق2: الهيكل التنظيمي للمديرية الجهوية للضرائب

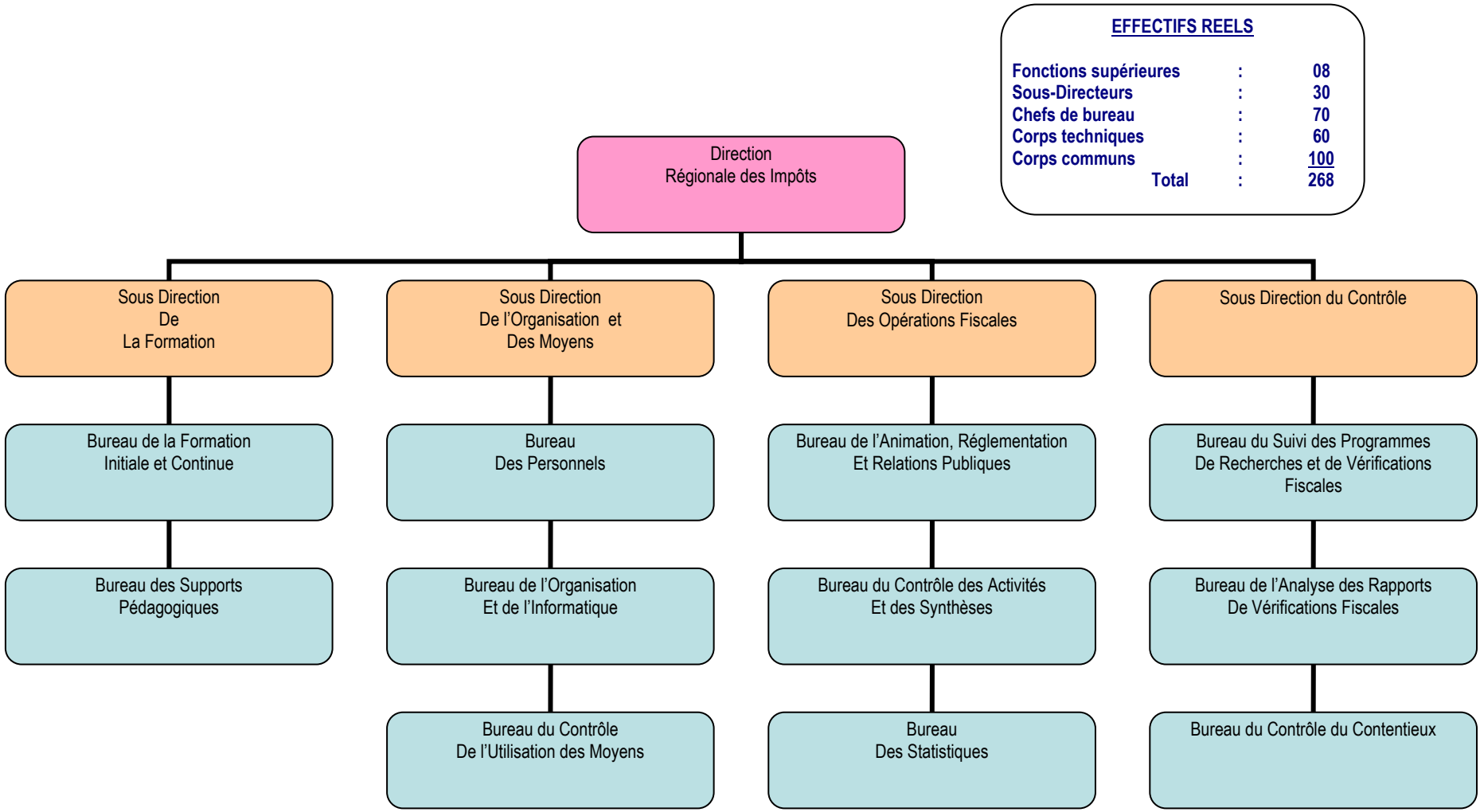

Décret exécutif n° 02-303 du 28 septembre 2002 modifiant et complétant le décret exécutif n° 91-60 du 23 février 1991 déterminant l'organisation et les attributions des services extérieurs de l'administration fiscale.

Document téléchargé depuis www.pnst.cerist.dz CERIST

1.1 .3 : ORGANIGRAMME : INSPECTION REGIONALE DES SERVICES FISCAUX (

ملحق 3: الهيكل التنظيمي للمديرية الجهوية للمصالح الجبائية

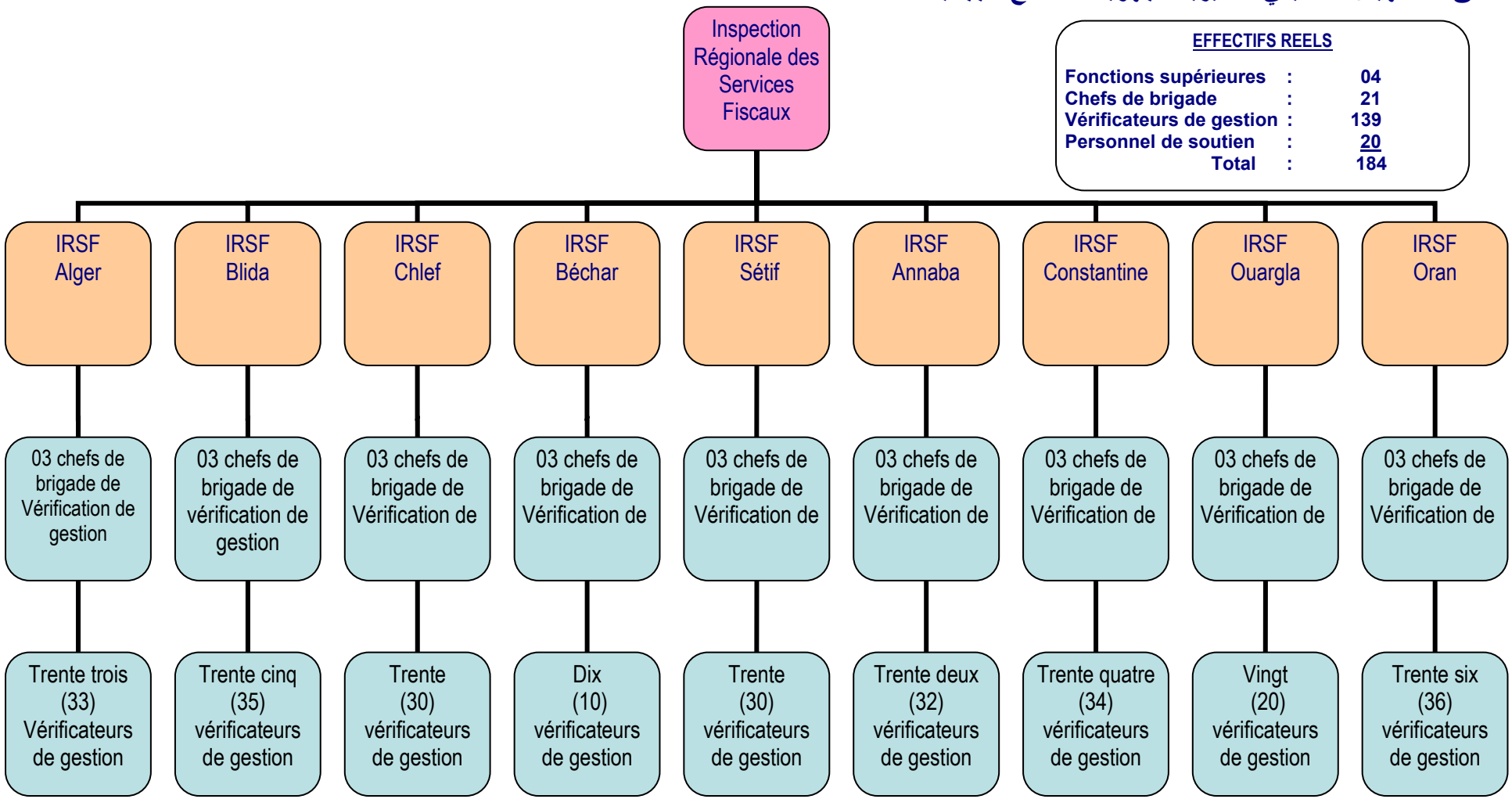

Document téléchargé depuis www.pnst.cerist.dz CERIST

DIRECTION DES IMPOTS DE WILAYA :

ملحق 4: الهيكل التنظيمي للمديرية الولائية للضرائب

TOTAL GENERAL (toutes Directions)

Fonctions supérieures	:	52
Postes supérieurs	:	5.532
Corps techniques	:	10.084
Corps communs	:	2.357
Total	:	18.025

EFFECTIFS REELS

Fonctions supérieures	:	52
Sous-Directeurs	:	213
Chefs de bureau	:	730
Personnel de soutien	:	5.692
Total	:	6.687

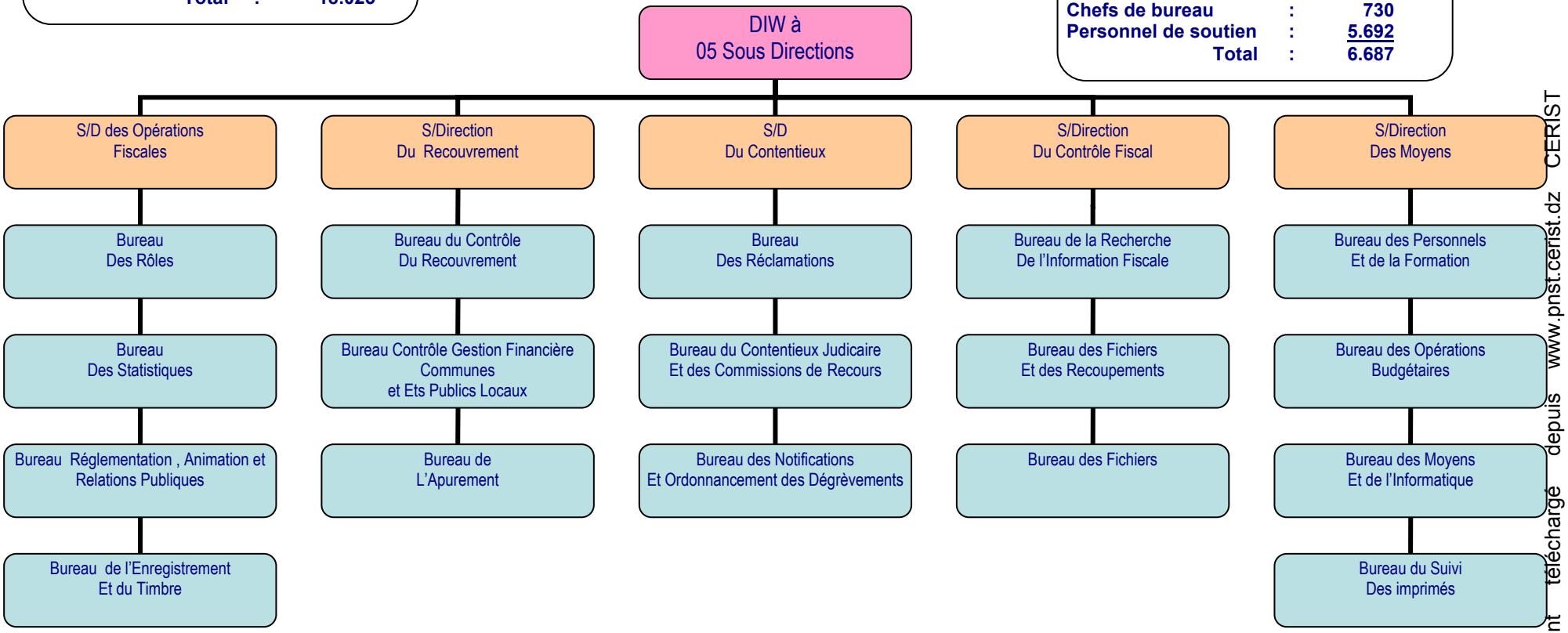

Trente quatre (34) Directions des Impôts de Wilaya comprennent cinq (05) Sous Directions. Il s'agit de :
Alger Centre, Chéraga, El Harrach, Bir Mourad Rais, Rouiba, Sidi M'hamed, Chelf, Batna, Tipaza, Laghouat, Béjaia, Blida, Tébéssa, Tlemcen,Bouira, Tiaret, Ouargla, Ghardaia, Tizi Ouzou, Jijel, Sétif, Skikda, Sidi Bel Abbès, Annaba, Oran Est Oran Ouest , Bordj Bouarreridj, Biskra, Constantine, Médéa, Mostaganem, M'sila, Mascara, Boumerdès.

Document téléchargé depuis www.pnst.cerist.dz CERIST

EFFECTIFS REELS

Fonctions supérieures	:	**15**
Sous-Directeurs	:	**45**
Chefs de bureau	:	**201**
Personnel de soutien	:	**1.421**
Total	:	**1.682**

الهيكل التنظيمي للمديرية الولائية للضرائب(تابع)

EFFECTIFS REELS

Fonctions supérieures	:	**03**
Sous-Directeurs	:	**06**
Chefs de bureau	:	**25**
Personnel de soutien	:	**185**
Total	:	**219**

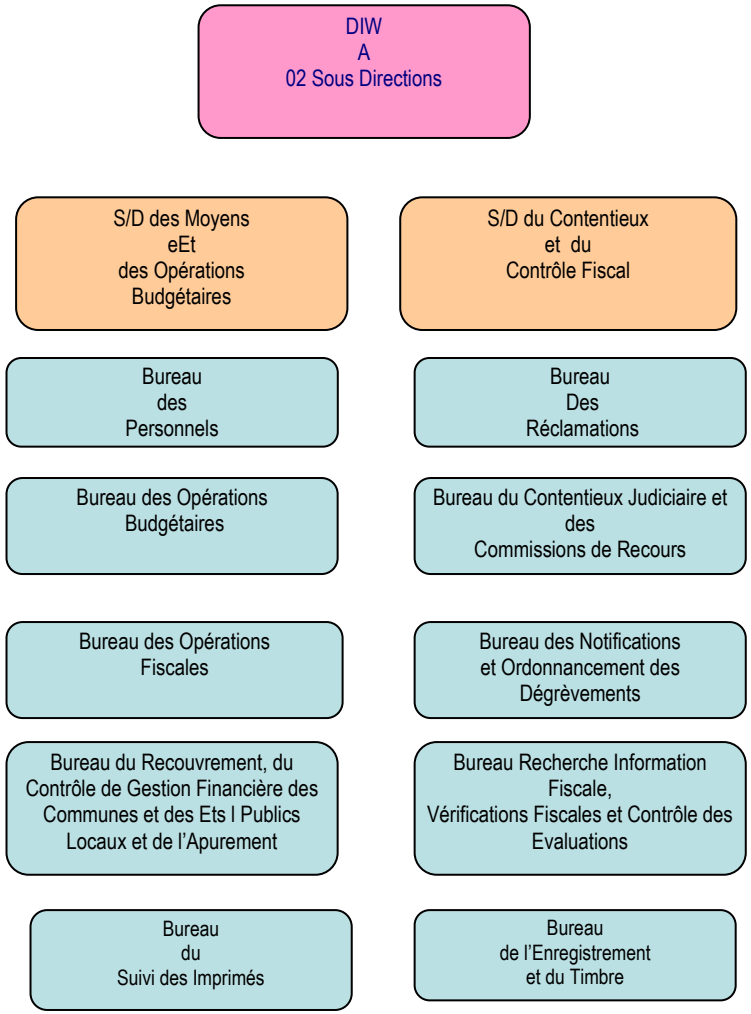

Document téléchargé depuis www.pnst.cerist.dz CERIST

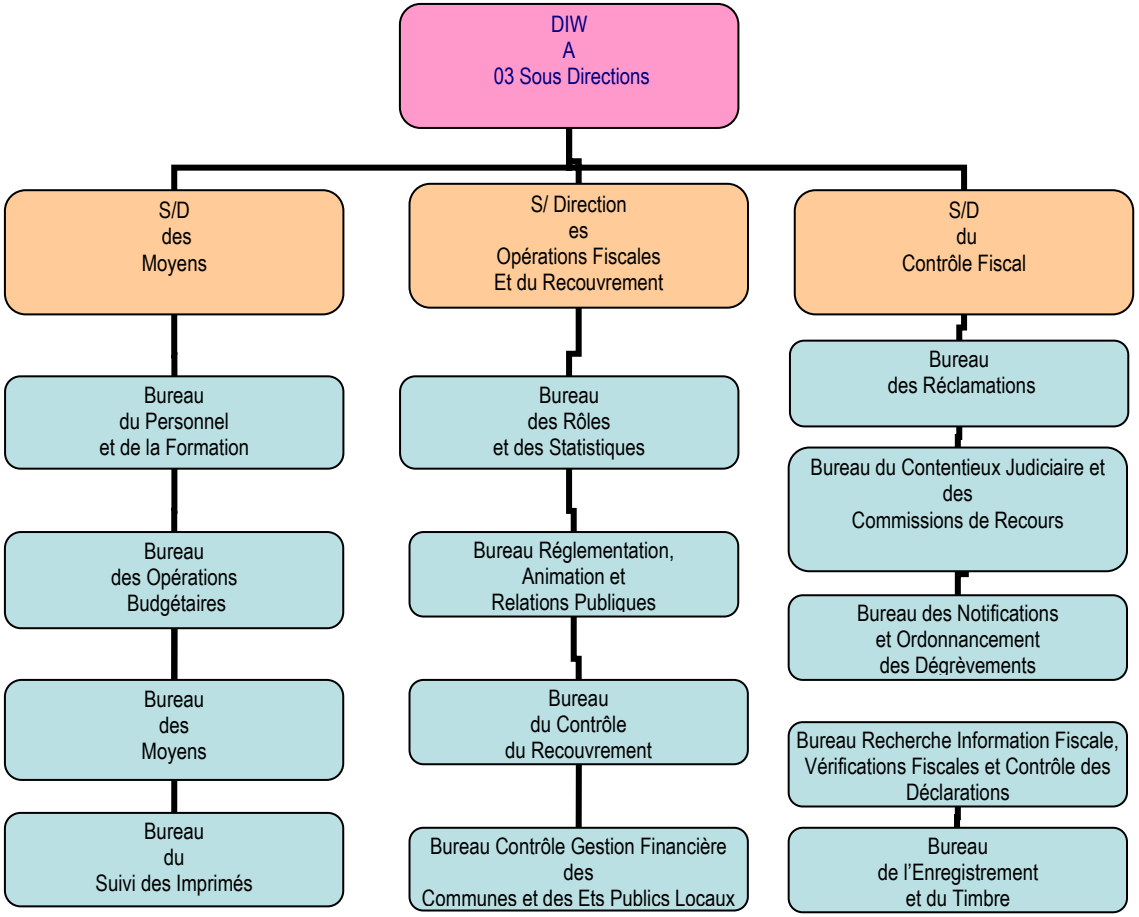

Dix sept (17) Directions des Impôts de Wilaya comprennent trois (03) Sous Direction :
Il s'agit de : Adrar, Oum El Bouaghi, El Oued, Béchar, Ain Témouchent, Djelfa, Naama, Saida, Guelma El Bayadh, El Tarf, Relizane, Souk Ahras, Mila, Ain Defla, Tissemsilt , Khenchela.

Trois (03) Directions des Impôts de Wilaya comprennent deux (02) Sous Direction : Tindouf – Tamanrasset et Illizi

Document téléchargé depuis www.pnst.cerist.dz CERIST

EFFECTIFS REELS

Chefs de brigade	:	21
Vérificateurs de comptabilité	:	98
Personnel de soutien	:	13
Total	:	132

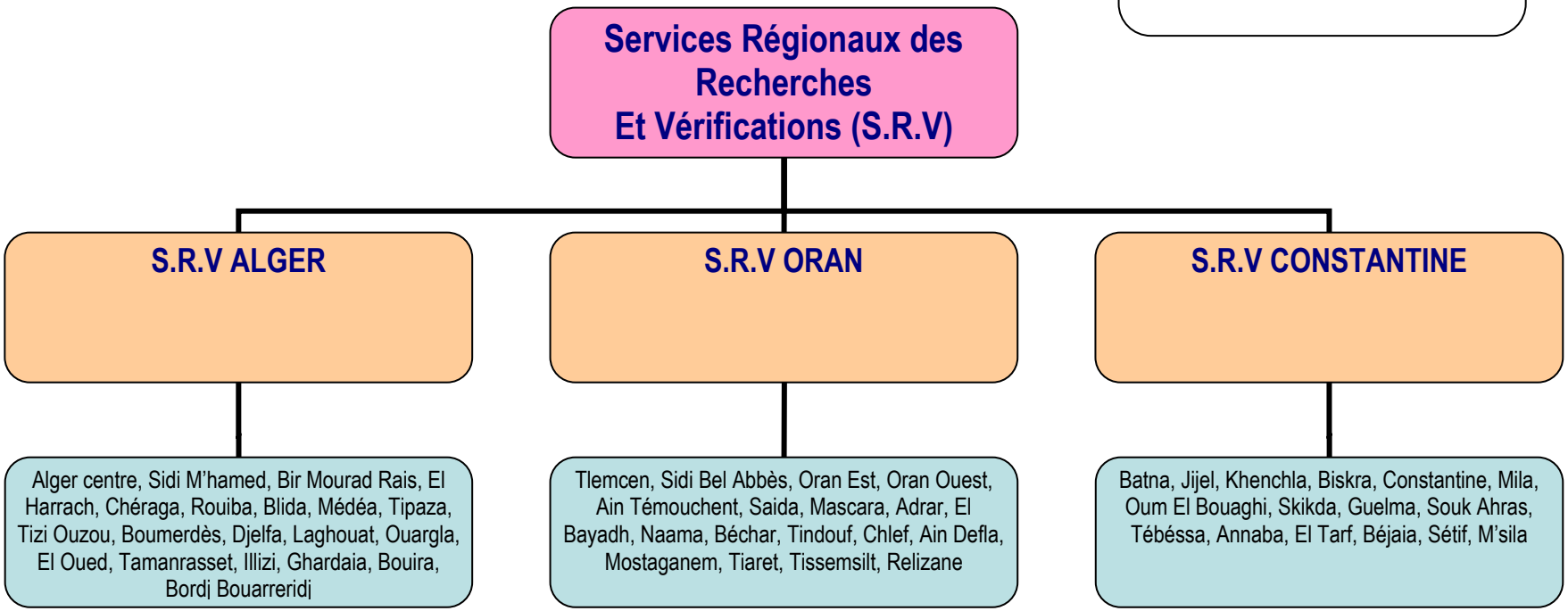

Décret exécutif n° 02-303 du 28 septembre 2002 modifiant et complétant le décret exécutif n° 91-60 du 23 février 1991 déterminant l'organisation et les attributions des services extérieurs de l'administration fiscale.

Document téléchargé depuis www.pnst.cerist.dz CERIST

ملحق6: الهيكل التنظيمي لمفتشيات الضرائب

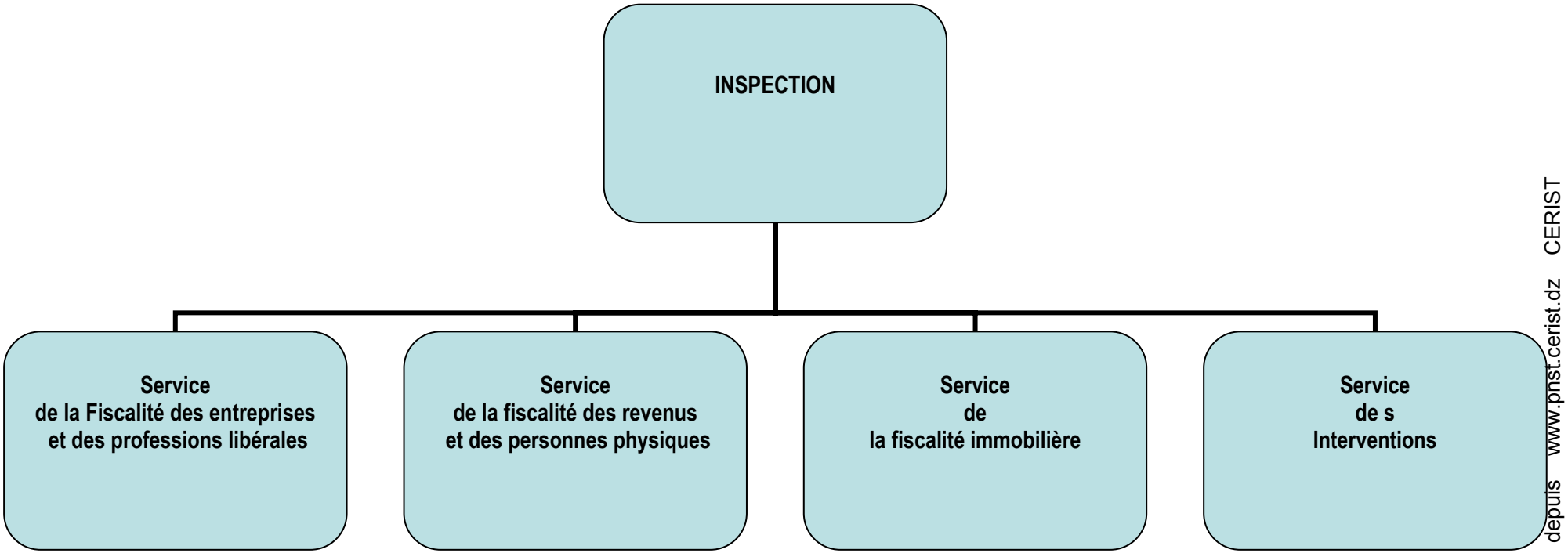

EFFECTIFS INSPECTIONS DES IMPOTS

Chefs d'Inspection	:	650
Chefs de service	:	1.374
Personnel de soutien	:	5.078
		7.102

Document téléchargé depuis www.pnst.cerist.dz CERIST

ملحق7: الهيكل التنظيمي لقباضات التحصيل

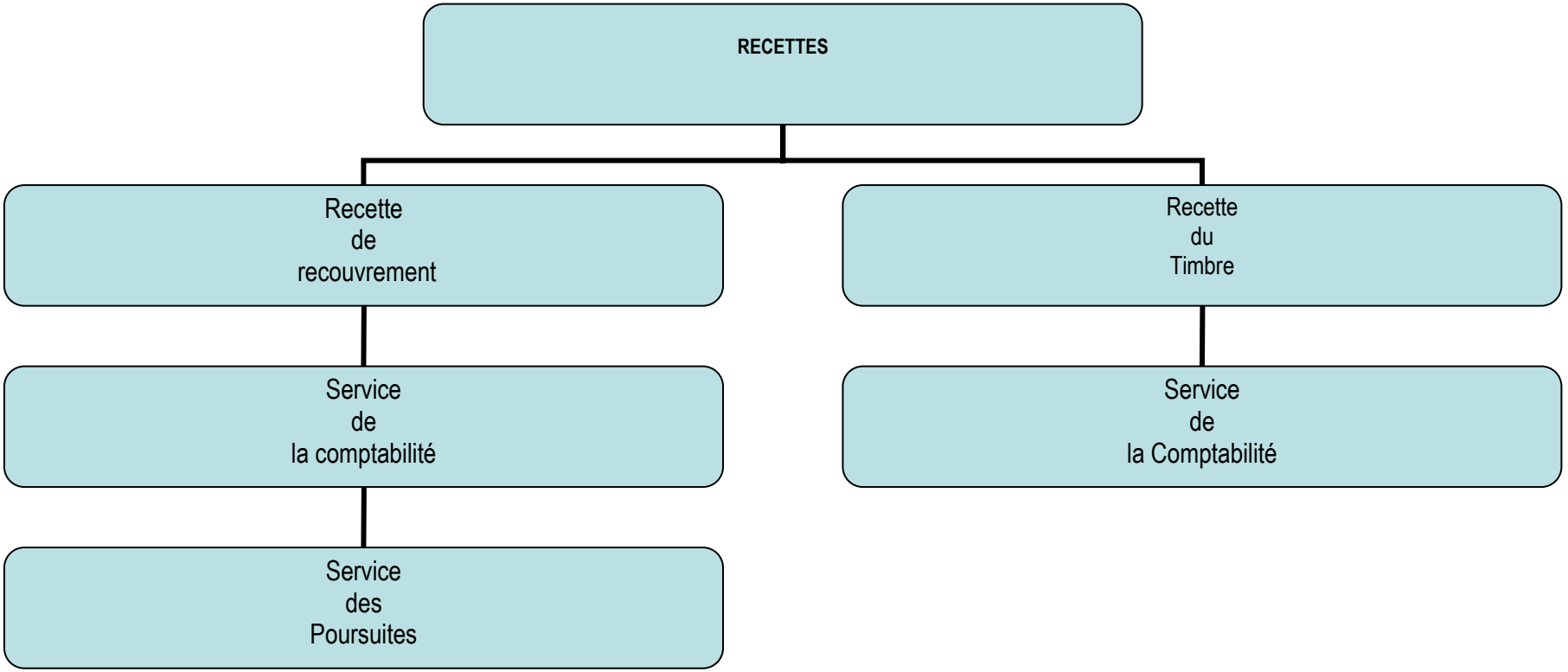

EFFECTIFS RECETTES DES IMPOTS

Receveurs	:	369
Fondés de pouvoirs	:	290
Chefs de service	:	720
Caissiers	:	417
Personnel de soutien	:	2.568
		4.364

Document téléchargé depuis www.pnst.cerist.dz CERIST